

## الجالية النمساوية فى الإسكندرية

(١٢٧١-١٢٩٧هـ / ١٨٥٤-١٨٧٩م)

د. فائزة محمد محمد حسن ملوك\*

نالت النمسا حظاً موفوراً من الوجود فى الإسكندرية فى عهدى سعيد باشا<sup>(١)</sup> (١٢٧١/١٢٨٠هـ - ١٨٥٤ - ١٨٦٣م) والخديو إسماعيل (١٢٨٠ - ١٢٩٧هـ - ١٨٦٣ - ١٨٧٩م)؛ ويرجع ذلك إلى إفساحهما المجال للأجانب، ومنهم النمساويون، وذلك للاستفادة من خبرتهم سواء كانت تجارية لتدعيم العلاقات التجارية بينهم، وبين مصر تحقيقاً للمكاسب للطرفين، أم الاستعانة ببعضهم فى بناء المنشآت أياً كان نوعها، أم للعمل ببعض الأجهزة الإدارية بمصر لاسيما موانئها<sup>(٢)</sup>.

وإذا ما تحدثنا عن النمسا سنجد أن جاليتها قد وقع اختيارها بالدرجة الأولى على الإسكندرية لتكون مركزاً لأنشطتهم التى كانت معظمها تجارية، ومن ثم جاء ميناء الإسكندرية محطة تجارية مهمة لهم بحكم ميزته التجارية التى تميز بها عن باقى الموانئ المصرية تبعاً لموقعه الجغرافى الذى خدم طرقه الملاحية بالشرق، والغرب.

ولعل ما ينبغى الإشارة إليه أنه فى الوقت الذى سمح فيه بقدوم النمساويين ورعاياهم لمصر بصفة عامة، والإسكندرية بصفة خاصة، اشتركت النمسا فى حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦م)، ولكن نظراً لتضارب مصالح الدول (إنجلترا - فرنسا - روسيا - النمسا) فى هذه الحرب فضلت النمسا موقف التوسط لإنهاء هذه الحرب، وهو ما استفادت منه الدولة العثمانية فى تفاديها خسائر جمة، والحفاظ على مبدأ احترام سيادتها، واستقلالها<sup>(٣)</sup>.

على أية حال لقد خضع الوجود النمساوى بالإسكندرية للشروط بمقتضى اتفاقيات مع الدولة العثمانية فيما يتعلق بممارسة حياتهم اليومية، وأنشطتهم التجارية أسوة بغيرهم من الأجانب، ورعاياهم للحفاظ على الأمن فى ولايتها<sup>(٤)</sup> وهو ما سيتضح عند التعرض للاحتكاك بالمجتمع السكندرى.

\* مدرس التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب - جامعة دمهور.

## أولاً : مشكلات الحياة اليومية للنمساويين ودور القنصل فى حلها.

نالت مصالح تلك الجالية أياً كان نوعها اهتماماً واضحاً من قبل قنصلها ومعاونيه باعتباره الممثل الرئيسى لها<sup>(٥)</sup> ومن ثم فقد وقع على عاتقه مهام جسيمة من أجل توفير الحماية لها، فضلاً عن تحمله عبء المخالفات التى ارتكبتها بعض أفراد جاليتها، وتعرضه للمسؤولية أمام الحكومة المصرية، ومحاولة الدفاع عنهم، وذلك حفاظاً على استمرار الوجود النمساوى بالبلاد<sup>(٦)</sup>.

وتسهيلاً لممارسة مهامه فقد رتب له - كغيره من القناصل - قلماً مخصوصاً بضبطية الإسكندرية (وكذلك مصر) بمقتضى اللائحة العمومية بشأن ترتيب وضبط أمور الأجانب المقيمين بمصر الصادرة فى عهد سعيد باشا، وقد تضمن هذا القلم النظر فى كافة القضايا والتقارير الخاصة ببنى جنسه سواء أكانت تتعلق بوجود بسابورات من عدمه تحدد هويتهم أم معاملات تجارية، أم جرائم سرقة، أم قتل، أم تعد، أم مخالفات فى ممارسة أشغالهم سواء كانت تختص بممارستهم تجارة الخمر، أو فتح قهاوى، وما صاحبها من حدوث مشاجرات بسبب شرب الخمر، وعدم الالتزام بمواعيد إغلاقها إلى غير ذلك من التجاوزات<sup>(٧)</sup>.

وقد تم التصديق على هذه اللائحة فى عهد الخديو إسماعيل طبقاً للبروتوكول الصادر فى ٣ من ذى الحجة ١٢٩٣هـ / ٣٠ ديسمبر ١٨٧٦م والذى حضره ممثلون عن الدولة العثمانية، والنمسا، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، والذى تضمن خضوع رعايا تلك الدول للمحاكم المختصة لهم بكل ضبطية بمصر، والإسكندرية، ورفع القضايا من قبلها لقناصلهم للنظر فيها، والحكم بمقتضى القوانين، يضاف إلى ذلك خضوعهم للقوانين التجارية ممن يمارسون التجارة من حيث تأدية الضرائب بكافة أنواعها، وممارسة السلع المشروعة، والبعد عن غير المشروع منها كتجارة الأسلحة، والبارود، مع توفير كافة الخدمات التى يحتاجها قناصلهم لممارسة عملهم فى حماية مصالح رعاياهم<sup>(٨)</sup> ثم زاد على هذه الشروط بمقتضى بروتوكول آخر صدر فى نفس العام بخضوع الأجانب للمحاكم المختلطة التى أنشئت فى سنة ١٢٩٣هـ / ١٨٧٦م، وقد قسمت هذه المحاكم - بحسب اختصاصاتها - إلى ثلاثة أنواع (مدنية - جنح - إجرامية جنائية) وأن يكون قضاتها ذات سلطة مستقلة لممارسة عملهم<sup>(٩)</sup>.

جاء في مقدمة مهام القنصل النظر في أمر بعض النمساويين القادمين على الإسكندرية بسبب عدم وجد بسابورتات تثبت هويتهم، أو عدم اكتمال بياناتهم بالسابورتات الخاصة بهم لتفادي ذلك، أو إعادتهم إلى بلادهم، وقد تعددت الأمثلة على ذلك نذكر منها على سبيل المثال ضبط شخص بقلم بسابورت الميناء<sup>(١٠)</sup> لعدم اشتغال بسابورته على بيانات توضح سبب زيارته للإسكندرية فتم إرسال البسابورت إلى القنصل للتأكد من تحرر إقامة صاحبه مع التأكد من جنسيته النمساوية<sup>(١١)</sup> كما ضبط كل من كايلنجر جورج Kaylinger George وفارلومولنا Farlomolna اللذان أدعيا أنهما نمساويان لكن لم يتم توضيح ذلك في بسابورتهما فتم التحقق من ذلك بواسطة القنصل<sup>(١٢)</sup> في حين أرسل ناظر بسابورت الميناء في طلب القنصل بسبب ضبط كل من لاريس لاوبيهاري Lars Laopihary واستبانتو استاليس Espitato Estalies لعدم وجود بسابورت معهما تثبت جنسيتهما، وسبب زيارتهما للبلاد، وذلك لاستخراج بسابورت لكل منهما، أو لترحيلهما لبلادهما<sup>(١٣)</sup>.

ولنفس السبب أرسل للقنصل للنظر في هوية شخص يدعى يوان مارينا Yawn Marina الذى أدعى أنه من رعايا النمسا، والذي لم يكن معه بسابورت يثبت ذلك<sup>(١٤)</sup>، كما ضبط نمساويان كانا من قبل ذلك موجودين في بلغراد بقلم بسابورت الميناء بسبب عدم اكتمال بيانات بسابورتهما فيما يتعلق بسبب الزيارة، والتأكد من جنسيتهما، ولما أرسل بسابورتهما إلى القنصل تبين أنه سبق لهما في العام الماضى أن قاما بعمليات سرقة في بلغراد وحكم عليهما بالسجن ثم فرّا من تلك البلدة على الإسكندرية للإقامة بها فطالب القنصل بعودتهما إلى بلادهما لسوء سلوكهما<sup>(١٥)</sup>.

ثم جاءت قضايا التعويضات في إهتمامات القنصل، والتي تنوعت حسب أنشطة بنى جنسه فمنها ما يخص التعويض عن أضرار أصابت وسائل النقل البحرى الخاصة بهم نظير اصطدامها بنظيرتها بالميناء<sup>(١٦)</sup> أو العكس، وكذلك التعويض عن أشخاص تم إصابتهم بجروح أثناء عملهم على وسائل نقل نمساوية بالميناء، وذلك بمعالجتهم على حساب ملاك تلك الوسائل أو التعويض عن أضرار لحقت ببضائعهم لسوء تخزينها بمخازن الجمر<sup>(١٧)</sup> وفيما يخص التعويض الخاص بوسائل النقل البحرى فقد عرضت قضايا كثيرة بشأنها على القنصل للنظر فيها لاعادتها لأصحابها<sup>(١٨)</sup> وقد قدرت قيمة هذا التعويض بواسطة خبراء مثل القلافة<sup>(١٩)</sup> والغطاسين<sup>(٢٠)</sup>، والنجارين.

فمن أمثلة هذه القضايا أصيبت مركب نمساوية تدعى آب Aab بأضرار نظير اصطدامها بوابور<sup>(٢١)</sup> مصري يدعى بركة فتقدم قبودانها<sup>(٢٢)</sup> كوكيل عن صاحبها بشكوى إلى الضبطية التي أخبرت قنصله للنظر في ذلك، وبفحصها بواسطة الخبراء تقرر صرف مبلغ ٧٠١٩ قرشاً<sup>(٢٣)</sup> كتعويض لاصلاحها بحوض الميناء<sup>(٢٤)</sup> كما تقدم فرنسيسكو بابا رونشنتن Ronshtem Fransico Baba قبودان مركب نمساوي تدعى جلنبو Gelenbo نظير اصطدامها بمركب عثماني إلى الضبطية لصرف تعويض نظير إصلاحها بواسطة قنصله<sup>(٢٥)</sup> وبالمثل تم إصلاح مركبين نمساويين، الأولى أندريا Andria والثانية جواتاج Gwatag بعد إصابتهما نظير اصطدامها بمركبين تابعين للحكومة المصرية بعد تدخل القنصل<sup>(٢٦)</sup>.

وإذا كان القنصل حريصاً على جلب حقوق رعاياه ممن تعرضوا لمثل هذه الخسارة فإنه كان في الوقت نفسه مطالباً بجلب حقوق ممن تعرضوا لمثل هذه الخسارة على أيدي رعاياه تحقيقاً للعدالة بين الطرفين: فعلى سبيل المثال تسبب واپور نمساوي في إصابة واپور تونسي بأضرار بالغة فتقدم قبودان الواپور المصاب بشكوى إلى الضبطية لفحص هذه الأضرار وتقدير قيمتها<sup>(٢٧)</sup> كما تقدم مصطفى الأبيض قبودان مركب تابعة للحكومة المصرية بشكوى إلى الضبطية ضد سكونتيش Scwnitsh النمساوي قبودان مركب نمساوي بسبب إصابة مركبه من جراء اصطدامها بالمركب الثانية فطالب بالتعويض بعد نظر القنصل في ذلك، لكن المركب النمساوي تمكنت من الخروج من الميناء في طريقها إلى استانبول قبل ضبط قبودانها للنظر في الشكوى فطلب القنصل من المدعي تحويل شكواه إلى مجلس القنصل باستانبول للنظر في الأمر<sup>(٢٨)</sup>.

من ناحية أخرى كان القنصل مطالباً أيضاً بجلب تعويض للمصابين الذين تعرضوا للأذى أثناء عملهم على وسائل النقل البحري النمساوية حرصاً منه على عدم تعرض ملاكها للعقاب، وحلها بشكل ودي؛ فعلى سبيل المثال ورد للضبطية شكوى من قبل محمد عبيد من الشيالين الأسفجية<sup>(٢٩)</sup> على واپور تابع لقومبانية الوابورات النمساوية بسبب إصابته بجرح في رأسه أثناء نقله بضاعة من هذا الواپور إلى الماعونة<sup>(٣٠)</sup> تمهيداً لنقلها إلى الرصيف المخصص لها بالميناء، ومن ثم تعهد وكيل القومبانية بمعالجته على حسابه بالاستبتالية، والتي قدرت بنحو ١٦٨ قرشاً<sup>(٣١)</sup> كما تعرض إبراهيم جويد الشيال للإصابة أثناء إنزاله لبرميل اسبرتو من واپور نمساوي يدعى ماركو بولو Marco Polo إلى

الماعونة لنقله إلى رصيف الميناء المخصص له فتم نقل المصاب إلى الاسبتالية لمعالجته على حساب صاحب الوابور بعد تدخل القنصل<sup>(٣٢)</sup>.

أما التعويض عن الأضرار التي ألحقت ببضائع بعض التجار النمساويين بسبب سوء تخزينها بمخازن الجمرك فقد تدخل القنصل أيضاً لجلب حقوق رعاياه، وذلك بعد فحصها على يد خبراء مثل القبانية<sup>(٣٣)</sup> والمثمين<sup>(٣٤)</sup>، لتقدير قيمة التعويض<sup>(٣٥)</sup> فعلى سبيل المثال تقدم نقولا دوزاك Nicola Zuzak تاجر الجبنة بشكوى لمدير الجمرك تفيد تعرض بضاعته للتلف، وهى عبارة عن ثمانية طرود جبنة بسبب سوء تخزينها بالجمرك لحين احضاره الرسوم فطالب المدعي عن طريق قنصله بدفع قيمة هذه البضاعة وعددها ستة طرود بنحو ١٩٦ ريال حجر بطاقة<sup>(٣٦)</sup> بالإضافة إلى مبلغ ١٦٤ ريال حجر بطاقة ثمن ثلاثة طرود جبنة ناقصة من إجمالي الطرود أو إعادتها إليه فتدخل القنصل لحسم الأمر مع إدارة الجمرك<sup>(٣٧)</sup> وبالتحقيق تبين من فحص منافستو (بوليصة) الشحن أن هذه الطرود كان ضمنها برميل داخله لحم خنزير فكان من نتيجة تأخر صاحبها لاستلامها أدى إلى تعفن هذا اللحم مما انعكس بدوره على باقي الطرود لكن القنصل أصر على التحقيق بشأن إهمال الجمرك فعرض القضية على مجلس التجار لإنهاء الأمر<sup>(٣٨)</sup>.

ولصرف هذه التعويضات ألحق بضبطية الإسكندرية قوميون ملحق بأقلام دعاوى النمساويين ورعاياهم خصص للفصل في قضايا هؤلاء، وقد خصص لهذا القومسيون صندوق يضم رسوم الشكاوي المقدمة من هؤلاء الرعايا مع احتساب نسبة فائدة عليها ١٢% سنوياً لصالح الحكومة المصرية<sup>(٣٩)</sup>.

ومن المهام التي وقعت على عاتق القنصل النظر في المشكلات التي تواجه أصحاب وسائل النقل البحري المختلفة من بني جنسه بالميناء بسبب التقصير من إدارة الميناء مما يؤثر على إنجاز أشغالهم خاصة، وإن أمثالهم من الأجانب لاسيما الإنجليز، والفرنسيين متمتعون بامتيازات، وتسهيلات لأعمالهم داخل الميناء، وهذا بحكم أن الأولى مسيطرة بالدرجة الكبرى على إدارة الميناء ومشروعاتها، ومحاولة الثانية إلى حد ما منافسة الأولى في ذلك، وإن لم يكن على قدم المساواة. فمن أمثلة هذه المشكلات، التأخر في تفرغ بعض الوابورات النمساوية من البضائع المحملة بها مما يعرضها للأضرار سواء بتلفها، أو تعرضها للغرق، من ناحية أخرى التأخير في تسليمها لأصحابها مما يعرض أصحاب هذه الوابورات للمسئولية أمام أصحابها فضلاً عن خسائر الطرفين من جراء ذلك من البضائع

التابعة لأشخاص آخرين فاعتبر المدعون أن هذا تقصير من قبل موظفي الأرصفة؛ فمن ذلك اشتكى وكيل شركة لندو وشركاه Company of Lindo & Co للوابورات النمساوية بأن قبودان إحدى هذه الوابورات المسمى دوفيلي Dupivily أبلغه بأن واپوره تأخر في تفريغ مشحونه، وبقاء بالمياه لفترة طويلة رغم تهيئة الرصيف المخصص له لتفريغ مشحونه عليه فتدخل القنصل لحسم الشكوى المقدمة من وكيل هذه الشركة مع ريس<sup>(٤٠)</sup> الميناء، وناظر الواردات<sup>(٤١)</sup>، وفي الوقت نفسه تسبب تأخير تفريغ هذا الوابور في تفريغ عدة مراكب راسية على نفس الرصيف مما أدى إلى شكوى قبوداناتها ضد الشركة التابعة لها هذا الوابور فعلى سبيل المثال تقدم لوى جريفون Loy Grivon قبودان المركب الفرنسية المسماه لمنند Lamand بشكوى ضد لندو المذكور بخصوص إعاقه واپوره لمركبه في تفريغ مشحونه على الرغم من أن لندو متضرر أيضاً من تأخير تفريغ بضائعه؛ ولكن هذا يوضح مدى تصارع الدول مع بعضها حول الحصول على أكبر قدر من الاستفادة من هذا الميناء لتخليص مصالحهم حتى ولو على حساب مثليتها فتدخل القنصل لإبطال تلك الشكوى المقامة ضد لندو المتضرر أيضاً، ونسبها لإدارة الميناء باعتبارها المسؤولة الأولى عن ذلك<sup>(٤٢)</sup> خاصة وأن لندو قد تأخرت مركب تابعة له أيضاً تدعى مارياج Mariyag في تفريغ مشحونها أيضاً بحجة تهيئة الرصيف المخصص لها بعد تفريغ المشحون عليه فتم التحقق في الأمر بسبب التقصير المستمر مع لندو بشكل مستمر من قبل الإدارة<sup>(٤٣)</sup>.

ومن المشكلات التي تعرض لها بعض أصحاب وسائل النقل البحري بالميناء هي عدم توافر صابورات لهم توضح أماكن رسو وسائلهم داخل الميناء، وهذا من شأنه أن يعيق من حركتهم، وتسهيل أمورهم، ونتيجة لشكوى بعض قبودانات السفن النمساوية تدخل القنصل في الحصول على موافقة من ريس الميناء على تعيين صابورات خاصة لهم<sup>(٤٤)</sup>.

كما لعب القنصل دوراً واضحاً في حل المشكلات التي كانت تواجه بعض موظفي بني جنسه في بعض الأجهزة الإدارية حفاظاً على حقوقهم، فعلى سبيل المثال كان لكوفيتش Lokowitch المهندس الذي عمل بوظيفة متعهد ببعض أشغال تخص القومبانية الإنجرارية (وسائل النقل النهري) التابعة للحكومة المحلية قد واجه مشكلة بخصوص تعدي لصوص على عشرة جمال، وعربات كارو خاصة بهذه القومبانية، وتحت إشرافه لذا أبلغ الحكومة المحلية بذلك لتبرئته من سرقتها عن طريق قنصله<sup>(٤٥)</sup> أما ليوبولد شيزور Liobold Shizor الذي عمل بوظيفة ميكانيكي بإحدى ورش الميناء فقد اشتكى للضبطية بتأخر صرف

مستحقاقه المتأخرة من قبل مدير الميناء فوسط قنصله في ذلك<sup>(٤٦)</sup> كما طالب القنصل المدير العام لمصلحة المساحة بتسليم المرتب المتأخر لأحد الموظفين النمساويين العاملين لديه ويدعى إينسر Ebnsar حفاظاً على حقه، كما نال فرنسيس بيني Fransis Piny من رعايا النمسا المستخدم بالمعية السنية الخديوية عناية قنصله في صرف مستحقاقه المتأخرة<sup>(٤٧)</sup>.

وفي حالة وفاة أحد الموظفين النمساويين حرص القنصل على صرف مستحقاقه، وتخصيص معاش لورثته؛ فعلى سبيل المثال عندما توفي أحد العاملين النمساويين بفنار بالميناء فقد طالب قنصله باستلام مستحقاقه مع تخصيص معاش لورثته<sup>(٤٨)</sup>.

من ناحية أخرى حفظ القنصل حق بني جنسه في تكليف بعضهم بمشروعات عمرانية بمدينة الإسكندرية من قبل الحكومة فعندما كلف جان مولينا Jan Molina مهندس معماري بتبليط حارات الإسكندرية أرسل الأخير رسم به تصورات لهذا التبليط من شأنه يزيد من جمال هذه المدينة إلى قنصله للنظر فيه بواسطة خبراء، والتوقيع عليه قبل بدء العمل مع تركيته لدى الحكومة المحلية<sup>(٤٩)</sup>.

لم تقتصر مهام القنصل عند هذا الحد بل شملت أيضاً تأمين حياة بني جنسه ضد الحوادث، فمن ذلك عندما أصيب مارياج Mariyag من الرعايا نظير اصطدامه بعربة كارو فتدخل القنصل وبالتحقيق تبين أنه أصيب قضاءً وقدرًا دون تعمد من العربي، ومن ثم ألزم الأخير بمعالجته بمبلغ ١٦٨ قرشاً دون معاقبته<sup>(٥٠)</sup> وبالمثل كان على القنصل أيضاً تغريم، أو معاقبة بعض رعاياه ممن عملوا بمهنة العربية أيضاً تسبب في إصابة آخرين تحقيقاً للعدالة، والمساواة؛ فعلى سبيل المثال أحضر أحد قواصة<sup>(٥١)</sup> الضبطية نمساوي عرجي يدعى مرتينو Mertinoa لتسببه في إصابة صبي يدعى محمد بن محمود يوسف بعد أن دهسه بعربته فتم إرساله إلى الاسبائية لمعالجته، وانتظار التقرير عنه لمجازاة العرجي، بعد إبلاغ قنصله بذلك<sup>(٥٢)</sup>.

كما كان على القنصل حماية العاملين لدى بني جنسه إذا ما تعرضوا للإصابة أثناء عملهم منعاً لتعرض بني جنسه للعقاب؛ فعلى سبيل المثال عندما أصيب الخفير يعقوب البربري من قبل بعض اللصوص أثناء محاولتهم سرقة منزل أحد النمساويين المكلف بحراسته، ورغم تصديه لهم، رفض صاحب المنزل معالجته فتضرر المصاب للضبطية لاسترداد حقه فتدخل القنصل الذي طالب صاحب المنزل بمعالجة الخفير بمصاريف قدرت بنحو ٣ ريالات فرانسه<sup>(٥٣)</sup> منعاً لتعرضه للعقاب<sup>(٥٤)</sup>.

أما المتوفون من النمساويين ورعاياهم فقد حرص القنصل على التحفظ على تركاتهم لحين تسليمها لورثتهم، خاصة إذا كانت بعض هذه التراكات تشتمل على إيجار لعقارات قام أصحابها بتأجيرها لأشخاص فلا بد من التأكد من تسديد قيمة الإيجار لحين انتهاء المدة المحددة لهم<sup>(٥٥)</sup>، وكذلك ديون مستحقة لهم أو عليهم حفاظاً على حقوق الطرفين منعاً للتداعي<sup>(٥٦)</sup>.

وفي حالة عدم وجود تراكات لبعض أفراد جاليته، كان القنصل يتوسط لدى الحكومة المصرية لتوفير معاش لورثتهم، فعلى سبيل المثال أمر الخديو إسماعيل بصرف معاش إلى اميليا ولويجا Emilia and Luwaiga أولاد باولونا زوفيتي Pawlona Zuviti وقدره ٥٢٨ قرشاً و ٢٥ بارة<sup>(٥٧)</sup>، شهرياً<sup>(٥٨)</sup> وهذا يعني مدى مساعدة الحكومة المحلية في مساعدة ورثة بعض النمساويين وخصوصاً الفقراء منهم في تسيير معيشتهم، وتوفير حياة مستقرة لهم بمصر لتوثيق العلاقات بين مصر والنمسا.

وفي بعض الأحيان وضع بعض النمساويين ورعاياهم قنصلهم في وضع حرج سواء مع الحكومة المصرية، أو مع بعض الأجانب بسبب المخالفات الجنائية، وغير الأخلاقية التي ارتكبوها في حق رعايا هذه الحكومات مما يعد خروجاً على قوانين الحكومة المصرية فكان على القنصل الموافقة على توقيع عقوبات تنوعت درجاتها حسب نوع المخالفة، أو بترحيلهم إلى بلادهم، ولكن في النهاية كان ذلك يسئ إلى سمعة الجالية النمساوية المقيمة بالإسكندرية باعتبارهم ينتمون إليها مما يؤثر على العلاقات بينهم، وبين الحكومة المحلية من ناحية، والمجتمع السكندري من ناحية أخرى.

ومن المخالفات الجنائية شروع بعضهم في حمل أسلحة نارية دون ترخيص، واستخدامها في أعمال الشغب لترويع الأهالي؛ وقد تعددت الأمثلة على ذلك منها ضبط محمد أغا<sup>(٥٩)</sup> بلوكباشي<sup>(٦٠)</sup> بالضبطية بالقرب من كنيسة بالمنشية شخصين أحدهما نمساوي يدعى Fernando والثاني فرنسي يدعى مينو Meno وبحوزتهم بارود وأسلحة نارية مما يؤثر على حياة الأهالي، خاصة وقد حاول الفرنسي المذكور إطلاق نار من طبنجته عند القبض عليه فتم إبلاغ قنصليهما لاتخاذ اللازم نحوهما<sup>(٦١)</sup> كما صدر طلق ناري من بندقية من شبك وكالة<sup>(٦٢)</sup> على باشا برهام يمتلكها لفنيشبنوا Levishbinoa الحكيم النمساوي وولده مما أدى إلى إصابة بعض الأشخاص المارين فتم ضبط هؤلاء للتحقيق معهم، واتخاذ اللازم بحضور القنصل<sup>(٦٣)</sup>.



في حين ضُبط نمساوي يدعى انطونيو جونتار Antonioa Gontar قام بإطلاق نيران من بندقيته على ثلاثة أشخاص إيطاليين مما أدى إلى إصابتهم، وذلك بالقرب من الجمر، وبشهادة الخفر تم التحقيق معه، وخاصة أنه ليس لديه رخصة بحمل هذا السلاح فتم إبلاغ قنصله تمهيداً لمعاقبته لحين وصول تقرير من الاسبائية عن حالة المصابين<sup>(٦٤)</sup>، كما تشاجر بيكيرس Pikiris النمساوي مع ثلاثة أشخاص يونانيين فأطلق النار من طبنجته عليهم فأصابهم لكنه استطاع الهرب قبل القبض عليه، في نفس الوقت استجد اليونانيون بقنصلهم لرد حقهم<sup>(٦٥)</sup>.

كما ارتكب بعض النمساويين جرائم القتل رغم معرفتهم بعقوبة ذلك، وهى النفي إلى بلادهم لذا حرصت الحكومة المحلية على اختيار رؤساء المحاكم، والقضاة من ذوي الخبرة بتلك الجرائم حتى لا يتمكن الفاعل من تبرئة نفسه من ذلك<sup>(٦٦)</sup>؛ فجاءت أمثلة واضحة على ذلك نذكر منها أرسل نمساوي يدعى جاكمو Gakmo إلى الضبطية بسبب قتله لشخص إيطالي يدعى فرناندو فيوراي Fernando Viorai بسكين بقهوة أنجلو Anglo الإيطالي فتم التحقيق معه بعد إبلاغ قنصله بذلك<sup>(٦٧)</sup>، كما تسبب جواني توسار Gwany Tosar النمساوي في قتل محمد البرطال من رعايا الدولة العثمانية بطبنجته فأحضره عثمان أغا البلوكباشي إلى الضبطية للتحقيق معه<sup>(٦٨)</sup>، لكن تمكن قنصله من تبرئة القاتل بحجة عدم توافر الأدلة الكافية في إنساب التهمة إليه، خاصة أن الشهود نفوا عنه هذه التهمة، وأن الطبنجة التي ضبطت، وتسببت في وفاة المعتدي عليه ليست ملكاً له، كما أنه لا يملك رخصة حمل سلاح<sup>(٦٩)</sup>. وهذا يدل على مدى تحايل القنصل على القوانين المصرية لتبرئة المتهم، وقد تجددت الدعوى من قبل أهل المقتول خاصة، وأن عثمان أغا البلوكباشي المذكور الذي قبض على القاتل قد شهد الواقعة بنفسه، وأكد على أن النمساوي المذكور هو من أطلق النار من طبنجته على المدعي عليه فأعيد التحقيق من جديد ليتم نفي المدعي عليه إلى بلاده<sup>(٧٠)</sup>.

من ناحية أخرى تعرض بعض النمساويين للقتل على يد أشخاص آخرين نتيجة لحدوث مشاجرات بينهم فتدخل القنصل للتحقيق، ومعاقبة الجاني فمن ذلك حُكم على عبد الخير العبد البحري بالسجن لمدة ١٢ سنة لتسببه في وفاة نمساوي في مشاجرة بينهما دون أن تذكر الوثيقة سبب هذه المشاجرة<sup>(٧١)</sup>، كما عثر على شخص نمساوي يدعى كارلولييك Carlolik متوفياً أمام محل سكنه، وبالبحث، والتحري تبين أن المقتول قد انتحر عن طريق رمي نفسه من شباك سكنه من الطابق العلوي لأنه كان يعلم أن هناك أشخاصاً

نمساويين كانوا ينوون قتله لأسباب غير معروفة فتم استدعاء هؤلاء النمساويين إلى الضبطية للتأكد من عدم اشتراكهم في ارتكاب ذلك<sup>(٧٢)</sup>.

كما شملت المخالفات الجنائية التعدي بالضرب من قبل بعض النمساويين ورعاياهم على أشخاص آخرين سواء من الأهالي<sup>(٧٣)</sup> أو من جنسيات أخرى مستغلين الامتيازات الممنوحة لهم وعليه كان يتم التحقيق في الأمر حفاظاً على الأمن في البلاد؛ فقد تعددت الأمثلة على ذلك نذكر منها تعدي بوهان هليز Buhan Hliz على إيرام دليز Epram Deliz من رعايا إيطاليا بالضرب، والسب، والهجوم على محله فتم ضبطه، وإجراء التحقيق بعلم من قنصله<sup>(٧٤)</sup>، كما أحضر إلى الضبطية على يد القواصة كل من جواني اسمول Gwany Esmol النمساوي واستنز لاو كريونيلي Estim Law Krionily الإيطالي لمحاولة الأول تخليص الثاني من أيدي القواصة بالقوة، والتطاول عليهم بالضرب لمساعدته في تهريبه من أيدي هؤلاء فتم استدعاء قنصلهما خاصة، وأنه تعدى على رجال الأمن أثناء تأدية وظيفتهم وهو ما يعد مخالفاً للقوانين<sup>(٧٥)</sup>، بينما ضبط دومنيكو جرقوريني Dominco Grqorini بسبب ضربه لبربري يدعى محمد يعقوب أدى إلى إصابة عينه لكن حاول كل من كارلو أندريا Carlo Andria، وأندريا جيسو Andria Gisso النمساويين نفى التهمة عنه فتم إبلاغ القنصل بذلك<sup>(٧٦)</sup>، في حين تعدت امرأة تدعى راجيل براون شتبتني Ragil Brawn Shtbty على شخص يدعى إبراهيم جسيم من رعايا الدولة العثمانية بسبب مطالبتها لها بمبلغ له كان قد أودعه عندها على سبيل الأمانة فأنكرت ذلك، بل أدعت عليه بأنه حاول التهجم عليها، فتم عرض القضية على الضبطية للتحقق من الأمر<sup>(٧٧)</sup>، أما نقولا إكرايس Nicola Ekries فقد تعدى على انيمو موران Animo Moran من رعايا اليونان بالضرب ببلطه في رجله فتم إرساله إلى الاسبنتالية لمعالجته مع إجراء التحقيق مع المعتدي<sup>(٧٨)</sup>، كذلك تعدى الكساندرو Alexandro من رعايا النمسا على شخص روسي يدعى اسكندر ماكت Eskandar Mact بسكين في جنبه، وذراعه فأرسل للاسبنتالية لمعالجته، وتم استدعاء قنصلهما لإجراء التحقيق<sup>(٧٩)</sup>، أما جوزيبي بيرنا Gozaiby Perna فقد ضبط بعد تعديه بالضرب على أحد الإيطاليين فأصاب رأسه فصار التحقيق معه<sup>(٨٠)</sup>، كما أحضر إلى الضبطية على يد سليمان دويد أغا من قواصة المنشية شخصان أحدهما سميون Simion النمساوي، والآخر إبراهيم سيد الحجار بسبب قيام الأول بضرب الثاني في رأسه أدى إلى إصابته بجروح، ولكن أثناء حضورهما إلى الضبطية حاول ستة أشخاص نمساويين تهريب المعتدي من يد القواص

تحيزاً لبنى جنسهم، وذلك بالتطاول بالضرب على هذا القواص لكن تمكن قواصو الضبطية من القبض عليهم لمحاكمتهم، نتيجة لعدم احترامهم لسيادة القوانين المحلية<sup>(٨١)</sup>، أما عطية على الحجار فقد تقدم بنظم إلى الضبطية من عدم حصوله على حقه من قبل درفيلي Darfely النمساوى الذى قام بالتعدى عليه فطالب بسرعة إجراء التحقيقات معه خاصة وقد تبين أن هناك مماثلة من قبل قنصله في النظر في الموضوع، والبت فيه كمحاولة منه في إغفال القضية، وتبرئة المعتدي<sup>(٨٢)</sup>.

واستمراراً في شغب بعض النمساويين قام أحد النمساويين بضرب بربري يدعى محمد على أحد خفراء القومبانية الفرنسية أدى إلى إصابة معدته، ربما لمحاولته سرقة هذه القومبانية فتم إرسال المصاب إلى الاسبتالية بينما أجرى التحقيق مع الضارب بمقتضى القوانين<sup>(٨٣)</sup>، كما أحضر قواصون من قره قول اللبان نمساوي يدعى لويجي بورليونو Lowaigy Porlioni الذي قام بضرب روسي بسكين أدى إلى إصابته فأرسل إلى الاسبتالية، وتحفظ على المعتدي لحين إرساله إلى الضبطية<sup>(٨٤)</sup>، بينما أحضر على أغا بلوكباشي كلا من كارلو بترهين Carlo Petrhin، وفرنشيكو Franshisco لصيدهما الطيور ببندقيتيهما دون حملهم تذاكر صيد، ولم هوجما من قبل على المذكور، اقتحما جنينة لأحد الأشخاص، وتمكن على من القبض عليهما<sup>(٨٥)</sup>.

كما تعدت امرأة نمساوية تدعى يابي وكسلير Yabi Wikslir على خادم لديها يدعى حسين المصري بالضرب أدت إلى إصابته بجروح، وتم الكشف عليه بمعرفة حكيمباشي الضبطية لمجازاتها حسب القوانين<sup>(٨٦)</sup>، في حين تعدى جواني دسكوفيتش Gwany Duskwfitsh على خفير يدعى فرج محمد البربري بالضرب عليه، وعلى زوجته أثناء حراستهما لأحد المحلات كمحاولة من المعتدي لسرقة المحل، ولما امتثل الطرفان أمام الضبطية أنكر المعتدي ذلك بل ادعى على المعتدي عليهما بأنهما حاولا سرقة بالإكراه، وأحضر شهوداً أكدوا صحة ادعائه فحكم على المعتدي عليهما بالسجن ستة أشهر لكل منهما فتظلما لإعادة النظر في القضية لرد حقهما<sup>(٨٧)</sup>؛ وهذا يعني أنه في بعض الأحيان كان بعض المشاغبين النمساويين يحاولون - بواسطة قنصلهم - التحايل على القوانين المصرية بإحضار شهود من بني جنسهم لتبرئتهم، وهذا من شأنه يزيد من أعمال شغبهم بالبلاد، وإخلال الأمن بها.

في الوقت نفسه تعرض بعض النمساويين للتعدي بالضرب من قبل آخرين، ولكنها كانت حالات معدودة مقارنة بحوادث الضرب التي ارتكبوها في حق الآخرين، فجاء من أمثلة ذلك تعرض فردريك أرشير Fredrick Arshier للتعدي من قبل بعض القواصة، والخفر، وشيخ الحارة لإجباره على الخروج من محل استأجره بإحدى حارات المنشية من أحد معاوني الضبطية لعدم التزامه بدفع الأجرة فتبادل الطرفين الضرب مما أدى إلى إصابة النمساوي بجروح في وجهه، وبعد الكشف عليه بواسطة حكيماشي الضبطية، حكم على المعتدين بالسجن لمدة شهر لكل منهم، ثم ادعى المعتدي عليه على هؤلاء المعتدين بأنهم قاموا بسرقة النقود التي كانت معه، وهي عبارة عن ثلاثة بنتو<sup>(٨٨)</sup> وأربعة شلنات<sup>(٨٩)</sup> لكن لم يثبت ذلك فصرف النظر عن ذلك الأمر<sup>(٩٠)</sup> كما تعرض كولد ينسيه إبرام Cold yinsih Abram للتعدي من قبل مشينو ديبوفوا Mishino Debiovoi من حماية انجلترا أسفر عن إصابته في رأسه بجروح بالغة فتم التحفظ على المعتدي لحين إبلاغ قنصله لإجراء التحقيق<sup>(٩١)</sup>، كما حضر ترجمان القنصل النمساوي إلى الضبطية للنظر في قضية تعد على صيادين نمساويين من قبل عساكر موجودين بجهة رأس التين بسبب قيام النمساويين بالصيد من ناحية الحمام الكائن بجوار هذه الجهة، فلما أخبرهم العساكر بأن الصيد من هذه الناحية ممنوع رفضوا الامتثال لهم فحاولوا القبض عليهم بالقوة فتم نظر القضية للتصالح بينهم<sup>(٩٢)</sup>، خاصة وقد سبق أن محافظة السواحل قد أخبرت القنصل بإبلاغ رعاياه بمنع الصيد من هذه الناحية، وإن المرخص لهم فقط هي جهة رأس التين، وذلك لعدم التزام بعض رعاياه بذلك أكثر من مرة<sup>(٩٣)</sup>.

أما فاليتس غاين Valits Ghain النمساوي فقد ادعى على الياهو Elyahoo اليهودي الخياط من رعايا النمسا بسبب قيام الأخير بضرب زوجة الأول، وبشهادة الشهود تبين صحة ادعائه فحكم على المعتدي بالسجن لمدة ١١ يوماً<sup>(٩٤)</sup> وأخيراً ادعت امرأة نمساوية على اثنين من الصعيد قاما بالتطاول عليها بالضرب أثناء سيرها مع اثنين من يساقجية<sup>(٩٥)</sup> قنصلها لمقابلته في حل مشكلة مالية بينها، وبين نمساوي آخر فتم القبض عليهما، وإرسالهما إلى الضبطية للتحقيق<sup>(٩٦)</sup>.

ومن الجرائم التي ارتكبتها النمساويون السرقة كطريقة غير مشروعة تساعد على العيش لكن حاولت الضبطية التصدي لهم بقدر الإمكان، ومعايبتهم بترحيلهم من البلاد حفاظاً على الأمن، نذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر ضبط شخصين هما ساونتس Sawints

النمساوي، ودمريكي Damriky الإيطالي، وهما يسرقان أحد القهاوي بالمنشية فأجبر قنصلهما لاتخاذ اللازم<sup>(٩٧)</sup>، كما تقدم غنيم محمد الشامي بشكوى إلى الضبطية ذكر فيها أنه توجه إلى محل ساعاتي يملكه جورجي Gorgy النمساوي ليشتري ساعتين فطلب منه خمسة بنتو ثمنهما فسلمه النقود ولما خرج من المحل لم يسمح له جورجي بالخروج، وأخذ منه الساعتين بحجة إنه لم يأخذ ثمنهما فطالب في شكواه إما أن يعطيه المدعي عليه النقود أو يعطيه الساعتين<sup>(٩٨)</sup>، كما ضبط سبعة أشخاص نمساويين يقومون بصيد فراخ من أحد المحلات بمصيدة حديد، وبالتحقيق معهم تبين أن هؤلاء دون عمل، ومأوى، وقائمون دائماً بخمارة بالمنشية فاستدعى قنصلهم لترحيلهم إلى بلادهم<sup>(٩٩)</sup>، في حين ضبط فيلانيس Filanis لمقرته مبلغ ١٠٤ ليرة<sup>(١٠٠)</sup> من محل يوناني بالمنشية<sup>(١٠١)</sup>، بينما تمكن محمد أغا داود، وحسن أغا جعفر من قواصة حارة المغاربة من ضبط لويجي سيكولاري Lowaigy Sikolary بسبب سرقة لمحل يعمل به يملكه سانيتروا Sanitroa الإيطالي، وبفحص المسروقات تبين أنها تشتمل على نقود عبارة عن ثلاثة ريالات بالإضافة إلى أربع قطع حلى ذهب<sup>(١٠٢)</sup>.

أما جوليو طوبان Golio Toban فقد ضبط على يد مصطفى قبودان معاون قره قول المنشية، وهو يقوم بسرقة حاصل (مخزن) بداخله ملابس بذلك الحي، وبالتحقيق تبين أن السارق قام ببيع الملابس إلى شخص يدعى فيكتور Victor السمسار<sup>(١٠٣)</sup> فتم ضبطه لعودة الملابس، وإخبار القنصل لاتخاذ اللازم<sup>(١٠٤)</sup>، وبنفس الحي ضبط كل من جاكمو فرنك Gakmo Frank، وهو يسرق منزل إلياس إبراهيم الشامي فجرى مجازاته نظير ذلك<sup>(١٠٥)</sup>، أما ماثيو بيتو Mathio Pitio الذي كان يعمل ضمن النجارين بالدائرة السننية الخديوية، وهو يسرق أدوات نجارة فأبلغ قنصله تمهيداً لترحيله إلى بلاده<sup>(١٠٦)</sup>، كما ضبط فرنشيسكو مارسوتشي franshisco Marsotish وهو يسرق توبين حرير من محل هارون اليهودي من حماية النمسا، وبالتحقيق اعترف النمساوي بهذه السرقة أمام معاون الضبطية، وقد أخبره بأن هناك شخصاً آخر ساعده في السرقة يدعى انطونيو Antonio من رعايا النمسا فتم ضبطه أيضاً لمحاكمته<sup>(١٠٧)</sup>، كما أقدم عدة أشخاص من رعايا النمسا على سرقة صندوق نقود من منزل سليمان خليل الحريري فتم التحقيق معهم لمجازاتهم<sup>(١٠٨)</sup>.

واستمراراً في عمليات السرقة من قبل بعض النمساويين ضبط فرديريك ميشيل Fredrick Micliel وهو يكسر أبواب القومبانية الفرنسية بالمنشية ببطلطة فقام وكيل

القومبانية بالتحفظ عليه لحين إرساله للقره قول، وبسؤاله أنكر ذلك، وأن هذا الإدعاء غير صحيح فصار التحقيق لإثبات صحة ذلك من عدمه<sup>(١٠٩)</sup>، كما ضبط صمويل فرستاتين Samwiel Ferstien من رعايا النمسا بسرقة لمنزل آدم استان هرمن Adam Estan Herman من رعايا الدولة العثمانية مستغلاً عمله كخادم له في ذلك فتم ضبط المسروقات، وهي عبارة عن مجموعة دنائير<sup>(١١٠)</sup>، فتدخل القنصل من أجل تخفيف العقوبة عليه<sup>(١١١)</sup>، في حين ضبط بلال أغا من الأغوات المكلفين لحراسة وكالة خضار نمساوي يدعى فرناندوا ميشلوا Fernandoa Menshelwa وهو يسرق ثمانية قطع حديد قوالب فأحضره إلى الضبطية لاتخاذ اللازم<sup>(١١٢)</sup>، بينما ضبط كل من سليم ومحمود أغا القواصين ثلاثة أشخاص نمساويين هما جواني لاورس Gawany Laroas، وجوزيبي ذایل Gozaiby Zail، وجواني مليدر Gwany Mlaidar، يقومون بكسر صندوق أسود أجنبي ما بين القبور فقام بتسليمهم للضبطية، وبفحص الصندوق تبين أنه احتوى على نقود مقدارها خمسة بننو، واثنان وخمسون قطعة مجر ذهب، وفضة، وسبعة وثلاثون قطعة نحاس فضة، ومطوة يد إلى جانب ملابس فتم إبلاغ القنصل للتحقيق معهم، لمعرفة صاحب الصندوق لإعادته إليه<sup>(١١٣)</sup>، وبالتحقيق تبين أن هذا الصندوق قاموا بسرقة من اللوكاندة التي كانوا يقيمون بها فتم استدعاء صاحب اللوكاندة للتعرف عليه<sup>(١١٤)</sup> ويبدو أن الضبطية قد عفت عن السارقين بعد توسط قنصلهم لكن لم يكفوا عن ارتكاب السرقة بل حاولوا مرة أخرى مع انضمام نمساوي رابع لهم وهو جوزيه باسره Gozaiah Pasrah سرقة خشب من شونة على عوف فتم ضبطهم على يد أحد خفراء الشون فصدر حكم الضبطية بترحيلهم إلى بلادهم لعدم وفائهم بالكف عن ذلك في سرقتهما الأولى<sup>(١١٥)</sup>.

أما يوسف جورجي فقد تقدم بشكوى إلى الضبطية يذكر فيها أنه وضع عند ارستيلي نقولا Arstily Nicola من رعايا النمسا ابنه الصغير، وصندوق ملابس على سبيل الأمانة لثقته فيه لحين عودته من السفر، لكن لما رفض الطفل الإقامة عنده قام بتسليمه إلى الضبطية، ولما عاد يوسف المذكور طالبه بابنه، والصندوق قال له أن ابنه سلمه للضبطية، بينما أنكر الصندوق، ومن ثم طالب المدعي بحقه، وبالبحث، والتحري تبين أن المدعي عليه من المشبوهين، والمعتادين على السرقة حيث سبق أن رهن عنده نيقولا ديمتري Nicola Demetry من الرعايا الروس صندوق به ملابس، ولم يحصل عليه أيضاً فلما قام القواصة بمهاجمة منزله فر هارباً فتم إحضار الصندوق، مع تكليف يساقجي

القنصل بضبط السارق، وعدم تهريبه قبل محاكمته<sup>(١١٦)</sup> وبموافقة القنصل تم ترحيل نمساويين بعد أن قاموا بسرقة أكثر من مرة من عدة منازل إلى بلادهم أثناء لشرهم<sup>(١١٧)</sup>.

كما اشتبه بعض قواصة قرة قول اللبان في ثلاثة أشخاص نمساويين وهم يصنعون مفاتيح كثيرة فقبض عليهم، وبالضغط عليهم اعترفوا بأنهم يصنعونها من أجل سرقة المحلات، والدكاكين، خاصة، وقد سبق لهم سرقة محل قماش بالمنشية فأرسل القنصل يساقجي من طرفه للنظر في الأمر<sup>(١١٨)</sup>، ويبدو أن القومبانية الفرنسية بالمنشية كانت مقصدًا للسرقة من قبل بعض النمساويين فإلى جانب ما تعرضت له من السرقة في بعض الأمثلة السابقة، ضبط مخزنجي القومبانية نمساويًا بسرقة أربعة ألواح خشب زان، ولما حاول القبض عليه هرب، وترك الخشب، واختبأ بمنزل أحد الإيطاليين لكن تم ضبطه بمعرفة قواصة الضبطية، وبالتحقيق تبين أن السارق معتاد شرب الخمر، وليس له مأوى سوى خماره بذلك الحي فتم ترحيله لبلاده<sup>(١١٩)</sup>، كما ضبط أيضًا على يد القواصة نمساوي يدعى جورجى سار Gorgy Sar وهو يسرق منزل محمد الشامى شيخ الخياطين فصار التحقيق معه<sup>(١٢٠)</sup>، يليهما جوانى فرموس Gwany Fermos، وجوانى إينر Gwany Ebnar، وقد تم ضبطهما بسرقة صندوق من وكالة الشام فى ساعة متأخرة فى الليل فتم استدعاء القنصل لإنهاء التحقيق<sup>(١٢١)</sup>.

كما كشفت الضبطية عن منزل تملكه امرأة نمساوية تدعى ماريا الياندر Maria Elyander مأوى للمسروقات من قبل أشخاص نمساويين، وبحضور وكيل القنصل تم فحص المسروقات، وتبين أنها تشمل شمعدانات فضة، وحديدًا، وجلودًا، وحلى ذهب فتم تشميع المنزل بالشمع الأحمر، والقبض على صاحبه، أما السارقون فتم ضبطهم بلكاندة ديفالدي Devaldi النمساوي الكائنة بجوار منزل قنصل أمريكا فصار التحقيق معهم بحضور الوكيل المذكور<sup>(١٢٢)</sup>. وكذلك بزتكى أنطونيو Beztky Antonioa من رعايا النمسا الذي ضبط وهو يسرق منزل محمد ضيف الخضرى نقودًا فجرى التحقيق معه<sup>(١٢٣)</sup>، ثم فرناندو دجيلو Fernando Dajelo الذي نجح أحد قواصة الضبطية من القبض عليه أثناء مراقبته على الدكاكين بحي المنشية لسرقته فتم التحقيق لمعرفة حقيقة الأمر<sup>(١٢٤)</sup>.

ورغم تصدي الضبطية لعمليات السرقة التي مارسها هؤلاء النمساويون إلا أن أنهم تمادوا فيها اعتقادًا منهم أنه سيتم تبرئتهم بواسطة قنصلهم مستندين على إنكار ذلك، أو عدم توافر أدلة كافية تدينهم، فمن ذلك ضبط اتونيترون Atonetron بسرقة دكان كان

يملكه إبراهيم بن أحمد مستغلاً عمله به فتدخل القنصل من أجل ترحيله لبلاده بدلاً من توقيع العقوبة عليه<sup>(١٢٥)</sup>، وكذلك بيتروا براي Petroa Pray الذي ضبط بسرقة خبز من أحد الأفران فحاول القنصل تبرئته على أساس أنه دائماً في حالة سكر، وأن ما فعله كان بدون وعي، ولا يقصد السرقة، لذا طالب بالعفو عنه<sup>(١٢٦)</sup>. كما ضبط بيتروا راديه Petroa radiah النمساوي لسرقته لمحمد العجيري أحد العاملين بورشة الخراطين بالترسانة ساعة من جيبه أثناء مروره بالطريق<sup>(١٢٧)</sup> في حين ضبط جاكمو انطون نيوفيتش Gakmo Anton Newwitch لسرقته مقطعين قماش من خياطين إيطاليين، ولما اكتشف ذلك أحد اليونانيين قام السارق بضربه بسكين في بطنه أدت إلى إصابته فتم إحضاره إلى قره قول اللبان فاعترف بذلك فلما حضر وكيل القنصل شكك في تبعيته للنمسا لعدم وجود ما يثبت شخصيته فأجلت القضية لحين إثبات نسبه من عدمه<sup>(١٢٨)</sup> ربما كان ذلك تمويهاً من الوكيل للتوصل من هذه القضية خاصة بعد اعتراف السارق على نفسه.

يتضح من الأمثلة السابقة مدى ما كان يسببه هؤلاء النمساويون ورعاياهم من الإخلال بالأمن في البلاد من كثرة سرقاتهم فبدلاً من بحثهم عن عمل يعيشون منه كانوا يتجهون إلى أقصر الطرق، وهي سرقة الغير سواء مجهولين إليهم، أو مستغلين معرفتهم بهم، أو العمل لديهم لإتمام عمليات سرقاتهم، ورغم إثبات السرقة عليهم كان قنصلهم يتدخل لنفي التهمة عنهم، أو ترحيلهم إلى بلادهم حفاظاً على مكانته بتلك البلد من ناحية، ومحاولة لتحسين صورة جاليتهم بها باعتبار هؤلاء جزءاً منها، لكن في كل الأحوال فإن تجرؤ هؤلاء على فعل ذلك جاء من استغلالهم الامتيازات التي أعطيت لهم بصورة سيئة، خاصة وأنهم كانوا يعتبرون وجودهم في بلد غير بلادهم فرصة لهم في ارتكاب الجرائم دون محاسبتهم، لكن تمكن الأمن المصري من ضبطهم، وتضييق الخناق عليهم لمنع من الاستمرار في ارتكاب مثل هذه الجرائم.

لكن في الوقت نفسه لم يتهاون الأمن في رد حقوق بعض النمساويين ورعاياهم الذين تعرضوا للسرقة من قبل بعض أشخاص آخرين، حفاظاً على تأدية واجبهم في حفظ الأمن في البلاد.

وقد جاءت الأمثلة واضحة على ذلك نذكر فيها تظلم إبراهيم اسمعلوم اليهودي من رعايا النمسا من قيام محمد الجزائري بسرقة مبلغ ١٥٠٠ قرش منه فتم ضبط الأخير لاستجوابه<sup>(١٢٩)</sup> كما قام كل من ترياندافلو Triandofloa، وباولو Paolo من رعايا الدولة



العثمانية بسرقة دكان بيزوفيتش Pizowitsh تاجر الذهب، وبضبط المسروقات تبين أنها تشتمل على ذهب قيمته ٦٢٦٠٠ قرش لكن لم تثبت السرقة على السارقين فسمحت لهم الحكومة المحلية بالسفر إلى بلادهم لكن في المقابل ألزم القنصل تلك الحكومة بالبحث عن الفاعلين الحقيقيين باعتبارها المسئول الأول عن توفير الأمن في البلاد<sup>(١٣٠)</sup> في حين تقدم جبريل كمبوس Gebriel Kampus من رعايا النمسا تاجر القطن بشكوى للضبطية لسرقة بالة<sup>(١٣١)</sup> قطن من محله فجري البحث عن السارق من قبل القواصة<sup>(١٣٢)</sup>.

كما تسبب مرسى سمرة بمساعدة أربعة مالطيين من رعايا إنجلترا في سرقة منزل يسكنه أربعة نمساويين بجهة سراي محرم بك فتم ضبط هؤلاء فاستدعى القنصل الإنجليزي، وفحص المسروقات لاستكمال التحقيق<sup>(١٣٣)</sup> ثم ضبط شخصان أحدهما مالطي من رعايا إنجلترا، والآخر إيطالي لسرقتهم ساعة فضة من شخص نمساوي يدعى اندريا Andria فتم التحقيق معهما لمجازاتهم<sup>(١٣٤)</sup> أما جاكمو جورجيا Gakmo Gorgia فقد تقدم بشكوى للضبطية تتضمن هجوم أحد اليونانيين على منزله بقصد السرقة بعد أن هدده بضربه بالسكين فتم البحث عنه، لاسترجاع المسروقات<sup>(١٣٥)</sup>، كما ادعى ادلفو جنتلي Edelfo Gently على أربعة مالطيين من رعايا إنجلترا لسرقتهم نقود، ومصاغ من محل سكنه وعليه صدرت الأوامر بالبحث عنهم لمجازاتهم<sup>(١٣٦)</sup> في حين قام أحد خفراء قومبانية وابورات النمسا بسرقة بالتين دخان، وجوال فاصوليا من محزن هذه القومبانية فتم ضبط المسروقات، ومجازاة السارق<sup>(١٣٧)</sup> وأخيراً ادعت امرأة نمساوية تدعى مادين بيكي Madin Picky على السيد بسرقة مصاغها لكن لم يوجد دليل على اتهامها فحفظت القضية مع تحملها المصاريف<sup>(١٣٨)</sup>.

ومن ضمن الممارسات غير الأخلاقية للنمساويين، والتي حققت فيها الضبطية شرب الخمر وسيرهم سكارى بالشوارع في ساعات متأخرة من الليل مما يهدد أمن الأهالي بارتكابهم جرائم، أو مخالفات لفقدهم الوعي، لكن حاولت الضبطية التصدي لهؤلاء، ووضع نظام عمل موحد للخمارات من حيث تحديد مواعيد عملها، وبيع الخمر داخلها، وليس على المارة بالشوارع للحد من مثل هذه المخالفات، وما يترتب عليها؛ وهناك أمثلة واضحة على ذلك نذكر منها تم ضبط سيدتين تقومان ببيع الخمر بمحل لأحد الفرنسيين في الشارع على المارة فتم التحقيق معهما، وإلزامهما بعدم تكرار ذلك، كما ألزمت صاحب الخمارة بطردهما منها بعد دفع أجريتهما، وحذره من تكرار ذلك وإلا سيتعرض

للعقاب وهي إغلاقها، ومنعه من ممارسة عمله<sup>(١٣٩)</sup> كما ضبط أحد قواصة المنشية نمساويًا يدعى لويجي Lwaigy وهو سكران، ونتيجة لذلك قام بضرب شخص من بني جنسه أثناء مروره بالطريق بدون وجه حق فتم التحقيق معه لعدم تكرار ذلك<sup>(١٤٠)</sup>، بينما ضبطت سيدات يقمن ببيع خمر بالشارع الموصل إلى ترعة المحمودية فضلاً عن الأزقة من بعد الساعة العاشرة مساءً، فضلاً عما يقمن به من ارتكاب المعاصي في قهاوي مستأجروها النمساويون في ساعات متأخرة من الليل، وما صاحب ذلك من وقوع مشاجرات بين السكارى بسببهم فصدر الأمر إلى معاوني الضبطية بمراقبة تلك القهاوي، واحضار النساء اللاتي يقمن بها لتأديبهن<sup>(١٤١)</sup> في حين ضبط خمسة أشخاص نمساويين يسرون ليلاً بالشوارع، والأزقة خالية، ويتعاطون المشروبات، ويسببون نوعاً من القلق للأهالي فتم التحقيق معهم بعد إبلاغ قنصلهم بذلك<sup>(١٤٢)</sup>.

كما ضبط جوزيبي ولسوتو Gozaiby Wlsoto من رعايا النمسا بسبب سيره بالمنشية في وقت متأخر من الليل، وهو سكران، فضلاً عن حمله سلاح ناري أشهره في وجه أحد الأجانب أثناء سيره دون وجه حق فتم احتجازه بكرة القول لحين يتم التحقيق معه<sup>(١٤٣)</sup> وبأنفس الحى ضبط أحد القواصين لويجي اسياونيتي Lwaigy Asiawenity وهو سكران، وعند القبض عليه قام بالتعدي على القواص فتم التحقيق معه<sup>(١٤٤)</sup> أما لورنيسي رونديسي Lwmisy Rondisy من رعايا النمسا فقد ضبط سكران، وهو يسير في ساعة متأخرة من الليل فتم التحفظ عليه بكرة قول هذا الحى لحين حضور مندوب من قنصله للنظر في ذلك<sup>(١٤٥)</sup>.

لا شك أن تلك المخالفات ناتجة عن أن بعض القهاوي، والخمارات التي كان مستأجروها من النمساويين اعتادوا العمل حتى الصباح رغم معرفتهم بالمواعيد المخصصة لفتحهما، وإغلاقهما، وهي من العاشرة صباحاً حتى الحادية عشر مساءً مما أدى إلى إيوائهم للصوص، والعاطلين، وإرتكابهم للجرائم، والعريضة بالشوارع مما دفع الحكومة إلى إبلاغ القنصل بأن ينبه على أصحاب تلك المنشآت بالتزامهم بمواعيد العمل، وعدم إدخال هؤلاء بتلك المنشآت، وأمهلهم مدة ثلاثة أيام لتنفيذ ذلك وإلا سيتم إغلاقها، ليكونوا عبرة لغيرهم<sup>(١٤٦)</sup>.

من ناحية أخرى حاول بعض السكارى التطاول على أصحاب الخمارات بهدف التهرب من دفع ثمن الخمر، فمن ذلك ضبط نمساوي يدعى أنطوني زاكنتس Antony Zaknits على

يد القواصة بأحد محلات الخمر بالمنشية بسبب امتناعه عن دفع ثمن بيرة شربها، وقد سبق أن تكرر منه ذلك أكثر من مرة فتم ترحيله لبلاده بعلم من القنصل لعدم استقامته<sup>(١٤٧)</sup>.

كما ظهر هناك نوع ثالث من المخالفات اعتاد بعض النمساويين على ارتكابها وهي عدم التزامهم بقوانين الحكومة المحلية فيما يتعلق بممارسة حياتهم اليومية منها عدم الالتزام بقوانين الصحة مما انعكس بدوره على تفشى الأمراض جراء انتشار القاذورات فى الشوارع مما أدى إلى شكوى جيرانهم لتضررهم من ذلك؛ فعلى سبيل المثال قام أحد النمساويين بإلقاء مخلفات من محله أمام اسبتالية عموم الجهادية مما أضر بالمرضى من شدة رائحتها الكريهة فتم التنبيه عليه من قبل مجلس عموم الصحة بعدم تكرار ذلك، وإلا سيتعرض للمسؤولية<sup>(١٤٨)</sup>.

كما قدمت شكوى من رئيس مجلس عموم الصحة بشأن المخالفات الصحية الواقعة من قبل بعض النمساويين المؤجرين لمحلات ملك برهان باشا بجهة الجمرك كمخازن لبضائعهم، لكنهم اعتادوا على رمى مخلفاتهم، والتبول أمامها، فتم إبلاغ القنصل الذى أرسل أحد اليساقجية مع معاون تلك الجهة للتنبيه عليهم بضرورة الحفاظ على حقوق الصحة الإنسانية وإلا تعرضوا للعقاب<sup>(١٤٩)</sup> وبالمثل تم الإبلاغ عن أربعة نمساويين قاموا بإلقاء القاذورات أمام محلاتهم مما أثر على حياة الأهالى فتم تحذيرهم من قبل قنصلهم بالتوقف عن ذلك<sup>(١٥٠)</sup>.

وحفاظاً على الصحة العامة فقد صار التنبيه على جميع القناصل من قبل مجلس الصحة بصدر منشور فى ١٢٩٤ هـ/ ١٨٧٧م بهدف توجيه رعاياهم بعدم إلقاء القاذورات فى الشوارع، بالإضافة إلى منع نقل المتوفين لا سيما الأطفال على العربات العمومية (الكارو) ومن لم يلتزم سيتم معاقبته<sup>(١٥١)</sup>.

وبالمثل حرص القنصل أيضاً على تنفيذ قوانين الصحة، والإبلاغ عن غير الملتزمين بها لمعاقبتهم فقد أرسل شكوى إلى مجلس الصحة تتضمن أن الأهالى اعتادوا على رمى الأتربة، والقاذورات أمام منزله فطالب بمنعهم من ذلك، ومجازاتهم فى حالة عدم التزامهم<sup>(١٥٢)</sup>.

من ناحية أخرى اعتاد بعض النمساويين على المرور بالطرق المظلمة دون حملهم فوانيس لإتارتها حتى لا يشتبه بهم فى ارتكاب جرائم، رغم تنبيه الحكومة على ذلك أكثر من مرة حفاظاً على الأمن لكن دون جدوى؛ فمن أمثلة ذلك تم ضبط أربعة نمساويين

يسبرون في وقت متأخر من الليل في طرق مظلمة دون حملهم فوانيس، سألهم القواصة عن ذلك أدعوا أنهم خرجوا للصيد، ولم يكن معهم أسلحة تثبت صحة ذلك فتم القبض عليهم للتحقيق معهم<sup>(١٥٣)</sup> وبالمثل تم ضبط عدداً من النمساويين مارين في ساعة متأخرة بدون فوانيس، وبالتحقيق معهم تبين أنهم عاطلون، وليس لهم مأوى فتم ترحيلهم إلى بلادهم بعد موافقة القنصل<sup>(١٥٤)</sup>.

من ناحية أخرى لم يلتزم بعض النمساويين ورعاياهم بقوانين الإيجار لأي من المنشآت العقارية السكنية أو التجارية في كتابة العقود<sup>(١٥٥)</sup> كمحاولة منهم للتحايل على أصحابها بالقوة للتهرب من دفع الأجرة أو عدم الالتزام بالمدة المحددة أو التأجير من الباطن للغير دون علم المالك مستغلين وقوف القنصل بجانبهم - كما يعتقدون - والامتيازات التي منحت لهم بالبلاد، لكن نجحت الحكومة في التصدي لهؤلاء، ورد الحقوق لأصحابها، وإجبار القنصل على طردهم منها جزاء عدم استقامتهم.

ومن هنا تعددت القضايا الخاصة بذلك، والتي مثلت عبئاً زائداً على القنصل ومعاونيه لحلها دون توقيع جزاءات كبيرة على مرتكبيها.

فيما يتعلق بقضايا إيجار المحلات نذكر فيها على سبيل المثال لا الحصر أقام بيت مال<sup>(١٥٦)</sup> الإسكندرية دعوى على امرأة تدعى أوطيبة Autibah من رعايا النمسا لتوقفها عن دفع أجرة ثلاثة محلات، ومنزل من أرض شاكر أغا صاغقول أغاسي<sup>(١٥٧)</sup> وبالتحقيق ألزمت الضبطية - بعلم من القنصل - تلك المرأة بدفع تلك الأجرة، وإلا ستُطرد، مع مجازاتها بالحبس لحين دفعها<sup>(١٥٨)</sup> كما أقام على فرج دعوى على مريانو Meriano من رعايا النمسا بسبب قيام الأخير بتأجير محل كان مستأجره في الأصل لشخص آخر نظراً لعدم قدرته على تسديد الأجرة المتأخرة عليه، لذا طالب المدعى بإبطال هذا الإيجار، مع إلزام المدعى عليه بتسديد الأجرة المتأخرة، وذلك بحضور باش ترجمان القنصل<sup>(١٥٩)</sup> كما صدر قرار من القنصل - بناء على حكم الضبطية - بإلزام اسحاق النمساوي بدفع أجرته المتأخرة عن محلات استأجرها من إسماعيل السكندري ثم إخلائها في خلال ثلاثة أيام لحفظ الشكوى المقدمة من المؤجر<sup>(١٦٠)</sup>، كما اشتكى وكيل شاكر أغا، لمبنيه Lampinah من الرعايا التي كانت تسكن منزل بالإيجار من قبل توكيل المذكور لكنها تأخرت عن دفع الإيجار فطالب المدعى بإخلائها له، خاصة، وأن هذا المنزل يصرف ريعه على الأيتام القصر، وبما أن بيت المال واضع يده على تركة شاكر المذكور، والتي بها هذا المنزل

فقد طالب - بعد صدور حكم الضبطية - بإخلائها له، مع دفع الأجرة المتأخرة لصالح البيت المذكور<sup>(١٦١)</sup>، في حين قدمت شكوى من فارس قينايطى ضد ترينز Trinz تضمنت تأخر الأخير عن دفع ١٢٠٠ ريال كأجرة متأخرة عن ثلاثة محلات استخدمها في تجارة الفحم فتم إلزامه بدفعها في خلال شهر واحد أو طرده منها<sup>(١٦٢)</sup> ونظراً لقيام ولنس Welns بتأجير محل كان قد استأجره من ناظر الاسبتالية بالإسكندرية إلى شخص آخر من الباطن دون علم المالك فقد قام الأخير برفع شكوى ضده إلى الضبطية التي حكمت بطرد المستأجر من المحل لمخالفته لشروط الإيجار<sup>(١٦٣)</sup>.

كما تقدم وكيل القومبانية العزيزية بشكوى للضبطية بطلب إخلاء هليير Halbier من محل استأجره لتجارة الحديد، ونظراً لانتهاء مدة الإيجار فقد رفض المستأجر إخلاء المحل، ومطالبته الاستمرار فيه دون وجه حق فنظر القنصل في الأمر لحسمه بشكل ودي<sup>(١٦٤)</sup>.

في حين حكم القنصل بطرد سفيرس Severs من رعايا النمسا من محل استأجره من أحد السكندريين، وذلك بسبب تأخره في دفع الأجرة<sup>(١٦٥)</sup>. ونظراً لرفض إمراة تدعى أشمار Ashmar من الرعايا أيضاً تسليم محل استأجرته من شرف الدين عمر بسبب انتهاء مدة إيجارها له فضلاً عن تأخرها في دفع أجرة مستحقة عليها ثلاثة شهور، وعليه قام المؤجر برفع دعوى ضدها فتم إخبار القنصل بذلك<sup>(١٦٦)</sup>.

**وفيما يتعلق بإيجار الوكالات**، فقد تقدم وكيل راتب باشا بشكوى للضبطية تضمنت تأخر ثلاثة نمساويين عن دفع أجرة متأخرة لوكالة أخشاب قاموا بإستئجارها من الوكيل المذكور، وقد بلغ قيمة هذه الأجرة ٩٤١٣ قرشاً و ٣٠ بارة فألزمهم القنصل إما أن يقوموا بالتسديد أو بطردهم منها<sup>(١٦٧)</sup>.

**وما يخص إيجار المخازن**، قدمت شكوى من سليمان أحد اعضاء مجلس استئناف الإسكندرية ضد دوابرو تشبت Dwabro Tshebt بسبب امتناع الأخير عن تسديد أجرة مخزين استخدمهما لتجارة الغلال، وعندما تبين للقنصل عن طريق مترجمه صحة الادعاء طلب القنصل من المستأجر بإخلائه مع دفعه الأجرة المتأخرة<sup>(١٦٨)</sup>، كما حكم القنصل على سمويل مجر Samwail Magar من الرعايا بتسليم المخزن الذي كان قد استأجره من قبل وكيل راتب باشا لوضع سلع غذائية وذلك في خلال ثلاثة أيام من تاريخ الحكم نظراً لإنهاء مدة إيجاره<sup>(١٦٩)</sup>.

وفى دعوى مقامة من إبراهيم حسانيين ضد لويجى لمبير Lwaigy Lampair بشأن قيام الأخير باستئجار منزل، ومخزن بشرط دفع الأجرة كل ثلاثة شهور مقدماً لكن المستأجر لم يلتزم فأعطاه المؤجر مدة شهر لإخلائه مع تسديد الثلاثة شهور المتأخرة عليه لكنه لم يلتزم، فحكمت الضبطية بإخلائه لهما فى خلال ثلاثة أيام مع دفع الأجرة المتأخرة<sup>(١٧٠)</sup>.

أما عن القضايا المتعلقة بإيجار المنازل فقد تعددت أيضاً لنفس الأسباب السابقة فمن ذلك تم طرد يناردو كانارتا Yanardo Kanrata من منزل استأجره من مصطفى جمبى لإنهاء مدة إيجاره بشهادة القنصل<sup>(١٧١)</sup> وقد واجه نفس المؤجر نفس المشكلة مع كل من مبول Maboyiel، وموسى اليهوديين من الرعايا، والذين كانا مستأجرين لمنزليين فتم طردهما بموافقة من قنصلهما<sup>(١٧٢)</sup> وكذلك بينارودا Binardowa وكوفتش Kowitsh النمساويان اللذان أيضاً كانا مستأجرين لمنزليين آخرين من نفس المؤجر فقد طالب الأخير بطردهما لتأخرهما فى دفع الأجرة لمدة ستة شهور لكل منهما<sup>(١٧٣)</sup> أما لادومى Ladomy النمساوى فقد أجبره القنصل بعد حكم الضبطية على إخلاء منزل استأجره من إليا بتارويا Elya Petarwiya المالطى من رعايا إنجلترا نظراً لانتهاء مدة إيجاره<sup>(١٧٤)</sup>.

وكان من ضمن شروط الإيجار التى لم يلتزم بها البعض منهم فى استئجارهم للمنازل هو قيامهم بعمل إنشاءات، وتعديلات جديدة بها دون إذن من المالك بذلك؛ فجاءت الأمثلة واضحة على ذلك منها قام يوسف بوليانو Joseph Polyano من الرعايا بفتح باب فى منزل استأجره من عبد الله رجب القباني بجهة سكة الجمرى دون إذن من المؤجر مما يعد مخالفاً لشروط العقد فطالبه بإخلائه منه، أو سد هذا الباب<sup>(١٧٥)</sup> كما قام جوزيه اسحاق سوارس Jozieh Ishaq Swaris من الرعايا بعمل هدد فى حيطان منزل، وحاصل، وأسطبل استأجرهم من أنجال أحمد باشا التابعين للدائرة السنية بهدف عمل توسيعات فى هذه المنشآت لتكون بصورة أحسن، ولخدمة تجارته فى الخيول، ولكن تم ذلك دون علم من أصحابها فطالبوا بإصلاح ذلك، وعدم التمدادى فى استكمالها وإلا سيتم طرده، وقد حصلوا على حكم بذلك من الضبطية<sup>(١٧٦)</sup> فى حين قدمت شكوى من السيد عبد الفتاح كرموس للضبطية ضد يوسف مواندخ اليهودى من الرعايا بشأن قيام الأخير بعمل عتبات جديدة أمام المنزل الذى استأجره من الأول دون إذنه، لذا طالب الأول بتسديد أجرة عشرة أشهر متأخرة على المستأجر مع إخلائه المنزل<sup>(١٧٧)</sup>.

وعلى النقيض كان بعض النمساويين ورعاياهم يرفضون إصلاح ما يتلفونه بالمنازل التي قاموا باستئجارها بحجة أن أصحابها هم المسؤولون عن ذلك رغم التزامهم بذلك في شروط عقود الإيجار؛ فعلى سبيل المثال رفض مكارنا Makarta من الرعايا إصلاح صهريج المياه بالمنزل الذي استأجره من بترaky Petraky الإنجليزي بالرمل رغم أنه هو المتسبب في إتلافه فتقدم المؤجر بشكوى للضبطية بذلك مع مطالبته للمستأجر بسد هذا الصهريج لحين تطهير ترعة المحمودية<sup>(١٧٨)</sup>.

كذلك كان بعضهم يرفض الخضوع لأوامر الحكومة في إخلاء المنازل الآيلة لسقوط رغم أن ذلك يحميهم من المخاطر بحياتهم؛ فعلى سبيل المثال رفض أحد النمساويين المستأجر لمنزل تابع لدائرة بنات السيد محمد بدر الدين إخلاءه بسبب تعرضه للسقوط، لكن تم إلزامه بإخلائه مع دفع الأجرة المتأخرة عليه<sup>(١٧٩)</sup> كما طلب من مكيلي بولاكو Makiely polako إخلاء منزل من فتوح شهاب الدين الكائن بحارة الأفرنج لنفس السبب خاصة، وأن باقى السكان الذين كانوا يقطنون الطابقين العلويين عادوا، وقد ألزم بدفع الأجرة المتأخرة لمدة سبعة شهور<sup>(١٨٠)</sup>.

وأحياناً أخرى كان بعضهم يرفض الامتثال لشروط الإيجار رغم أنه يظهر موافقته، والتوقيع عليها بالعقد؛ ربما كانوا يريدون من ذلك كسب ثقة المؤجر فيهم ثم يضعونه أمام الأمر الواقع مستغلين بذلك سلطة قنصلهم في الدفاع عنهم، وحمايتهم، ولكن حدث عكس ما كانوا يتوقعونه من قبل الحكومة التي سارعت بالدفاع عن حقوق ذويها أمام هؤلاء، وهو ما حدث على سبيل المثال عندما تم الاتفاق بين عمر محمد عجينة المؤجر، وبين عبده صاكز اليهودى من الرعايا المستأجرين لمنزل من الأول على أن يتم تسجيل العقد خلال ثمانية أيام من تاريخ كتابة العقد مبدئياً، وقد وافقه المستأجر على ذلك، ولكن بعد مرور هذه المدة رفض المستأجر التسجيل، ولما سألته المؤجر عن ذلك أنكر هذا الاتفاق، وأنه سيسكن بهذا المنزل دون تسجيل هذا العقد بشكل رسمى بقلم عوايد إيجار الأملاك بالضبطية، ولم يكتف بذلك بل تطاول على المؤجر فحرر الأخير ضده شكوى للضبطية التي استدعت الأخير قنصله للنظر في هذه الشكوى وحسمها<sup>(١٨١)</sup>؛ يبدو أن التصرف الصادر من هذا المستأجر إنما يدل على تهريبه من تنفيذ شروط الإيجار حتى لا يكون مسؤولاً أمام المالك، أو أى جهة رسمية في تنفيذها، وأن يترك الأمر لأهوائه، وهذا دليل على استخدام القوة، والشغب مع المؤجر.

على أية حال لقد تعددت القضايا التي أقيمت ضد هؤلاء النمساويين ورعاياهم، والعكس، والتي نالت حيزاً كبيراً من اهتمامات القنصل، لكن كان عليه توفير معاونين له لمساعدته في إنجاز هذه القضايا لتخفيف الأعباء عليه على أن يشترط فيهم صفات الأمانة، والاستقامة وحسن أداء العمل، وأن هؤلاء كانوا من جنسيات مختلفة سواء مصريين، أو أتراكاً تعينهم الحكومة المحلية له لحسابهم، وقد جاء في مقدمة هؤلاء معاونين الوكيل، والذي كان من شأنه حضور تلك القضايا في معظم الأحيان - في حالة انشغال القنصل بأمور أخرى، أو لسفره للخارج، لبحثها، وحلها بشكل ودي بقدر المستطاع<sup>(١٨٧)</sup> ثم جاء الترجمة حيث خصص للقنصل عدد منهم يرأسهم الباشا ترجمان، وقد انحصرت مهمتهم في تسوية مصالح النمساويين ورعاياهم مع مختلف الجنسيات سواء أكانت قضائية، أم تجارية، وكان هؤلاء بعضهم من المصريين، والبعض الآخر من جنسيات نمساوية، أو إنجليزية<sup>(١٨٨)</sup> وكان يتم اختيارهم لا سيما المستخدمين بقلم البساوورات بالميناء لخبرتهم باللغات المتعددة لتساعدهم في إنجاز مهمتهم، أما أوراق تعينهم فكانت تحفظ بالقنصلية<sup>(١٨٩)</sup>.

وكان من ضمن معاونين أيضاً الكتاب حيث جاءت مهمتهم في تدوين كافة الأعمال الخاصة بالقنصل، ومعاملاته مع بنى جنسه لرفعها إلى القنصلية أولاً بأول للوقوف على أوضاع تلك الجالية بالإسكندرية سواء كانت مستقرة، أو غير ذلك، ومدى جهود القنصل في تأدية مهامه<sup>(١٩٠)</sup>.

ثم جاء اليساقجية، سبق أن أشير إلى مهامهم من حيث حراسة المنشآت العقارية، والتجارية الخاصة بتلك الجالية وقنصلها، فضلاً عن حضورهم التحقيق مع المدعين عليهم من النمساويين ورعاياهم - إلى جانب المترجم - لنقل تفاصيل القضية إلى القنصل للإلمام بها، بالإضافة إلى إحضار من يرغب القنصل في رؤيته من بنى جنسه لحسم مشكلة بينه وبين أشخاص آخرين بشكل ودي<sup>(١٩١)</sup>.

وكان هؤلاء من الأتراك لخبرتهم بهذه الوظيفة منهم مصطفى خليل الملاطية لى، وباكير أغا، وحسنى أغا، وفي حالة إخلاء طرفهم، أو وفاتهم كان يتم تسليم مهماتهم على الحكومة المصرية، كما كانت تقوم بتعيين هؤلاء للقنصل بعد موافقة الأخير عليهم<sup>(١٩٢)</sup>.



يضاف هؤلاء القواصة، وكان عملهم مكملاً لليساقجية في حراسة المنشآت العقارية، والتجارية الخاصة بالجالية، وتوفير الأمن لهم، وهؤلاء كانوا من الأتراك أيضاً تختارهم الحكومة للقنصل لمساعدته في إنجاز مهامه<sup>(١٨٨)</sup>.

## ثانياً : النشاط الاقتصادي للجالية النمساوية.

حرص بعض النمساويين ورعاياهم ممن يمتلكون ثروة لا بأس بها في استغلال مكانة الإسكندرية تجارياً لتمتعها بميناء حيوى في هذا المجال، ولخلق تبادل تجارى بين مصر، وبين بلدهم أو بلاد أخرى تحقيقاً للمكاسب، ومن ثم جاءت أنشطتهم متنوعة تبعاً لخبرتهم، وحجم رؤوس أموالهم، ومن هنا لاقت تلك الأنشطة عناية من قبل قنصلهم ومعاونيه لحمايتها، لكن نظراً لزيادة الأعباء الواقعة على عاتقه، ومعاونيه، قام القنصل بتعيين مندوبين له ذات خبرة بالأمور الاقتصادية بعد انتخابهم من تجار بنى جنسه أو الرعايا، وذلك لمراعاة مصالح النمساويين الاقتصادية، وما ارتبط بها من معاملات مالية، وما ترتب عليها بطبيعة الحال من قضايا ومشكلات في بعض الأحيان مع جنسيات أخرى<sup>(١٨٩)</sup>، لكن في الوقت نفسه حرص القنصل على الاطلاع على كتابة العقود الخاصة بالأموال أو إيجارها، والمشكلات الخاصة بالمعاملات التجارية للوقوف على مصالح جاليته في هذا الشأن<sup>(١٩٠)</sup>.

جاءت أنشطة هؤلاء النمساويين لتشمل شراء أو إيجار عقارات أو أراضٍ<sup>(١٩١)</sup> لاستغلالها في مشروعاتهم المختلفة، أو الإتجار بوسائل النقل البحرى لاستغلال الميناء، ولإثبات وجودهم فيه، أو الإتجار ببعض السلع الشهيرة بأرباحها سواء كانت غذائية، أو مواد خام يعتمد عليها الأهالى بصفة رئيسة، وبهذه الأنشطة أثبت هؤلاء وجودهم اقتصادياً بالمدينة، ومينائها كمحاولة منهم -إلى حد ما- منافسة مثيلتها في هذا المجال.

فإذا تطرقنا إلى النوع الأول من هذه الأنشطة وهى شراء أو إيجار العقارات، والأراضى فكانت الأمثلة كثيرة على ذلك، لخدمة مشروعاتهم؛ بالنسبة لشراء الأملاك العقارية كان عليهم أولاً الالتزام بقوانين الحكومة المحلية في ذلك، والتي كان مضمونها عدم البناء فى الأراضى إذا كانت عقارية بدون إعطاء رخصة من قبل مجلس التنظيم، والاستحكامات أما إذا كانت أرضاً زراعية فلا يجوز تبويرها، أو إنشاء مباني عليها، مع التأكيد أن الأرض المراد شراؤها بعيدة عن منطقة الاستحكامات العسكرية، وممر الشوارع

العمومية، وخالية من الصهايري، والسواقي، ومجاري المياه العذبة، والآثار القديمة، فإذا ثبت عكس ذلك كان عليهم تسليمها للحكومة دون تعويض، وكان يتم تسجيل البيع في عقود تتضمن هذه الشروط مضافة إليها الالتزام بدفع العوائد المقررة سواء كانت شهرية، أم سنوية، ثم يوقع عليها الطرفان البائع، والمشتري، بإشراف القنصل أو مندوبيه مع تحرير حجة بالمحكمة<sup>(١٩٢)</sup>.

كان من أمثلة العقارات التي أقبل بعض النمساويين على امتلاكها اللوكاتبات<sup>(١٩٣)</sup> باعتبارها مشروعاً مربحاً على أساس أنها مأوى للوافدين لاسيما الأجانب؛ فعلى سبيل المثال امتلك كل من إليات كارولي Eliat Karlony، وجواني Gwany لوكانديتين بالمنتشية، وضماناً لحراستهما وحفظاً لسمعتهما فقد تم تعيين قواصة عليهما من الضبطية، وأغوات من القرة قول<sup>(١٩٤)</sup>.

وهناك من كان منهم يشجع الفن باعتباره مرآة العصر فتتحققاً منهم لتوثيق الصلة بين الفن العربي، والأجنبي أقبل بعضهم على شراء التياترات مثلما فعل ماركو لويس Marco Louiz الذي امتلك تياترو بالرمل، ونظراً لأن هذا المكان مستهدف من قبل اللصوص، والمشاعين أيضاً فقد اهتم بتوفير قواصين وخفراء لحراسته بمساعدة الضبطية<sup>(١٩٥)</sup>.

ومنهم أيضاً من اهتم بعمل الصحافة لمتابعة كافة الأخبار السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتبادلها بين الدول وبعضها، تحقيقاً للشهرة، والمال؛ فعلى سبيل المثال اشترى مورمان منستي Morman Menesty صاحب الجرنال المسمى (الكرتشو) Alkamaratsho مطبعة من صاحبها أتریکانجاليا Etrikana Galia من رعايا النمسا، ونظراً لأن الحكومة المصرية قد سبق لها أن أغلقت هذه المطبعة لاستخدامها في طبع منشورات أثارت الحكومة فقد توجه المشتري إلى الضبطية لأخذ تعهد على الحكومة بعدم منعه من فتح هذه المطبعة للعمل من جديد مقابل إلزامه بكافة القوانين الخاصة بالعمل، والنشر<sup>(١٩٦)</sup>.

كما اتجه البعض منهم إلى شراء أراضٍ لبناء عقارات عليها للسكنى بالإيجار كنوع من الاستثمار فجاء على رأسهم أنطون لكوفيتش Anton likowitch الذي توسع في شراء الأملاك العقارية للتوسع في الاستثمار فقد اشترى المذكور من أون Oan المهندس أرضاً من القومبانية الزراعية بالقرب من سراي محرم بك لبناء عقارات عليها للسكنى<sup>(١٩٧)</sup> كما اشترى من كل من موحيل بك<sup>(١٩٨)</sup> Mogil Bey باشمهندس الحوض بميناء الإسكندرية وجان Jan الفرنسيين خلف تياترو سيزنيا اليوناني بالرمل لنفس الهدف<sup>(١٩٩)</sup>، ثم اشترى

قطعتين أرض الأولى مساحتها ٦٥٦ ذراعاً<sup>(٢٠٠)</sup> ونصف، والثانية مساحتها ٦٣٦٨ ذراعاً ونصف لإنشاء منازل للسكنى<sup>(٢٠١)</sup> أما بخور ينطوب سلامة اليهودى الصراف من رعايا النمسا فقد اشترى من موسى الببلى قطعة أرض بمنطقة المنشية بثمن قدره ٧٤٠ جنيهاً استرلينياً<sup>(٢٠٢)</sup> لبناء منازل ذات طوابق عالية للسكنى أيضاً<sup>(٢٠٣)</sup>.

كما امتلك كريانو قسطندى Kriano Kostandy من رعايا النمسا قطعة أرض بجوار باب حمام خورشيد باشا مساحتها ٥٧٣٨ ذراعاً خصصها لإنشاء عقارات<sup>(٢٠٤)</sup> فى حين امتلك اجوستينو قسطندى Agostino Kostandy تاجر العقارات من رعايا النمسا مساكن من ثلاثة طوابق لكل قطعة ثم قام بتسكينها نظير أجره<sup>(٢٠٥)</sup> أما نعمة الله قطه بن جرجس قطه بن يوسف قينايطى من رعايا النمسا تاجر العقارات فقد اشترى أرضاً بالقرب من كنسية الأقباط من أنطون Anton من رعايا إيطاليا لبناء مساكن عليها بهدف تأجيرها<sup>(٢٠٦)</sup> بينما اشترى يعقوب يوسف سلامة بن ينطوب سلامة الصراف من رعايا النمسا حصة قدرها ١٢ قيراطاً<sup>(٢٠٧)</sup> بخط العطارين بمبلغ ١٣٠ جنيهاً ذهبياً مصرياً لبناء منازل، وذلك من ايليا أوكار Eliya Aukar السمسار بالبنك المصرى من رعايا إيطاليا<sup>(٢٠٨)</sup> وبنفس الخط امتلك يوسف قينايطى بن ميخائيل بن يوسف قينايطى، قطعة أرض مساحتها ٣٢٢ ذراعاً، مشتملة على ثلاثة منازل، قام بتأجيرها نظير أجره شهرية لكل منزل<sup>(٢٠٩)</sup>.

وبنفس الخط أيضاً اشترت حبيبة صيفى بنت ميخائيل صيفى من رعايا النمسا من نقولا Nicola، وخريستو Khristo، ودرائتمى Dartimy الإيطاليين مساحة أرض قدرها ٤٣٥ ذراعاً بثمن ٢٥٤ جنيهاً إنجليزياً اشتملت على منزلين بكافة المنافع، وقد قامت بتأجيريهما<sup>(٢١٠)</sup>. أما ويته كانبز Wityah Kanbez النمساوى الصراف بقومانية السويس فقد امتلك قطعة أرض بخط باب عمود السوارى مساحتها ٢٢٧ ذراعاً ونصفاً خصصها لبناء منزل من ثلاثة طوابق بهدف تأجيرها<sup>(٢١١)</sup>.

ونظراً لتشدد الحكومة فى تطبيق قوانين التملك فقد أراد أحد النمساويين ممن توسعوا فى شراء الأراضى بغرض إنشاء عقارات عليها للسكنى بالإيجار إلى بيع أجزاء منها إلى أشخاص آخرين بأثمان زهيدة إلى حد ما خاصة بعد أن اكتشف أنها واقعة فى منطقة الاستحكامات العسكرية فأراد التخلص منها بخسارة بسيطة بدلاً من تسليمها للحكومة إجباراً وقت الحرب دون تعويض، كان من أشهر هؤلاء جوزيبي لازروا بولقوا

Gozaiiby Lazrwaw Abulaqwa تاجر العقارات الذى شرع فى بناء منازل بخط الحضرة لكن بعد أن اكتشف موقع هذه المنطقة السابقة شرع فى بيعها ففوض سميل تديسكى لازرو تديسكى Samail Tedeski Lazro Tedesky اليهودى من رعايا إيطاليا كوكيل شرعى فى البيع، كانت هذه الأملاك موزعة على ١٤ قطعة أرض بزراح خالية ترواحت أسعارها حسب المساحة، وأهمية موقعها، وهى كالآتى:

- **القطعة الأولى :** مساحتها ٢٣ متراً ونصفاً تم بيعها إلى على فايد بن إسماعيل فايد الكاتب بدائرة طوسون باشا<sup>(٢١٢)</sup>.
- **القطعة الثانية :** مساحتها ٢٢ متراً ونصفاً مباعه لمحمد مسعود الحجار بمبلغ ١٠٠٠ قرش لاستخدامها كمحجر<sup>(٢١٣)</sup>.
- **القطعة الثالثة :** مساحتها ٤٤ متراً ونصفاً مباعه إلى على محمد الكاتب بمبلغ ١١٥٠ قرشاً<sup>(٢١٤)</sup>.
- **القطعة الرابعة :** مساحتها ١٨ متراً مباعه إلى إبراهيم حبش مستخدم بدائرة طوسون باشا بثمان ٧٩٢ قرشاً<sup>(٢١٥)</sup>.
- **القطعة الخامسة :** مساحتها ٣٣ متراً ونصفاً تم بيعها إلى سالم عوض المعاون بينك هرمن أوبنهايم Harmen Obenhiem الإنجليزى بمبلغ ٢٣٤٥ قرشاً<sup>(٢١٦)</sup>.
- **القطعة السادسة :** مساحتها ٢٢٢ ذراعاً بيعت لعلى مرعى السروجى بثمان ١٠١٠ قروشاً<sup>(٢١٧)</sup>.
- **القطعة السابعة :** مساحتها ١٩٦ ذراعاً مباعه لأحمد حواس بن محمد بدر حواس الشيال بثمان ٩٨٠ قرشاً لبناء منزل له عليها<sup>(٢١٨)</sup>.
- **القطعة الثامنة :** مساحتها ١٦٠ ذراعاً مباعه لجاد الله لهلوب بن شحاته بن محمد لهلوب بمبلغ ٨٠٠ قرش<sup>(٢١٩)</sup>.
- **القطعة التاسعة :** مساحتها ١٦٢ ذراعاً مباعه لأحمد موسى بن موسى بن محمد حجازى بثمان ٨٠٠ قرشاً<sup>(٢٢٠)</sup>.
- **القطعة العاشرة :** مساحتها ٩٩٩ ذراعاً مباعه لأحمد عبد البر بن عبد البر بن محمد زيدان بثمان ٩٥٤ قرشاً<sup>(٢٢١)</sup>.
- **القطعة الحادية عشرة :** مساحتها ست قطع مباعه إلى أنجلوتديسكى Anglo Tedesky شقيق سمويل تديسكى Samail Tedesky الوكيل المذكور بثمان ١٠٠ بنتو ذهب<sup>(٢٢٢)</sup>.

- **القطعة الثانية عشرة :** مساحتها ٢٢٢ ذراعاً مباعاً لرجب أحمد بن أحمد بن عبد العال بمبلغ ١٠١٠ قروش<sup>(٢٢٣)</sup>.
- **القطعة الثالثة عشرة :** مساحتها ١٣٠ ذراعاً ونصفاً مباعاً لأنجلوتديسكى المذكور سابقاً بثمن ٦٥٣ قرشاً و ٣٠ نصفاً فضة<sup>(٢٢٤)</sup>.
- **القطعة الرابعة عشرة :** مساحتها ١٣٢ ذراعاً ونصفاً مباعاً أيضاً لأنجلوتديسكى المذكور بنفس الثمن السابق<sup>(٢٢٥)</sup>.

يتضح مما سبق أن جوزيبي المذكور كان يمتلك مساحات واسعة من الأراضي البراح بمنطقة الحضرة الواقعة خارج الثغر - إلى جانب أملاك أخرى في مناطق مختلفة - بهدف التوسع في الاستثمار سواء باستغلالها في مشروعات لحسابه، أم بتأجيرها للغير نظير أجره، وهو دليل واضح على ثرائه المادى.

ولكن فى الوقت نفسه أقبل بعض النمساويين ورعاياهم على شراء أراضٍ بنفس المنطقة السابقة رغم معرفتهم بموقعها العسكرى، وذلك رغبة منهم فى شرائها بأثمان زهيدة ثم استغلالها فى بناء مساكن لتأجيرها كنوع من الاستثمار، وكان يشترط عليهم قبل الشروع فى بنائها الحصول على رخصة من مجلس التنظيم والاستحكامات بذلك منعاً للمشكلات؛ من أمثلتهم جوستافو دولفو جادوم Gostawo Dolfo Gadoom من رعايا النمسا ناظر البنك النمساوى الشرقى بالإسكندرية الذى اشترى من فرنسيسكو براوية Frenisco Barawaih الفرنسى قطعة أرض بهذا المكان مساحتها ٢٨٠٨٩ ذراعاً مشتملة على مساكن ذات طوابق علوية، وجنية بمبلغ ١٥٠ ألف قرش<sup>(٢٢٦)</sup>.

اتجه البعض الآخر منهم إلى شراء محلات لممارسة تجارتهم فى سلع مختلفة، وقد تعددت الأمثلة على ذلك؛ منها امتلاك ماير كبليروا Mayer Kiblrwa محلاً بعامود السوارى لتجارة الدخان<sup>(٢٢٧)</sup> أما فرنسيس ببنى Fransis Bini ريس قلم أفرنجى بالمعية السنية المذكور سابقاً اشترى من لطفى بن عبد الله معتوق أحمد باشا نجل إيراهيم باشا الوكيل الشرعى عن زوجته انجى هانم البيضا بنت عبد الله الجركسية معتوقة أحمد باشا ثلاثة محلات بثمن ٣٣٣٣٣ قرشاً ليقوم بتأجيرها للتجار تحقيقاً للمكاسب<sup>(٢٢٨)</sup> كما اشترى كارلو Carlo من رعايا النمسا تاجر الفواكة من حنا حسين القبطى باشكاتب دائرة محمد سعيد باشا بالمنشية مساحتها ١٧٢٢٥ ذراعاً بثمن ١٨٢٠٧ بنتو ذهب لبناء محلات بها لممارسة

تجارته<sup>(٢٢٩)</sup> في حين اشترى دواد بن يعقوب بن رخمين بن موسى أجيون اليهودي من رعايا ألمانيا وأصلان بن قوزيه بن يعقوب بن يوسف القطاوي اليهودي من رعايا النمسا تاجر الأقمشة بالتساوي من يوسف بك أرئين بن أرئين بك ابن سوكراس من رعايا فرنسا أرضاً بالقرب من باب عمود السواري مساحتها ٩٤٣٦ ذراعاً بثمن ١٠٠٠ بنتو ذهب لإنشاء محلات لخدمة تجارتيهما<sup>(٢٣٠)</sup> بينما كان اسكندر جروه جرجس أنطون فتيور يوجره Iskandar Grwah Gergis Anton Fenitor yugrah من رعايا النمسا يمتلك ثلاثة محلات بخط العطارين مساحتها ١٥٥ ذراعاً كان يقوم بتأجيرها للتجار، لكن قام ببيعها إلى مريانو برجيزانو Meryano Bergizano من رعايا إيطاليا التاجر - لم تحدد نوع تجارته - بثمن قدره ٢٠٠ بنتو ذهب<sup>(٢٣١)</sup>؛ ربما كان الدافع لبيعها هو تسديد ما عليه من ديون للآخرين، وخاصة أن هذا الخط معروف بأهميته بالنسبة للنمساويين ورعاياهم، وغيرهم من الأجانب من حيث موقعه، واستغلالهم له في بناء المساكن، والمحلات لخدمة مشروعاتهم.

أما يوسف كابنز سمويل Joseph Cabenz Samoil من رعايا النمسا فقد امتلك أرضاً خالية بالعطارين مساحتها ١٣٩ ذراعاً ثم شرع في بناء محلات عليها لتأجيرها لكنه قام ببيعها إلى محمد جاد بن سلام بمبلغ ٢٠٩ ريال فرانسة<sup>(٢٣٢)</sup> ربما لتسديد ديون عليه، أو لشراء أرض بديلة ذات أهمية تحقق له مكاسب أكبر.

ثم جاء كارلوسنيه أنطون مرسنيه Carlomercniah Anton Mercinah من رعايا النمسا تاجر الحرير الذي امتلك قطعة أرض بالرميل أقام عليها محلات لممارسة تجارته<sup>(٢٣٣)</sup> وجواني اسكانافيه Gwany Ekanaviah الذي امتلك مساحة أرض بخط الطرطوشي بنحو ١٨٢٦٩ ذراعاً بشرائها من أحد الأهالي بثمن ٤٠٨٣٢ لبناء محلات عليها لتأجيرها<sup>(٢٣٤)</sup> بينما امتلك فليسته جباره Felistah Gabarah من رعايا النمسا قطعة أرض بمينة البصل مساحتها ٨٥٢ ذراعاً فأقام عليها خمسة محلات إلى جانب كشك خشب، وعبرين (مخصصين لتجارة الفحم)<sup>(٢٣٥)</sup>.

ومن المنشآت العقارية التي أقبل البعض منهم على إقامتها بهدف الاستثمار المخازن سواء لخدمة تجارتهم أم لتأجيرها لتجار آخرين نظير أجرة؛ فعلى سبيل المثال امتلك فليسته جباره المذكور سابقاً أربع قطع أراض بالميناء الشرقية لبناء مخازن للفحم لكنه اكتشف أنها واقعة في منطقة عسكرية فأراد التخلص منها ببيعها بأقل من ثمنها إلى جوستاف أوبنهايم Gustaf Openheim من رعايا إنجلترا تاجر الفحم أيضاً بثمن ٥٤٦٩٨٧ قرشاً لشراء

أرض بديلة عنها<sup>(٢٣٦)</sup>، وامتلك جوانى اسكندر Gwany Iskandar أرضاً بالميناء الشرقية بنى عليها مخازن ليقوم بتأجيرها إلى التجار لتخزين بضائعهم الخارجة من الميناء<sup>(٢٣٧)</sup> كذلك أنطون لكوفيتش المذكور سابقاً الذى امتلك أرضاً بالرمل لبناء مخازن أجراها لتجار حديد، وخشب<sup>(٢٣٨)</sup> فى حين امتلكت قومية البورات النمساوية أرضاً بالقرب من الميناء الغربى أنشأت عليها مخزناً كبيراً لحفظ وابوراتها فيها لتتمتع بنفس ميزات هذا المكان الذى تمتعت به القومانيات الإنجليزية، والفرنسية، والروسية للبوريات كنوع من المنافسة فى هذا المجال<sup>(٢٣٩)</sup> وأخيراً امتلك كل من حليم، وإبراهيم البنكير ولدا براخه جرين اليهودى من رعايا النمسا مساحة أرض بالقرب من محلة بطرك خانة طائفة الروم الأرثوذكس مقدارها ٣٢٦ ذراعاً أنشئ عليها عدة مخازن لتأجيرها إلى تجار<sup>(٢٤٠)</sup>.

كما اهتم بعض النمساويين ورعاياهم بشراء أراضٍ لبناء شون عليها لوضع الغلال بها سواء خاصة بهم، أو تأجيرها لغيرهم من التجار، منهم، امتلك جوانى روسكويس Gwany Roskwais من رعايا النمسا قطعة أرض بمنية البصل بالقرب من المحمودية مساحتها ٨١٦ ذراعاً أقام عليها شوناً قام بتأجيرها لتجار غلال، وقد قدر ثمن هذه الشون ٣٦٠٠ بنتو ذهباً<sup>(٢٤١)</sup> أما استروس Estrus تاجر البرسيم من رعايا النمسا فقد اشترى من كل من السيد يوسف بن عاشور، وشقيقه محمود ثمانية قراريط بخط سوق البرسيم بمبلغ ١٠٠٢ جنيه مصرى لإنشاء شون عليها لخدمة تجارته<sup>(٢٤٢)</sup>.

كما امتلك سلمون كرنيل Salamon Karnil من رعايا النمسا شون بمنية البصل مساحتها ٦٢٥ ذراعاً ثم قام ببيعها إلى بير تاروس فيشر Piere Tarhus Fisher النمساوى بمبلغ ٢١٢١ قرشاً و ٢٥ بارة ليقوم بتأجيرها إلى تجار غلال<sup>(٢٤٣)</sup>.

والجدير بالذكر أن هناك بعض النمساويين ورعاياهم تمتعوا بثروة كبيرة، لذا أقبلوا على شراء أراضٍ بهدف إنشاء عقارات متنوعة عبارة عن مساكن، ومحلات، ومخازن بهدف تأجيرها تحقيقاً لمكاسب واسعة؛ فمن ذلك اشترى أنطون لكوفيتش قطعة أرض من القومانية الزراعية بجهة أسكلة<sup>(٢٤٤)</sup> البحر بهدف إنشاء مخازن للأخشاب، كذلك حظائر للحيوانات المستوردة لتكون مستودعاً بعد إخراجها من الميناء، وقد قام بتأجيرها للتوسع فى المكاسب<sup>(٢٤٥)</sup> وكذلك دميانوا فوتواريس سيمون كريستوا Demyano Votwaries Simon Krestoa من رعايا النمسا فقد اشترى من محمد مظلوم باشا نجل أحمد أغا ابن محمد الوكيل الشرعى عن هانم ابنة أحمد باشا نجل إبراهيم باشا أرضاً بالمنشية اشتملت

على ١٢ منزلاً، ومحلات، وحواصل (مخازن) قدر ثمنها ١٨٥٠٠ جنيه إنجليزي قام بتأجيرها للسكنى، والإيجار<sup>(٢٤٦)</sup>.

انضم إلى هذه المنشآت السابقة المدافع حيث رغب بعض النمساويين ورعاياهم بشراء أراضٍ لبناء مثل هذا النوع من المنشآت بهدف تأجيرها أيضاً؛ فمن ذلك اشترى يعقوب ليفي ده منشه البنكير Jacob levidu Menshahal Bankir من رعايا النمسا من عمر السنوسي قطعة أرض بالميناء الشرقية مساحتها ٤٢٤ ذراعاً بمبلغ ١٢٧٠٠ قرش لبناء مذبغة عليها، وتأجيرها<sup>(٢٤٧)</sup>.

ومن المنشآت العقارية التي لفتت أنظار بعضهم الحمامات نظراً لكثرة توافد الأهالي عليها باعتبارها من عادات المجتمع؛ فعلى سبيل المثال اشترى ميشون نجانت Michun Negnat. حصة بحمام خورشيد باشا من قبل بيت مال الإسكندرية بثمن ٨٧٤٦٣ قرشاً و ١٤ بارة، مع التزامه بدفع نسبة من إيراده - لم تحدد بالوثيقة - إلى هذا البيت ثم قام بتأجيره إلى شخص آخر من الرعايا نظير أجره<sup>(٢٤٨)</sup> كما اشترى كل من جورجى كارلوفنتس Gorgi Carlowenets وشقيقه سيمون كارلوفنتس Simon Carlowenets ولدا جوانى بتراكى Gwany Petraky من رعايا النمسا الترجمان بالتساوى بينهما من شحاتة إبراهيم بن إبراهيم بن سالم السكندرى قطعة أرض بالمنشئية مساحتها ١٠٠ ذراع وربع بثمن ٤٤٠ بنتو ذهباً اشتملت على حمام قاما بتأجيره تحقيقاً للمكاسب<sup>(٢٤٩)</sup>.

كما حاول البعض منهم التوسع فى إنشاء منشآت عقارية مستحدثة بالبلاد مرتبطة بوسائل الترفيه لجذب الأهالي إليها، وتحقيق مكاسب من ورائها ألا وهى المتنزهات بعد الحصول على رخصة لبنائها من قبل الحكومة مع دفع ٢٥% من إيراداتها كفايدة للحكومة؛ فعلى سبيل المثال اشترى انطون لكوفيتش- المذكور سابقاً- قطعة أرض من القومبانية الزراعية بالقرب من سراى محرم بك مساحتها عشرة آلاف ذراع نظير مبلغ ٣٣٦٠٣ قروش لبناء متنزهات عليها<sup>(٢٥٠)</sup> ورغبة منه فى التوسع فى مثل هذه المشروعات حاول الحصول على رخصة من الحكومة بإنشاء ترابيزات على الأرض الواقعة على شاطئ البحر بالأسكلة كمكان لتجمع الأهالي، وتقديم مشروبات لهم كنوع من الاستثمار لكن رفضت الحكومة على اعتبار أن تلك المنطقة تابعة لها، ولا يجوز التعدى عليها بل عملت على تحديد قياس هذه الأرض بواسطة مجلس الأورناتو والتنظيم ضمناً لحقها<sup>(٢٥١)</sup>.



أما فيما يتعلق بشراء الأراضي الزراعية فطبقاً لقوانين الحكومة المصرية لم تسمح لهم بامتلاك مثل هذا النوع من الأراضي لعدم سيطرتهم على المحاصيل، والتحكم في زراعتها، ولكن سمحت لهم فقط بشراء الجنائن لإنتاج الفواكه بعد حصولهم على رخصة بذلك، والالتزام بدفع العوائد المقررة، وإخلائها إذا وقعت في منطقة عسكرية، وغير ذلك من الشروط التي عرضت سابقاً دون تعويض<sup>(٢٥٢)</sup>.

فكان من أشهر هؤلاء جورجى بيلارى Gorgy Pelary من رعايا النمسا الذى اشترى بالشراكة مع إيدومينا فيتورى Edoumena Vitory من رعايا اليونان تاجر الفواكه أربع قطع أرض بخط كوم الدكة اشتملت على جنيئة مساحتها ١١٠ متر و ٦٠ سم بمبلغ ٩٠٦٤ قرشاً لخدمة تجارتهم<sup>(٢٥٣)</sup>.

أما عن إيجار العقارات التجارية، فنظراً لعدم قدرة بعض النمساويين ورعاياهم مادياً فى تملكها فقد اتجهوا إلى استئجارها حتى يتمكنوا من ممارسة تجارتهم من خلالها، لكن كان عليهم الالتزام أيضاً بقوانين الإيجار المشار إليها من قبل منعاً لحدوث المشكلات.

وقد تعددت الأمثلة على ذلك منها استأجر بيزوفيتش Pizowitsh محلاً من سليمان باشا لمدة سنة لتجارة الساعات<sup>(٢٥٤)</sup> كما استأجر لويجى لوني Lowaigy Luony محلاً بالرميل من بوربليوني Borbliomy الإيطالى لتجارة الفحم<sup>(٢٥٥)</sup> فى حين استأجر يوسف بوليادوا Joseph Buliaduo من رعايا النمسا محلين من عبد الله رجب بكم الدكة لتجارة الأخشاب<sup>(٢٥٦)</sup> بينما استأجر ينى كاريو Yani Cario محلاً بميت الشراقوة من محمد إدريس صالح لتجارة الدخان<sup>(٢٥٧)</sup>.

أما عن إيجار المخازن، فقد استأجر لويجى بوتى Lowaigy Poty من رعايا النمسا مخزناً بالخطارين من ريشانتى Richanty وكيل سليمان باشا لتخزين سلع غذائية به<sup>(٢٥٨)</sup> كما استأجر ميخالى سابيو Mikhaly Sabio مخزناً من محمد جاهين بمنية البصل لوضع قطن به<sup>(٢٥٩)</sup> أما عن إيجار الوكالات فقد استأجر ثلاثة نمساويين بالشراكة بينهم وكالة من وكيل راتب باشا بالمنشية لتجارة الأخشاب<sup>(٢٦٠)</sup>. ولتربية الخيول وتجارها اتجه بعض الرعايا إلى استئجار إسطبلات لهذا الشأن؛ فمن هؤلاء؛ استأجر يوسف بن ميخائيل من الرعايا من أدهم باشا إسطبلًا لمدة ست سنوات مقابل ٤٠٠ ريال مصرى<sup>(٢٦١)</sup>.

أما عن الأراضي الزراعية فقد اهتم قلة منهم بإيجارها لعدم خبرتهم بزراعة المحاصيل، فاکتفوا بتأجير أبعاديات<sup>(٢٦٢)</sup>. فعلى سبيل المثال استأجر كونت اسكنبلى

وشركاه Count Eskbnelly & Co أعبادية من مصطفى بك لهذا الغرض بالقرب من ترعة المحمودية نظير مبلغ ٧١٩٧٨ قرشاً لمدة سنة<sup>(٢٦٣)</sup>.

امتدت أنشطة بعض النمساويين ورعاياهم لتشمل الإتجار فى وسائل النقل البحرى مستغلين خبرتهم بها فضلاً عن إثبات وجودهم بالميناء مقارنة بغيرهم من الأجانب فى هذا المجال من حيث التنافس فى الحصول على أكبر قدر من الاستفادة الاقتصادية من هذا الميناء، وهى تجارة تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لممارستها، ومن هنا تفاوتت ملكيتهم لها حسب النوع، والعدد، والحجم، وطبيعة عملها سواء داخل مصر أم خارجها.

نجح بعض النمساويين فى تكوين شركات فى هذا المجال لعبت دوراً واضحاً فى الميناء وخارجه، منها شركة الوابورات النمساوية، والتي تخصصت فى نقل السلع بأنواعها، فضلاً عن الركاب بين مصر، والخارج عبر الميناء وقد حرصت على شراء أراضى بجوار الميناء الشرقى لتكون مستودعاً لوابوراتها، وعلى مقربة من مجال عملها<sup>(٢٦٤)</sup>.

كما كانت هناك شركة لندو وشركاه Company of Lindo & co حيث اشتملت على عدد من الوابورات، والمراكب، ولم تقل أهميتها عن سابقتها فى خدمة النقل البحرى داخل البلاد، وخارجها<sup>(٢٦٥)</sup> لكن كانت هذه الشركة تعاني من بعض المشكلات المالية ممن يتعاملون معهم من بعض التجار أحياناً بسبب عدم إيفائهم دفع تقاسيط شحن، وتفرغ بضائعهم للشركة؛ فعلى سبيل المثال تقدمت الشركة المذكورة بست شكاوى إلى الضبطية، الأولى: تتضمن تأخر مبلغ لدى حسن باشا الإسلامبولى مقداره ٥٣٩ جنيهات إنجليزياً بالإضافة إلى الفوائد نظير شحن بضائع له<sup>(٢٦٦)</sup>؛ والثانية شملت مبلغاً متأخراً لدى موسى جراد لنفس السبب<sup>(٢٦٧)</sup> والثالثة شملت مبلغاً متأخراً أيضاً لدى ميشيل Michail الفرنسى نظير تفرغ بضائع له<sup>(٢٦٨)</sup> والرابعة نصت على مبلغ متأخر مقداره ٨٣٠٠٠ قرشاً من قبل كركور تادرس من رعايا الحكومة المحلية نظير أجره شحن فحم له، ولما امتنع عن دفع ذلك طالبت الشركة بتوقيع الحجز على واپور حلج قطن له بالزقازيق كضمان لحقها لحين تسديده المبلغ<sup>(٢٦٩)</sup> أما الخامسة فقد جاء بها مبلغ متأخر على نقولا تادرس بنحو ٩١٧١ قرشاً و٥ بارات نظير أجره شحن فحم له أيضاً<sup>(٢٧٠)</sup> أما الأخيرة فقد شملت مبلغاً متأخراً على رفلة رزوخى من رعايا الحكومة المحلية - لم يحدد مقداره - فطالبت الشركة أيضاً بالحجز على واپور حلج قطن خاص به لحين إيفائه بتسديد هذا المبلغ نظير تفرغ أخشاب خاصة به<sup>(٢٧١)</sup>. وهذا يعنى أن هذه الشركة كانت تقدم تسهيلات لعملائها

لجذبهم إليها، وتشجيع الآخرين منهم على التعامل معها تحقيقاً للأرباح لكنها كانت تعاني — أحياناً — في المقابل من استغلال البعض منهم في المماطلة في تسديد ما عليهم في الميعاد، وإرجائه إلى مواعيد أخرى لا تتناسب مع نظام عمل الشركة.

بغض النظر عن ذلك ظهرت هناك شركات أخرى ساهمت بدور واضح في هذا المجال مثل شركة روسانو وشركاه Rosano Company & Co للسفن والوابورات<sup>(٢٧٢)</sup> وشركة لويدا للوابورات Lwida Company<sup>(٢٧٣)</sup>. ثم شركة لونيداس بلنزي وشركاه Lwindas Blinzy Company & co للوابورات<sup>(٢٧٤)</sup>.

أما عن تجارة وسائل النقل البحري فقد حرصوا على تأجير مخازن لهم قرب الميناء لوضع وسائلهم به، فضلاً عن قربها من أحواض هذا الميناء لعمل صيانة بها من وقت لآخر وفي الوقت نفسه ليحظوا — بقدر الإمكان — بنفس المزايا التي تسيطر عليها الشركات المنافسة لهم بحكم توسع عملها، وإمكاناتها البحرية في الفوز بنصيب في النقل البحري داخل الميناء وخارجه. كان هناك من التجار من امتلك وابورات تراوحت أعدادها من ٣ — ٦ حسب إمكانياتهم المادية أمثال لمند Lmind<sup>(٢٧٥)</sup> ومارتو ملومباني Marto Mlompany<sup>(٢٧٦)</sup> ومديو Medio<sup>(٢٧٧)</sup> ولمادويسي Lamadowishy<sup>(٢٧٨)</sup>.

أما عن الذين امتلكوا مراكب فقد تراوحت أعدادها من ٤ : ١٠ مراكب، أمثال جوا لونتشي Goa Lontchy<sup>(٢٧٩)</sup> وكرمبيلو Krompilo<sup>(٢٨٠)</sup> ومانشي Manshy<sup>(٢٨١)</sup> وإيثوا Aithoa<sup>(٢٨٢)</sup> ونبوخذاد برن كندنيكو Nepkhad Bran Kandnico ومنذولفو Mandolfo<sup>(٢٨٣)</sup> وكيرارا Kerara<sup>(٢٨٤)</sup> وماركو بولو Marco polo<sup>(٢٨٥)</sup>.

وبصفة عامة كان على أصحاب هذه التجارة تطبيق القوانين الخاصة بالملاحة البحرية من حيث توافر رخصة العمل، والتأكد من منافستو شحن البضائع وتفريغها، وعدم نقلهم للممنوعات كالأسلحة النارية، والبارود، والحشيش، وغير ذلك، فضلاً عن الالتزام بدفع كافة العوائد، والرسوم، وقوانين الصحة، والتأكد من بسابورات الركاب المحملة بوسائلهم، كل هذه القوانين كان مسئولاً عن تطبيقها بالدرجة الأولى بغض النظر عن أصحابها العمال القائمون عليها من القبودانات، ومعاونيهم، والطوائف<sup>(٢٨٦)</sup> البحرية كالمرابكة، والفلاكية، والماعونجية، والمكلفين بنقل البضائع من السفن، والوابورات، والمراكب إلى وسائلهم تمهيداً لنقلها إلى الأرصفة المخصصة لها بالميناء لوضعها بمخازن الجمرك لحين يتسلمها أصحابها<sup>(٢٨٧)</sup>.

من ناحية أخرى اهتم بعض التجار النمساويين بتجارة السلع المربحة باعتبارها تمثل مصدراً رئيسياً للأهالي فجاء في مقدمتها المحاصيل وإن تفاوتت أهميتها لهم حسب خبرتهم بها، والأولوية في احتياجاتها الاستهلاكية، فجاء في أول قائمتها القطن نظراً لما عرف عن جودة القطن المصري، وتنافس البلاد الأجنبية على استيراده بدرجة كبيرة فضلاً عن احتياج البلاد إليه داخلياً، ومن ثم اتجه البعض إلى تكوين بيوت تجارية بالشاركة مع أفراد آخرين بهدف التوسع في هذه التجارة، ومنهم من عمل بصفة فردية تبعاً لرؤوس أموالهم. فكان من أشهر البيوت التجارية اجيون وشركاه Agion & co<sup>(٢٨٨)</sup> ويوسف بنادويو وشركاه Joseph Binadu & co من رعايا النمسا، وقد اعتمد هذا البيت على قطن مديرية البحيرة بصفة رئيسة في تمويله<sup>(٢٨٩)</sup> وكذلك فرناندو كريسير وشركاه Fernando Kresier & co، وقد تخصصوا في تجارة القطن وبذرت حيث اعتادوا على جلبهما من بعض أقاليم مصر كالبحيرة، والقلوبية، والغربية عبر وابورات الإنجرارية (النهرية) التابعة للحكومة المحلية<sup>(٢٩٠)</sup> يضاف إليهم سكفرتوا وشركاه Sklvertoa & co المتخصصون في تجارة القطن وبذرت<sup>(٢٩١)</sup> ولهم وشركاه William & co، وباردو وشركاه Pardo & co، ثم اساورونس وشركاه Aswarans & co المتخصصون في تجارة بذرة القطن المجلوبة من مديرية البحيرة<sup>(٢٩٢)</sup> وأخيراً جنسنى وشركاه Gansny & co الذى تخصص في تجارة القطن المجلوب من مديرتى البحيرة، والغربية بصفة رئيسة<sup>(٢٩٣)</sup>.

وقد اعتمد هؤلاء في نقل القطن وبذرتة إليهم على وابورات، ومراكب سواء التابعة للحكومة المحلية، أو لأفراد، وفي نظير ذلك كانوا يدفعون العوائد المقررة عليهم<sup>(٢٩٤)</sup> ولكن في المقابل إذا تعرضت هذه الوسائل للخطر سواء بالإصابة، أو الغرق مما يضر بمشحوناتهم فكان أصحاب هذه الوسائل ملزمين بدفع التعويض لهم؛ مثلما حدث عندما تعرض أحد وابورات الإنجرارية للاصطدام بمركب أخرى عبر ترعة المحمودية مما أدى إلى غرق بذرة القطن المحملة على هذا الوابور فاضطرت الحكومة إلى دفع ثمنها لصاحبها، وهو بيت فرناندو كريسير وشركاه المذكور سابقاً، والذي وصل إلى ١٠٦٠٠ قرش مع دفع الفوائد، ومصاريف التأخير في ميعاد وصولها<sup>(٢٩٥)</sup>.

فى الوقت نفسه كانت بعض هذه البيوت تعاني - أحياناً - من عدم إيفاء بعض المزارعين، أو تجار بذرة القطن بالكميات المطلوبة منهم إليها رغم حصولهم على ثمنها بالكامل؛ بسبب إصابة المحصول بأمراض قللت من إنتاجيته، أو عدم قدرتهم على موازنة

الكمية المنتجة في توزيعها على هذه البيوت، ومثلتها من ناحية، والتجار من ناحية أخرى لكثرة الطلب، وكان ذلك سبباً في تقدم مثل هذه البيوت بشكاوى مثلما تقدم بيت اساورونس وشركاه المذكور سابقاً بشكاوى تتضمن أنهم طالبوا سيداروس Sidrawos اليوناني المقيم بدمنهو أن يورد لهم ٣٠٠٠ إردب<sup>(٢٩٦)</sup> من بذرة القطن بموجب عقد، لكن لم يورد سوى ٤٢٠ منها فقط رغم تسديدهم مبلغ الكمية المطلوبة، لذا طالبوا بحقهم في استكمال الكمية، أو استرداد باقي المبلغ فعرض الأمر على مجلس التجار بحضور نائبى القنصل المذكورين سابقاً لحله<sup>(٢٩٧)</sup>.

وتسهلاً لمعاملاتهم التجارية مع زبائنهم من التجار كان يبيعون لهم القطن وبذرتهم بالتقسيط تشجيعاً منهم على استمرار الشراء منهم من ناحية، ورفع سمعتهم التجارية بين الأسواق، والأهالي من ناحية أخرى، ولمناقشة ذويهم في هذا المجال من جنسيات أخرى من ناحية ثالثة، ورغم ذلك لم يلتزم بعض التجار - أحياناً - في إيفاء الأقساط في ميعادها؛ مثلما تقدم بيت تجارة سلكرتوا وشركاه - السابق ذكره - بشكاوى مضمونها أن لهم مبالغ متأخرة عند ستة تجار مصريين قيمتها ١٣٢٨٧٤ قرشاً، بالإضافة إلى مبلغ متأخر عند تاجر يوناني وقيمه ٤٠٠٠ قرش كباقي ثمن قطن مباع لهم، ومن ثم طالب هذا البيت بتسديد هذه المبالغ عن طريق نائبى القنصل بمجلس التجار<sup>(٢٩٨)</sup> وكذلك تقدم بيت تجارة ولهم وشركاه - السابق ذكره - بشكاوى بشأن مبلغ متأخر - لم يحدد قيمته - عند أحد التجار ويدعى ياور الجبالى من رعايا الحكومة المحلية نظير بذرة قطن مباعه له فتم توسط مجلس التجار لحل هذه المشكلة<sup>(٢٩٩)</sup>.

وأحياناً أخرى كانت تحدث نفس المشكلة بين بعض البيوت، لسد احتياجاتهم من القطن وبذرتهم، مثلما تقدم بيت تجارة ولهم وشركاه بشكاوى أيضاً ضد باردو وشركاه المذكور سابقاً بسبب مبلغ متأخر على الأخير مقداره ٩٨٥١٢ قرشاً ثمن قطن مشتراه فنظر مجلس التجار في الأمر<sup>(٣٠٠)</sup>.

أما عن تجار القطن وبذرتهم فكان من أشهرهم جيون مندولفو Gibon Mendolvo، وابن عمه بلوث مندولفو Blooth Mendolvo وكلاهما من رعايا النمسا<sup>(٣٠١)</sup> واسكندر كيراره Iskandar Kirarah من الرعايا أيضاً الذى اعتمد على قطن مديرية الدقهلية بصفة رئيسة في تجارته<sup>(٣٠٢)</sup> وكركور بدروس Karkor Bedros الذى اعتمد على قطن مديرية الشرقية في تجارته<sup>(٣٠٣)</sup> واندريونو Andreiono الذى كان يملك شونة لهذا الغرض<sup>(٣٠٤)</sup>

ولاديمير كزانيره Ladiemier Kazanirah الذى امتلك محلاً بجوار الجمرك لممارسة هذه التجارة<sup>(٣٠٥)</sup>، ومنهم من تخصص فى تجارة القطن فقط أمثال روبيت كوركلى Robit Korkoly<sup>(٣٠٦)</sup> ودولفو منترجوا Dolvo Mentragwa الذى كان لديه عدة محلات بمينة البصل لممارسة هذه التجارة، وقد اعتمد على مديرية البحيرة فى تمويل تجارته<sup>(٣٠٧)</sup>، وروسانو Rosanoa الذى امتلك محلاً بمينة البصل أيضاً لخدمة تجارته<sup>(٣٠٨)</sup>.

لكن فى بعض الأحيان كان بعض التجار فى سبيل ترويج بضائعهم يدخلون فى عدة مشكلات سواء مع أصحاب وسائل النقل التى تتولى شحن بضائعهم، أو مع زبائنهم؛ فعلى سبيل المثال اشتكى روبيت كوركلى - المذكور سابقاً - إلى مجلس التجار بشأن اتفاقه مع ثلاثة مراكب تابعة لمحمد شعت لنقل بذرة قطن له من الشرقية، لكنه فوجئ أن هذه المراكب عند دخولها الميناء مشحونة فحم لصالح أحد رعايا الحكومة المحلية، وبالتحقيق تبين أن الأخير أعطى محمد شعت المذكور مبلغ خمسين بنتو زيادة عن المبلغ الذى دفعه له فاعتبر ذلك عدم التزام المدعى عليه بالاتفاق معه، وبمواجهة الطرفين تبين صحة ذلك لذا ألزم محمد شعت بجلب بذرة القطن للمدعى، مع تعويضه عن التأخير الذى حدث له من جراء ذلك<sup>(٣٠٩)</sup> كما اشتكى دولفو منترجوا - المذكور سابقاً - للضبطية بأنه حضر للسكة الحديد فى انتظار وصول كمية قطن مقدارها ١٣٣ كيساً من كفر الزيات لكن وجدهم ١٣٢ كيساً فقط لذا فهو يشكك فى الشياطين فى سرقة الكيس الباقى فتم النظر فى الأمر<sup>(٣١٠)</sup> وبالمثل اشتكى روسانو - المذكور سابقاً - إلى الضبطية بشأن فقدته لبالة قطن بمصلحة المرور لذا طالب بارجاعها إليه، أو إلزام المصلحة بدفع ثمنها إليه<sup>(٣١١)</sup>.

أما عن الخلافات المقامة مع بعض زبائنهم؛ فكان من أمثلتها تقدم كركور بدروس - المذكور سابقاً - بشكوى مضمونها أنه أرسل إلى ميخائيل نخله يوسف من رعايا الحكومة المحلية ٣٤٠ إردباً بذرة قطن بعد الاتفاق على ثمنها لكن المشتري لم يرسل له إجمالى القيمة المستحقة لها بل حجز جزءاً منها بحجة عدم مقدرتهم على دفعها، وأنه سيؤجل دفعها حتى تتيسر أموره لكن اعتبر البائع أن ذلك مخالف للاتفاق المعقود بينهم فطالب مجلس التجار باسترداد باقى حقه<sup>(٣١٢)</sup>، كذلك تقدم اسكندر كيراره - المذكور سابقاً - بشكوى أيضاً بشأن بيعه ١٥ بالة قطن إلى جاد داود من أهالى الإسكندرية، ولم يحصل على ثمنها، ومقدارها ٧٠٧ قروش بسبب أن المشتري طلب منه مهلة لسدادها لكن توفي

قبل سدادها فطالب من ورثته - عن طريق مجلس التجار - حقه في ذلك لكن ابن المتوفى أنكر ذلك فتم التحقق من الأمر لإثبات صحة ذلك من عدمه<sup>(٣١٣)</sup>.

ثم جاءت تجارة الغلال في المرتبة الثانية في قائمة هذه المحاصيل من حيث الاهتمام، وتسهيلاً لممارستهم لهذه التجارة أقبلوا على شراء الحواصل، والمحلات، أو إيجارها تبعاً لإمكانياتهم المادية<sup>(٣١٤)</sup> وأحياناً كان البعض منهم يمتلك مراكب لتتولى شحن الغلال إليه أو تفرغها توفيراً للمصاريف<sup>(٣١٥)</sup>. فكان من أشهر تجارها مكرويج Makrwaig الذى كان يملك حاصلاً، ومركبين لشحن غلاله من القاهرة، وكذلك ميخائيل الذى كان يملك حاصلاً بمينه البصل لممارسة هذه التجارة، وكلاهما من الرعايا<sup>(٣١٦)</sup>.

وممن أقبلوا على استئجار حواصل لممارسة هذه التجارة لويجى تريانو Lowaigy Teriano الذى استأجر ثلاثة حواصل لمدة شهرين<sup>(٣١٧)</sup> ونقولا كيراره Nicola Kirarah فقد استأجر عدة حواصل، وقد اعتمد على تمويلها بالغلال الواردة من المنصورة<sup>(٣١٨)</sup> وكذلك انطون نكلويلي Anton Niklowaily الذى استأجر حاصلين، واعتمد على تمويلهما بغلال مديرية الشرقية<sup>(٣١٩)</sup> وأخيراً منك Menk الذى كان مستأجراً لحاصلين أيضاً بجوار الجمرك<sup>(٣٢٠)</sup>.

وهناك من تخصص في تجارة الدقيق فقط تبعاً لخبرتهم، وإمكانياتهم المادية فكان من أمثلتهم جوفانى Giovany، وهيمون Himeon اللذان امتلك كل منهما محلاً لممارسة هذه التجارة<sup>(٣٢١)</sup> وكذلك براخان Barakhan الذى كان يملك إلى جانب محله، وابوراً للطحن يساعده في تجارته توفيراً لأجرة الطحن<sup>(٣٢٢)</sup>.

لكن أحياناً كان بعضهم عرضة للمشكلات سواء مع الجمرك، أم الصحة. فبالنسبة للجمرك فقد تقدم انطون نكلويلي - المذكور سابقاً - بشكوى إلى مجلس التجار تضمنت أن غلاله تعرضت بعد تفرغها من أحد صنادل<sup>(٣٢٣)</sup> الإنجرارية على أحد أرصفة الميناء للتلغف بسبب سقوط الأمطار عليها، وذلك للتأخر عن مشالها من الرصيف، لذا امتنع عن تسليمها فتم التحقيق مع كل من مفتش الواورات المسؤول عن متابعة الواور الذى شحن به الغلال، وميعاد وصوله للميناء، وكيفية تفرغه للتعرف هل التقصير من الواور فى التأخر فى وصول الشحن فى ميعاده أم لا؟ وانعكاس ذلك على مدى تهيئة الرصيف المخصص له فى ميعاده أو سيكون المسؤول عن ذلك هم مستخدمو الأرصفة ليتم مجازاتهم<sup>(٣٢٤)</sup>.

أما عن المشكلات الخاصة بالصحة؛ فعلى سبيل المثال نتيجة إهمال جيوفاني Giovany فى حفظ الدقيق أدى إلى تلفه فعندما كشف عليه فارنهوست Varnhost حكيم القنصل بناء على شكوى قدمت من أحد المشترين ضد جيوفاني المذكور تبين أنه غير صالح للاستعمال لذا ألزمه ببيعه للمواشى كغذاء، وقد أخذ عليه تعهداً بذلك من قبل القنصل، والضبطية<sup>(٣٢٥)</sup>.

إلى جانب ذلك عمل قلة من النمساويين، ورعاياهم فى تجارة أنواع أخرى من المحاصيل مثل الدخان، والسكر، والسمسم، والبرسيم، وإن لم يكن بنفس درجة المحاصيل السابقة؛ ربما يرجع ذلك إلى أن الدخان المصرى كان يعتمد عليه العامة بنسبة كبيرة، ويسيطر عليه معظم التجار المصريين، بينما المستورد منه كان يسيطر عليه بعض الأجانب لاسيما الإنجليز، وهو يستلزم أموالاً كبيرة فضلاً عن مخاطره من حيث محاربة الحكومة المصرية، والدولة العثمانية له فى دخوله للبلاد بسبب تهديده للدخان المصرى، والعثماني فى الجودة، والريح<sup>(٣٢٦)</sup>، أما المحاصيل الثلاثة الأخيرة فكان يسيطر عليها نسبة كبيرة من التجار المصريين، فضلاً عن توافرها بشكل يسد احتياجات الأهالى إلى حد كبير باستثناء السمسم الذى كان يجلب منه كميات محددة من الخارج لسد حاجة الإنتاج المحلى؛ فكان من أشهر التجار النمساويين ورعاياهم الذين أقبلوا على تجارة الدخان الأجنبى، والتركى كسنيو بولينى kasnito Poliny من الرعايا الذى كان يستورد كميات كبيرة منه قد تصل إلى أربعين بالة كذلك مسكو بوليتو Mesko Polito النمساوى الذى كان يستورد الدخان من استانبول من وكالة محمود باشه<sup>(٣٢٧)</sup> عبر الميناء<sup>(٣٢٨)</sup>. أما عن السكر، فكان من أشهر تجاره يعقوب اليهودى من الرعايا<sup>(٣٢٩)</sup>، والسمسم كان أشهر تجاره البرخت Albracht من الرعايا أيضاً الذى كان يمول بعض التجار المصريين به بالإضافة إلى زيت<sup>(٣٣٠)</sup>. وأخيراً البرسيم، فقد أقبل بعض التجار النمساويين على الإتجار فيه عن طريق المزايدة عليه بسبب تدنى أسعاره فى معظم الأحيان؛ فعلى سبيل المثال دخل أحد النمساويين مع أحمد عوض كشراكة بينهما فى مزاد رسى عليهما المزاد بنحو ٥٥ إردباً برسيم تقاوى بمديرية البحيرة، وعندما حاول الشريكان بيعه للتجار رفضوا شراءه بالأسعار التى عرضت عليهم فاضطر لبيعه بالسعر الذى حدده هؤلاء التجار خاصة بعد أن تدنى سعره، وذلك حتى يتمكن أن يدفع ثمن المزايدة عليه للحكومة خلال ١٤ يوماً، وهى المدة التى حددت للتسديد وقدره ١١٠٠٠ قرش مع الفوائد؛ فكان ذلك يمثل خسارة لهما إلى حد ما<sup>(٣٣١)</sup>.



وهناك من اتجه إلى الاتجار بالفواكه، وقد اعتادوا على استيراد بعضها من الخارج بواسطة وابورات القومبانية النمساوية تحقيقاً للمكاسب، خاصة وأن معظم التجار المصريين مسيطرون عليها أيضاً؛ فعلى سبيل المثال تاجر أحد النمساويين في العنب الذي كان يستورده من الخارج بكميات كبيرة قد تصل ١٧٨ طرذاً كان يخصص جزءاً منه لتجارة الخمر<sup>(٣٣٢)</sup> أما مايثوه روستيني Mathioh Rostiny فقد تاجر في التين سواء بشرائه من بعض التجار المصريين، أو باستيراده من الخارج<sup>(٣٣٣)</sup>.

كان هناك نوع آخر من الأنشطة جذبت اهتمام بعض التجار النمساويين ورعاياهم ألا وهي تجارة المواد الخام، جاء في مقدمتها الفحم، والذي تعددت استخداماته سواء في تمويل وسائل النقل البحري، أم السكة الحديد، أم لأغراض الميناء وفناراته، فضلاً عن بعض المصالح الحكومية، والأغراض المنزلية؛ فكان من أشهر تجارة البريك Albrick<sup>(٣٣٤)</sup> وانطون روادنتي Anton Rwaznty الذي كان يمول السكة الحديد بالمدينة<sup>(٣٣٥)</sup> وبولاك Polak الذي كان يدخل في أكثر من مزاد لسد احتياجات التجار، والمصالح الحكومية، ففي سنة ١٢٩٤هـ / ١٨٧٧ م رسى عليه مزاد ألف تونيلاطه<sup>(٣٣٦)</sup> فحم حجرى كرديف عال لإدارة وابورات مصلحة المياه بالإسكندرية بسعر التونيلاطة الواحدة ٢٩ ثلناً ونصفاً<sup>(٣٣٧)</sup> ثم احوستينو Agostino من الرعايا، والذي كان يمول السكة الحديد<sup>(٣٣٨)</sup>.

كما جاءت تجارة الأخشاب التي حظيت بعناية من قبل بعضهم لتعدد استخداماتها أيضاً سواء في صناعة وسائل النقل البحري المختلفة، أم الأثاث، أم الأغراض المنزلية، أم غير ذلك، فكانوا يستوردونه من الخارج لا سيما من استانبول، وتريسا لاشتهارهما بجودة الأخشاب<sup>(٣٣٩)</sup>.

وكان من أشهر تجاره ماستون Maston<sup>(٣٤٠)</sup> واجياكر كروننتشى Agiakr krontshy<sup>(٣٤١)</sup> وجوانين Gowanien<sup>(٣٤٢)</sup> ويوسف لوساتو Joseph losato من حماية النمسا، والذي اشترى ثلاث قطع أرض بالقرب من الميناء الغربى، الأولى مساحتها ٢١٨٠ ذراعاً، والثانية ٤٧٠٠ ذراع، والثالثة ٢١٩ ذراعاً من قبل سمويل فيتر Samwiel Vieter من رعايا إيطاليا بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه إنجليزى لاستخدامها فى إنشاء محلات، ومخازن لخدمة تجارته بعد موافقته على شروط تملكها<sup>(٣٤٣)</sup>.

لكن في بعض الأحيان كانت أخشاب بعض التجار تتعرض للتلف، أو الغرق قبيل وصولها الميناء فإما أن يصرف لهم تعويضات، أو يتم انتشالها من المياه دون خسائر إن أمكن؛ فعلى سبيل المثال تعرضت إحدى المراكب المحملة بأخشاب لصالح التاجر شونت Shont النمساوي لرياح شديدة أدى إلى اصطدامها بأمواج البحر من جهة البرج بالميناء الشرقية - وهي منطقة معروفة بصعوبة ملاحتها البحرية تبعاً لظروفها الجغرافية - فتم إخبار عساكر خفر السواحل لانتشالها من المياه فتم تخصيص نحو ٥٩٥ نفراً لذلك، حُددت أجرة الواحد منهم خمسة قروش أى بإجمالي نحو ٢٩٧٥ قرشاً ألزم بدفعهم شونت المذكور، وقد تولى جوانى مركيزه Gowany Markizah النمساوي معاون القنصل تحصيل هذا المبلغ من شونت لدفعه إلى مصلحة خفر السواحل<sup>(٣٤٤)</sup> وبعد أن تم إخراجها لم يبق شونت بمشالها بل تركها بجهة الميناء الشرقي في طابية الهلالية، وهو مكان مخصص لإنشاء مراكب الأهالي وإصلاحها مما يؤدي إلى تعطيلهم، فتم مخاطبة قائمقام السواحل للضبطية لإخبار قنصله بضرورة نقله لها على الفور منعاً للشكوى مرة أخرى<sup>(٣٤٥)</sup>.

كما انضمت إلى مثل هذا النوع من السلع تجارة الأحجار والجير باعتبارها من مواد البناء، وإن عمل بها قلة من التجار النمساويين؛ ربما لأنها تحتاج إلى جهد، ومشقة، فضلاً عن الخبرة في إدارتها، والعمل بها فكان من أشهرهم كندنيكو Kindinco الذي كان لديه محجر بجوار السور البحري والغربي من منزل وكيل قنصل إنجلترا لكن اشتكى الأخير من وجود هذا المحجر بجوار منزله لأنه يقلل من جماله من ناحية، ويعيق الحركة من ناحية أخرى فطالب الضبطية بضرورة نقله إلى مكان آخر<sup>(٣٤٦)</sup>.

واستمراراً في اهتمام بعض التجار النمساويين ورعاياهم في الإتجار ببعض السلع، جاءت سلعة جديدة لفتت أنظارهم ألا وهي تجارة أسلحة الصيد لكثرة أرباحها لكن خضعت هذه التجارة للرقابة الشديدة من قبل الحكومة المصرية خشية من أن يهرب معها أسلحة نارية، ومن ثم كان تجارها يخضعون لإجراءات تفتيش دقيقة من قبل الجمرک، فإذا ضبطت أسلحة مخالفة يتم مصادرتها على الفور.

فكان من أشهر تجارها دوازيني Dwaziny والذي كان يستورد تلك الأسلحة من الخارج ففي سنة ١٢٨٠ هـ / ١٨٦٣ م وصل لصالحه ٥٧ صندوقاً من سلاح صيد بالميناء لكن الجمرک رفض تسليمها له نظراً لعدم حصوله على رخصة بها ليبيعها بمصر، فتقدم دوازيني بشكوى إلى الضبطية لمخاطبة الجمرک بالإفراج عنها بعد تحريره رخصة

لها<sup>(٣٤٧)</sup> وكذلك بيرل Pierl الذى واجه نفس المشكلة مع الجمرك أيضاً حيث رفض الأخير تسليم صندوق له بداخله بندقيتا صيد لصالح وينشل Winshl وكيل القنصل النمساوى بالأقصر دون الحصول على رخصة بهما من قبل الأخير، ورغم ذلك طلب القنصل من الجمرك الإفراج عنهما بعد إرساله رخصة بهما<sup>(٣٤٨)</sup> ثم جوانى فسكير Gwany Vaskir الذى ألزم الجمرك بتسليم صندوق أسلحة صيد خاص به المتبقى من ١٣ صندوقاً فأخبره الجمرك بضياعه، ومن ثم طالب جوانى المذكور من الجمرك بدفع ثمنه، أو إعادته إليه خاصة، وأنه سدد جميع الرسوم، والعوائد المقررة عليه<sup>(٣٤٩)</sup>.

وقد ارتبطت بهذه التجارة، تجارة البارود، وإن أقبل عليه قلة من التجار النمساويين بسبب خضوعها للرقابة الشديدة من قبل الحكومة المصرية أيضاً لكثرة تهريبها عبر الميناء. فكان من أشهر هؤلاء يتبشو Yatpsho الذى كان يستورد البارود من الخارج فى إحدى المرات استورد ١٢ برميلاً من البارود، ولما تأخر فى استلامها تم وضعها فى الجبه خانه (دار صناعة البارود) لحين استلامها لها منعاً من سرقتها<sup>(٣٥٠)</sup>.

وبلغت من شدة الرقابة على هذه التجارة من قبل إدارة الميناء أن ضبطت عساكر خفر السواحل المنتشرة على سواحلها مركباً نمساوية محملة بنحو ٧٠ برميلاً من بارود مهربة مخبأة بين بضائع لصالح أحد التجار النمساويين فتم مصادرتها على الفور، وإبلاغ القنصل بذلك<sup>(٣٥١)</sup>.

ثم جاءت سلع أخرى جذبت بعض النمساويين ورعاياهم للتجار بها بحكم تعدد استخداماتها أيضاً التى جعل منها سلع رئيسة فى خدمة الأهالى، والمصالح الحكومية، والمصانع، وغير ذلك فى حياتهم اليومية، وهى الزيوت المعدنية، والتى جاء على رأسها البترول حيث اعتمد بعض التجار النمساويين على استيراده من بلادهم تحديداً من مدينة ويانة لغناها به، وكذلك من نيويورك. لكن كان عليهم اتباع القواعد المفروضة من قبل الحكومة النمساوية بشأن تصدير البترول، والتى كان مضمونها إرسال النفط فى وسائل مؤمنة كالبراميل، والأواني المهيأة له منعاً لتربيته، أو تلفه عند شحنه على السفن، وأن يكتب عليها عبارة (ملتهبات أو زيوت قابلة للاشتعال)، ولا يجوز بيع هذا الزيت المعدنى دون إذن من الحكومة، وفى حال عدم استخدامه فى التتوير، أو تشغيل الآلات، لا يجوز أن يكون المشحون أكثر من خمسة قناطر<sup>(٣٥٢)</sup>، وأن يوضع فى مناطق نائية فى مخازن مخصصة له حرصاً على حياة الأهالى إذا تعرض للاشتعال<sup>(٣٥٣)</sup>.

لكن في بعض الأحيان كان بعض تجاره يواجهون عدة مشكلات مع الجمرك بخصوص الخلاف على الكمية المستوردة، وتحديد مقدارها عند دخولها البلاد على الرغم من توضيح ذلك ضمن شروط تصدير هذه السلعة، والتي كان مضمونها إلى جانب ذلك - حصول رخصة على مزاولتها، ووضع الكميات المستوردة في مناطق نائية في مخازن محكمه، مع توزيع هذه الكميات بنسب تكاد تكون متساوية بين الأقاليم في أقرب وقت ممكن نظراً لخطورتها<sup>(٣٥٤)</sup>. فعلى سبيل المثال تقدم فيكي Vieky من الرعايا بشكوى ضد الجمرك بسبب تحفظ الأخير على مائتي صندوق بترول من ألف صندوق تم شراؤهم من التاجر بانيك سوسيه Banik Sossiah بالنمسا، وذلك لخطورة هذه الكمية إذا ما تعرضت للانفجار فسمح له بحوالى ٢٠٠ صندوق خصص منها ١٠٠ صندوق ليتم توزيعها على عشرين مخزناً تجارياً بمعدل خمسة صناديق لكل منها<sup>(٣٥٥)</sup>.

كما قرر الجمرك التصريح لباكونداكى Bakondaky باستلام ٥٠٠ صندوق يتم توزيعها على عشرين مخزناً تجارياً بالتساوى، يتم إرسالها لمصر عبر ترعة المحمودية<sup>(٣٥٦)</sup> كما صرح الجمرك بادخال ٨٠ صندوقاً لصالح فيولارا Vieolara ورانيس Waranis من الرعايا، وتوزيعهم على عشرة مخازن تجارية، وكذلك ١٧٠ صندوقاً لصالح بارباريف Barpariev وبجانبهما ٤٠٠ صندوق لصالح بانيك Banik من الرعايا مستوردة من نيويورك خصص مائة منها لتوزيعه على عشرة مخازن تجارية بالإسكندرية، والباقي سيتم إرسالها لمافرويدى Mavrowaidy التاجر النمساوى ببورسعيد لتوزيعها على المخازن التجارية بها<sup>(٣٥٧)</sup>.

في حين اعترض باخوندراكى Bakhoandraky من الرعايا عندما صرح له الجمرك بادخال ١٠٠ صندوق فقط من ٢٥٠ صندوقاً تم استيرادهم من النمسا يتم توزيعها بإرساله ١٥٠ منها إلى قبرص طبقاً لاتفاق عقد بين باخوندراكى، وأحد التجار بها، والمائة الباقية يتم توزيعها على عشرين مخزناً تجارياً بالإسكندرية، ومن ثم طلب منه الجمرك عدم إدخال ١٥٠ صندوقاً المذكورة على اعتبار أنها مرسلة لقبرص فلا داعى لدخولها البلاد، وإرسالها على الفور عبر الميناء، لكن رفض صاحبها ذلك، واعتبر أن ذلك تدخل من الجمرك فى تيسير تجارته فاشتكى للقنصل لإتخاذ اللازم<sup>(٣٥٨)</sup>.

وبعد مناقشات مع الجمرك سمح الأخير لخمسة تجار نمساويين بإدخال كميات محدودة من البترول تم استيرادها من النمسا، ونيويورك، فقد خصص لنيكولا كنوتزون Nicolai Kenotzon ١٥٠ صندوقاً تم توزيعهم بنحو ٢٥ منها على الإسكندرية، ومثلها

إلى سمود، و ٤٠ إلى طلخا، أما ٦٠ صندوقاً الباقية فتم إرسالهم إلى قبرص إلى أحد التجار بها، أما فالكالو بولو بنسفير Vacalo Polo Pensivier فقد خصه ٥٠٠ صندوق تم توزيع ١٠٠ منها لإدخالها الإسكندرية، و ٤٠٠ المتبقية تم توزيعها ما بين أقاليم مصر، ومثله كل من ميتاكسا Mitiaksa، وبنديدي Bendlady<sup>(٣٥٩)</sup> أما أورانيس Owaranis فقد سمح له بادخال ٨٠ صندوقاً إلى الإسكندرية لتوزيعها على ١٦ مخزناً تجارياً، كما خصص ٨٠٠ صندوق يتم إرسالها إلى المنصورة للتاجر استانويلوا Estanoyloa النمساوي<sup>(٣٦٠)</sup> كما سمح للتاجر فيولالره أوراس Violalarah Oras بادخال ١٨٠ صندوقاً ليتم توزيعها على ٣٦ مخزناً تجارياً داخل الإسكندرية، وبورسعيد<sup>(٣٦١)</sup>.

لأشك أن تلك الأمثلة السابقة توضح تدخل إدارة الجمرک في إدخال الكمية المسموح بها للبلاد، وطرق توزيعها بأقصى سرعة لأن حدوث أى إهمال، أو تجاوزات بها سيؤدي إلى خطورة مؤكدة تؤثر على حياة الأهالي بالدرجة الأولى.

ثم جاءت تجارتنا الكبرى والنشادر في اهتمامات بعض التجار النمساويين، لإدخالهما في عدة صناعات بالنسبة للأولى تدخل في تركيب الأحماض، أما الثانية فتدخل في صناعة بعض المواد الغذائية، وقد دأب بعضهم على استيراده من الخارج، وتسويقه داخل البلاد، ومن ثم أسسوا شركات لتوسع في تجارتها من أمثلتها شركة ماركيه وشركاه Markiah Company & co والتي كانت تمول بعض المصانع بمصر بأحماض الكبريت والنشادر مثل فابريكة الثلج<sup>(٣٦٢)</sup>. ومنهم من عمل بهما بصفة تاجر عن طريق محلاتهم مثل برونستين Pronstien والذي كان يستوردهما من الخارج فيخصص جزءاً منهما داخل البلاد، والجزء الآخر يتم تصديره إلى سوريا لبعض التجار بها بموجب عقود<sup>(٣٦٣)</sup>.

وانضمت إليهما تجارة السبرتو لتعدد استخداماته أيضاً سواء في صناعة بعض الأدوية الطبية، والورنيش، وغير ذلك، وإن كان هناك تحفظ من الجمرک أيضاً في إدخاله بكميات محدودة لخطورته باعتباره مادة قابلة للاشتعال، فكان من أشهر الشركات النمساوية التي تخصصت في هذه التجارة أوتس سافلر وشركاه Ots Savlar & co التي كانت مستأجرة أرض من ضمن أراضي وكالة أدهم باشا الكائنة بالقرب من الجمرک لإنشاء مخازن تحفظ به البراميل المعبأة بالسبرتو، لكن أحياناً قد تحدث مشكلات بسبب إلقاء هذه البراميل في الطريق مما يؤثر على حركة المرور فطالب من المستأجر من قبل صاحب هذه الوكالة بالإنترام بوضع هذه البراميل داخل المخازن فقط لخطورتها عليهم، وعلى الأراضي المجاورة لهم<sup>(٣٦٤)</sup>.

أما تجاره فكان من أشهرهم اسكبار Eskbar الذى صرح له من قبل الجمرى بأدخال خمسة براميل أسبرتو لتوزيعهم على ثلاثة مخازن تجارية، وكذلك باخونداكى المذكور - فالى جانب تجارته للبترول - تاجر أيضاً فى السبرتو فسمح له بأدخال عشرة براميل لتوزيعها على خمسة مخازن تجارية، وكذلك كساميلى Kasamily الذى صرح له بأدخال ١٥ براميل تم إرسال عشرة منها للقاهرة، والخمسة المتبقية للإسكندرية لتوزيعها على ثلاثة مخازن تجارية<sup>(٣٦٥)</sup>.

ويلاحظ أن البعض من هؤلاء التجار جمع فى تجارته ما بين السبرتو، والثلاث السلع السابقة وهى: البترول، والكبريت، والنشادر، ويرجع ذلك إلى خبرتهم بتلك السلع معاً، وتحقيق أرباح أكثر وكان من أشهرهم أورانىس المذكور سابقاً فقد كان يستورد تلك السلع من بلاده، يخصص جزءاً لمصر والباقي يصدره لبيروت<sup>(٣٦٦)</sup> كذلك كل من باند Band، وبورى Pory<sup>(٣٦٧)</sup>.

وعلى مستوى اهتمامات بعض التجار النمساويين ورعاياهم بتجارة بعض السلع المربحة جاءت تجارة ملح النطرون لأهميته أيضاً فى إدخاله فى بعض الصناعات لاسيما صناعة البارود، وكان يطلق على تاجره اسم "ملتزم" أى أن الحكومة المحلية كانت تعطيه هذه التجارة مقابل نسبة يتم الاتفاق عليها بينهما تبعاً لمقدار إنتاجه فكان من أشهرهم كلومبولو Klomopolo، وأنطون Anton، وفليسته جبارة المذكور سابقاً - الذى جمع بين تجارته للفحم، وبين هذه التجارة تحقيقاً للأرباح<sup>(٣٦٨)</sup>.

ولعل من أهم التجارات التى جذبت الكثير من النمساويين للعمل بها لمكاسبها العالية بأقل مجهود وتمشياً مع رغبة الكثير من الأجانب، وبعض المصريين لاسيما الارستقراطيين منهم فى إشباع مزاجهم ألا وهى تجارة الخمر لكن كان يصاحب هذه التجارة - فى معظم الأحيان الكثير من المشكلات، والمشاجرات بين السكارى، فضلاً عن أن محلاتها كانت مأوى للعاطلين، واللصوص، وقطاع الطرق مما يؤدى إلى الإخلال الأمن، لكنها كانت تجارة مشروعة حاولت الحكومة مراقبتها عن طريق تحديد ساعات عملها، والحد من عمليات الشغب الناتجة عنها<sup>(٣٦٩)</sup>. وفى سبيل ممارستها أقبل بعض النمساويين على فتح خمارات بامتلاكها، والتى كانت أكثرها موزعة ما بين المنشية، والمناطق القريبة من الميناء، والجمرى لاستقبال الوافدين من الأجانب بالدرجة الأولى إليها، فكان من أشهر ملاكها دينتروب Dentrop<sup>(٣٧٠)</sup> من

ناحية أخرى اتجه البعض الآخر إلى استئجار محلات لبيع الخمر من أشهرهم استاتاهر Estataher<sup>(٣٧١)</sup>.

إضافة إلى ذلك أقبل قلة من النمساويين على الاتجار في بعض السلع الأخرى، وإن جاءت اهتماماتهم بها بصورة بسيطة ربما لقلّة خبرتهم بها من ناحية، أو لسيطرة بعض الأهالي، وجنسيات أخرى عليها منعتهم من الدخول معهم في منافسة تجنباً للخسائر فكان من أمثلتها صهاريج المياه<sup>(٣٧٢)</sup> والسلع الغذائية المعبأة<sup>(٣٧٣)</sup>، والذهب<sup>(٣٧٤)</sup>، والأقمشة<sup>(٣٧٥)</sup> لاسيما الحرير منها<sup>(٣٧٦)</sup> والجلود<sup>(٣٧٧)</sup>.

من ناحية أخرى أقبل بعض النمساويين على تجارة الحيوانات، وفي سبيل ذلك كانوا يملكون، أو يستأجرون حظائر لتربيتها، فكان من أشهرهم كستينوبوليدى Kestino polaidy الذى كان يستورد الجاموس من الخارج، ويقوم بتوزيعه على الجزارين بالإسكندرية<sup>(٣٧٨)</sup> وليونيداس Lionidas الذى كان يستورد الجاموس من أزمير<sup>(٣٧٩)</sup>.

ومنهم ما تخصص في تجارة الخيول، مثل سلفاتور يسقى Slvator Yasky الذى استأجر عربخانة بالمنشية لكن نظراً لإهماله في تنظيفها من وقت لآخر فقد اشتكى أهالي هذه الحارة لمجلس الصحة من شدة الروائح الكريهة النافذة من هذه العربخانة فألزمه المجلس بتنظيفها أولاً بأول منعاً للشكوى مرة أخرى<sup>(٣٨٠)</sup>.

كما اتجه البعض منهم إلى تجارة الخنازير لكن اشترط عليهم إيجاد أماكن لتربيتها خارج البلدة نظراً لأن هذا النوع من الحيوانات يعيش على المخلفات، والقنارات، مما يؤثر على الصحة العامة، فكان من أشهر تجاره أنطون، واستفنيلو Estavinilo، وجوانى<sup>(٣٨١)</sup>.

كما نالت تجارة الأسماك عناية من قبل البعض منهم أيضاً لا سيما الأسماك المملحة فكان من أشهرهم موريورفو Morobovo الذى كان لديه حاصل بجوار البوستة الإيطالية ما بين المنشية، والعطارين لكن سبب هذا المخزن مشكلات صحية لدى السكان المجاورين له حيث تصاعدت الروائح، والأبخرة الكريهة مما أضر بصحة السكان، لذا طلب منه - بناء على قرار مجلس الصحة - بتفادى ذلك، أو سيتم إغلاقه<sup>(٣٨٢)</sup>.

وكان يساعد الشركات، والتجار النمساويين في تيسير أعمالهم ما يطلق عليهم "سماسرة الرعايا المعتمدون وحمايتهم" وذلك نظير فائدة، وقد أرسل قائمة بأسماء هؤلاء السماسرة إلى مجلس التجار بالإسكندرية بهدف حصولهم على رخص للعمل، وإن كان قنصل النمسا هو أول من اهتم - دون غيره من القناصل - بإرسال قوائم هؤلاء

السماسة للمجلس المذكور؛ لذا توقف الأخير عن إصدار التصاريح لهم بالعمل لحين إرسال باقي القناصل قوائم بأسماء سماسرة بنى جنسهم، ليتم إعلانها بشكل جماعي مرة واحدة منعاً لتعدى سماسرة أية جالية على مثيلتها حفاظاً على الحقوق، وتجنب أية تجاوزات تضر بمصالح الطرفين<sup>(٣٨٣)</sup>.

إضافة لما سبق سلك بعض النمساويين ورعاياهم طريقاً آخر لاستثمار أموالهم ألا وهي القروض نظير فائدة سواء بينهم، وبين جنسيات أخرى، أو بعضهم البعض، ولكن كثيراً ما كان يصاحبها مشكلات قضائية لعدم التزام المدين بتسديد القرض في ميعاده، وقد كانت هذه المشكلات موضع الاهتمام من قبل القنصل عن طريق نائبيه، والمترجمين حفاظاً على حقوق بنى جنسه. والأمثلة على ذلك كثيرة؛ نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر اشتكى جورجي بسكواني Gorgy Peskwany للضبطية بسبب إقرضه مبلغ ٢٦٠٥ قروش لفرنسيس جيران كالدي Fransis Giran kaldy الفرنسي لكن الأخير لم يلتزم بميعاد دفعه، لكن لما ألزمته الضبطية بالدفع اضطر إلى بيع محل له بالقاهرة لتسديد هذا المبلغ بالإضافة إلى ديون كانت متراكمة على والده قدرت بنحو عشرة آلاف قرش وكسور لصالح ديوان المالية<sup>(٣٨٤)</sup>، كما اشتكى قسطندي كونوموا Kostandy Konomoa الوكيل عن إسكندر كونوموا Iskandar Konomoa، وسابا جوزي Saba Jozy أحد رعايا الحكومة المحلية بسبب عدم التزام الأخير بدفع مبلغ قدره ٢٥٦٧٦ قرشاً و ٥ بارات كقرض حصل عليه من الوكيل المذكور بفائدة ١٢ % سنوياً لكن ألزمته الضبطية بدفعه<sup>(٣٨٥)</sup> في حين طالب مردخ سلامه اليهودي من رعايا النمسا بمبلغ أقرضه إلى أحمد إبراهيم الشربتلي وقدره ٨٣٦ ريالاً بفائدة ٣٠ قرشاً شهرياً فتم إلزام الأخير بدفعه لتأخره في السداد<sup>(٣٨٦)</sup>.

وفي سبيل استدانه إسماعيل قرافي من إسحاق حفيظ من رعايا النمسا، رهن الأول أمتعته عند الثاني ضماناً لتسديد قرض مع فوائد بنسبة ٦% سنوياً لكن المقرض لم يلتزم بميعاد التسديد مما أدى إلى شكوى المقرض للضبطية، والتي ألزمت المقرض بدفع المبلغ في خلال شهر مع فائدته<sup>(٣٨٧)</sup> ونظراً للشكوى المقدمة من دوازيني تاجر أسلحة الصيد المذكور سابقاً ضد السيد إسماعيل غانم بسبب تأخر الأخير عن دفع قرض له بنحو ٢٦٦٢٨ قرشاً أسرع المقرض بدفع هذا المبلغ منعاً من معاقبته<sup>(٣٨٨)</sup> كما أقرض بيت تجارة اسمعلوم وأولاده للقطن من الرعايا، بيت تجارة كندنيكو إخوان Kindinco Brother's commercial House النمساوي للقطن أيضاً مبلغ ٣٧٠٣ قروش و ٣٦ بارة لتسوية ديون عليهم مقابل رهن المقرض عقار له



بالعطارين، ولما تأخر عن دفع المبلغ طالبه المقرض إما بدفع المبلغ أو بيع العقار للحصول على حقه<sup>(٣٨٩)</sup>؛ ويبدو أن بيت تجارة اسمعلوم أولاده لم يكن الوحيد الذى أقرض بيت تجارة كندنيكو إخوان بل سبقهم فى ذلك كاستافير Castavier من رعايا الدولة العثمانية الذى أقرض هذا البيت مبلغاً - لم يحدد قيمته - نظير رهن الأخير له قطعة أرض ملك له بالمنشية<sup>(٣٩٠)</sup> كذلك كل من بيت تجارة بتلر وشركاه Petler & co House الإنجليزى للقطن أيضاً، ودوسكوفتش Doscowitch النمساوى اللذان أقرضا هذا البيت اضطر إلى بيع عدة محلات له بالمزاد بمينة البصل لتسديدها حفاظاً على سمعته التجارية<sup>(٣٩١)</sup>؛ وهذا يعنى أن صاحب هذا البيت كان يتمتع بأمالك عدة سواء أراض أم محلات ناتجة عن تجارته للقطن سحب على أساسها قروضاً لتسوية مشاكله المالية. كما كانت هناك الشكوى التى تقدم بها أنطون لكوفيتش تاجر العقارات المذكور سابقاً ضد روسينى Rosiny، وجاسكى Gasky من رعايا النمسا وكيلى لشركة نمساوية، والذين استلما من الأول قرضاً بنحو ١١٦٠٠ جنيه إنجليزي بفائدة - لم يحدد مقدارها - مقابل رهنهم نيابة عن صاحب الشركة المذكورة - قرية محلة الأمير بمدينة البحيرة، والتى كانت ملكاً له، لكن لما توفى روسينى المذكور قبل تسديد المبلغ أرسل وكيل القنصل - بناء على طلب المقرض - إلى الوكيل الآخر يؤكد عليه تسديد القرض المذكور وإلا سيتم بيع هذه القرية للحصول على مبلغ القرض<sup>(٣٩٢)</sup> أما يوسف روطسن اليهودى من رعايا النمسا فقد تقدم بدعوى ضد صاركو نيسترن Sarko Nistrn النمساوى بسبب اقتراض الأخير منه مبلغ ١٨٧ ريالاً، لشراء قهوة، لكن فوجئ المقرض بأن المقرض يستعد للسفر قبل أن يسدد له هذا القرض فطلب من قنصله إبلاغ الضبطية بوقف إجراءات سفره لحين تسديده لهذا القرض<sup>(٣٩٣)</sup> وهذا - إلى حد ما - من شأنه أن يضع القنصل فى موقف صعب خاصة إذا كانت الشكوى بين نمساويين أو من الرعايا، ومحاولته حسم الأمر دون توقيع عقوبات على أى من الطرفين باعتبارهما من أتباعه لكن فى الوقت نفسه كان عليه ارجاع الحقوق لأصحابها.

ونتيجة لعدم التزام حمودة عامر بدفع قرض قدره ٢٦٤٠ قرشاً بفائدته مدفوع له من قبل صاوه Sawah النمساوى قام الأخير بتحرير دعوى ضده للحصول على حقه<sup>(٣٩٤)</sup>.

واستمراراً فى عمليات الإقراض، أقرض سكلفرتو وشركاه Sklverto & co المذكورون سابقاً، محمد إبراهيم ٢٧٤٩٦ قرشاً و ٢٠ بارة ثم إلزامه بدفع المبلغ فى الميعاد المتفق عليه بفائدته بموجب كمبيالات منعاً للشكوى<sup>(٣٩٥)</sup> أما كستنيو بوليدى - المذكور سابقاً - فقد أقرض

أحمد طمان شيخ الجزارين مبلغاً - لم تذكر الوثيقة قيمته وفائدته - ولما تأخر المقرض فى دفع المبلغ شكاه المقرض للضبطية فتم ضبطه للتحقيق معه<sup>(٣٩٦)</sup>.

من ناحية أخرى اشتكى لويجى Lowaigy تاجر الغلال باغوص جورجيا Paghos Gorgia اليونانى بسبب تأخر الأخير فى دفع مبلغ ٢٥ بنتو ذهباً اقترضه من الأول بسبب كثرة الديون التى تراكت عليه فتم نظر القضية بالضبطية لتسوية الأمر<sup>(٣٩٧)</sup> فى حين اشتكى بافى Pavi النمساوى استرانيس Estranis من رعايا الدولة العثمانية بسبب تأخر الأخير فى تسديد قرضه - الذى لم تحدده الوثيقة - ولما علم المقرض باستدعاء الضبطية له أخبره بأنه قادم من سفره إلى الإسكندرية على أحد الوابورات النمساوية لأجل تسديده المبلغ فطلب المقرض من القنصل إرسال أحد الساقجية لإحضاره إليه وقت وصوله منعاً من هروبه<sup>(٣٩٨)</sup>.

وبناء على شكوى مقدمة من شركة لنندو وشركاه لتجارة الوابورات المذكورة سابقاً للضبطية، ومنها للقنصل ألزم رفله رزق الله من رعايا الحكومة المحلية بتسديد مبلغ ١٥٠٩٩ قرشاً و ١٥ بارة كقرض عليه لهذه الشركة فى سبيل شرائه لوابور نظير فائدة<sup>(٣٩٩)</sup> ثم جاء يوسف ادركير Joseph Adrtkair من الرعايا الذى تقدم بشكوى أيضاً بخصوص استرداد مبلغ ٢٩٤٩ قرشاً من قبل موسى الجندى كقرض له فتم إلزام الأخير بدفعه وإلا سيتم التحفظ على منزله نظير ذلك<sup>(٤٠٠)</sup>.

ونظراً لوفاء محمد أحمد البربرى الذى كان قد اقترض من فرنشيسكو Franshiscoa مبلغاً - لم تحدده الوثيقة - فقد تحرر لقنصله من قبل الضبطية لإحضار المقرض لاستلام مبلغه - مع باقى المقرضين، والذى كان بعضهم من النمساويين مثل اسكندر كيراره، وجيون مندولفو تاجرى القطن وبذرتة المذكورين سابقاً - بعد بيع تركته<sup>(٤٠١)</sup> وهذا يعنى أن المتوفى كان دائم الاقتراض من أكثر من شخص ربما لتحسين ظروفه، أو لتسديد ديون عليه.

أما بولوجه Pologa فقد اشتكى حسن نوار بسبب تعهد الأخير برهن ١٢ قيراطاً له بكنج عثمان بالإسكندرية لمدة ستة شهور لحين تسديده القرض - الذى لم يحدد قيمته - الذى حصل عليه منه، لكن لم يف المقرض بوعده فى تحرير حجة الرهن له فطالبه المقرض بتسديد المبلغ قبل هذا الميعاد المذكور<sup>(٤٠٢)</sup>. فى حين طالب جوى دوسكو فيتش Goney Doscowitch<sup>(٤٠٣)</sup> عن طريق قنصله بالحجز على أملاك بدروس زيجى Badros Zigy الفرنسى بالإسكندرية، ودمنهو نظراً لتأخر الأخير فى تسديد قرض

حصل عليه منه، ومقداره ١٠٢٧٢٨ قرشاً و ١٨ بارة لذا طالب القنصل الضبطية بالحجز على حجج هذه الأملاك لحين تسديده المبلغ<sup>(٤٠٤)</sup>.

وإذا كان القنصل حريصاً على استرداد قروض بنى جنسه من قبل مقترضيه حتى لو كان بعضهم من النمساويين فإن بعض قناصل الأجانب ورعاياهم، وكذلك الحكومة المحلية كانوا حريصين أيضاً على حفظ حقوق هؤلاء باسترداد قروضهم التي قدموها سواء للنمساويين أو رعاياهم لتحسين أوضاعهم الاقتصادية، تحقيقاً للعدالة بين الطرفين، وقد توفرت الأمثلة على ذلك نذكر منها على سبيل المثال أقرض رخمين سلامه اليهودى من رعايا روسيا، ماريه لميرنوا Mariah Lmirnwa من رعايا النمسا مبلغ ٢٦ جنيهًا إنجليزيًا مقابل رهنها أسورتين، وجنيزير ذهب ثمنها ٣٢ جنيهًا إنجليزيًا، فألزمت بدفع المبلغ مع فائدته في ميعاده، أو بيع المرهون للحصول على مبلغه<sup>(٤٠٥)</sup> أما السيد على المصرى فقد أقام دعوى على اندريونو Andreiono بسبب عدم إيفاء الأخير لسد قرض مدفوع له من المدعى وقدره ٨٠ ريالاً لكى يسدد به أجرة متأخرة عن منزل يسكنه<sup>(٤٠٦)</sup> بينما اقترض جوزيبي سيفرت Gozieby Sivert تاجر القطن من بيت التجارة الفرنسى فينس وامبيل Vince Wampiel للأقطان مبلغ ٩١٨٧ قرشاً مع دفع الفوائد ٦% سنوياً للتوسع في تجارته، وقد حدد له ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتراض لسداده<sup>(٤٠٧)</sup> كما اشتكى وكيل دائرة راتب باشا تريوس Tarius من الرعايا بسبب اقتراض الأخير مبلغ من هذا الوكيل - لم يحدد قيمته - لكن تأخر في سداده أكثر من مرة فتم مخاطبة الضبطية لإخبار قنصله<sup>(٤٠٨)</sup>، فى حين اشتكى وكيل راورتيدى Rawartedy من رعايا الحكومة المحلية قوسطندى بوليدى Kostandy Polaidy بسبب تأخر الأخير فى تسديد قرض حصل عليه منه، ومقداره ٧٦٤٢٤ قرشاً و ٣٠ بارة فتم إحضاره للضبطية للتحقيق معه<sup>(٤٠٩)</sup> بينما استدعى للضبطية بينا المراحينى اليهودى من رعايا النمسا بسبب تأخره فى سداد مبلغ اقترضه من حسين باشا رئيس مجلس استئناف بحرى فتم إخبار قنصله لحسم الأمر<sup>(٤١٠)</sup>.

وفى سبيل نظر القنصل فى هذه القضايا كان يحصل على عوائد منصرفه له من قبل قلم الدعاوى الأفرنجى بالضبطية المختص بالنظر فى قضايا الأجانب بصفة عامة، وهذه العوائد تمثل نسبة من قيمة رسوم الشكاوى التى كان يرفعها المتضررون سواء نمساويين ورعاياهم أم جنسيات أخرى مصرية، أم أجنبية، لكن فى بعض الأحيان كان القنصل يحصل - إلى جانب هذه النسبة - على عمولة من المقرضين أيًا كانت جنسياتهم فى سبيل

توسطه في إرجاعه المبالغ المقرضة لهم دون مشكلات، الأمر الذي أدى إلى إثارة غضب بعضهم على اعتبار أن ذلك ليس من حق القنصل طالما أنه يحصل على نسبته من الضبطية نظير نظر هذه القضايا، كما أن هذا من واجبه المفروض عليه؛ فعلى سبيل المثال تقدم برست ساوا Breast Sawa الإيطالي من رعايا الحكومة المحلية للضبطية بشأن مبلغ أقرضه اتريكو ونترش Atrico Wintrsh النمساوي وقدره ٥٠ ريالاً، ولما توسط القنصل لتسوية الأمر دون مشاكل حصل على هذا المبلغ فأرسل للمقرض منه ٧١٢ قرشاً و ٢٠ بارة بينما حجز منه ٢٥٠ قرشاً عمولة له، فاعترض المقرض على أساس أن الأجانب، والرعايا غير ملزمين بدفع عوائد أو عمولة فيما يختص بقضايا الإقراض، أو الديون، لذا طالب القنصل برد المبلغ المحجوز عنده على اعتبار أن مجلس التجار هو الذي يأخذ فقط عوائد أو ما يعرف بنسبة نظير نظره - بالتعاون مع هذا القلم - في القضايا الاقتصادية بصفة عامة<sup>(٤١١)</sup>.

ولعل من أهم الأنشطة الاقتصادية للنمساويين بالإسكندرية تأسيس بنوك لهم ساهمت بدور واضح في تقديم قروض لعدة جهات حكومية لتيسير أمورهم، فضلاً عن التجار لتدعيم أنشطتهم التجارية، بالإضافة إلى تمويل عدة مشروعات مهمة بالبلاد، ولاسيما الخاصة منها بالميناء، وفي المقابل جنت من وراء ذلك فوائد، ومكانة تجارية، مما جعل البنوك النمساوية تدخل في منافسة مع البنوك الأخرى.

كانت أولى الجهات التي استفادت من هذه البنوك ديوان المالية، وذلك لمساعدته في تسديد أموال لصرفها في إنجاز أمور تجارية، ومهمات بينها وبين هذه البنوك، ومضمونها أن يتفق كل من ناظر المالية، ونظار هذه البنوك على توريد المبالغ التي يحتاجها ديوان المالية بموجب كمبيالات تتضمن قيمة المبلغ الأصلي، وفوائده بنسبة ١٦,٥% سنوياً إلى جانب عمولة البنك، وهي ١%، وتكون هذه الكمبيالات بفئات الليرة الاسترلينية، ثم تحسب قيمة العمولة من تاريخ كل دفعة نقدية يوردها البنك لديوان المالية، وللاخير الحق في توريد هذا المبلغ إلى البنوك مباشرة، أو بإرسالها في شكل حوالات إلى لوندرد نظراً لاشتراك النمسا مع إنجلترا<sup>(٤١٢)</sup>.

أما عن تمويل المشروعات، والتجار فكانت العقود تختلف باختلاف قيمة القرض، والهدف منه، وطريقة السداد، وعلى ذلك يتم تحديد نسبة الفائدة مع ثبات عمولة البنك وهي ١% وهو ما سيتم توضيحه بصفة عامة سواء لهما أم لديوان المالية في الجدول الآتي الذي يتناول بعض القروض التي قدمت لتلك الجهات السابقة في بعض السنوات لخدمة أغراضهم<sup>(٤١٣)</sup>.

الاسم	اسم البنك	قيمة القرض	الجهة المقرضة	الهدف من القرض	طريقة السداد
١٨٦٦هـ/ ١٢٨٣م	الكرديتور أو الكريدي <sup>(١٢٤)</sup>	٨٤٩٤٨٢ قرشاً و ٢١ ليرة	ديوان المالية	شراء ١٣ ألف رأس جاموس	سنة بفائدة ١٦,٥ % وعمولة ١ %
	//	٤٥٠١ قرش	//	تجديد السكة الحديد بالإسكندرية على يد المقول لورد لاوون Edward Layzon الفرنسي	سنة بفائدة ١٦,٥ % وعمولة ١ %
		١٣٠٥٠٠ قرش	//	تمديد قروض في حسمها لمصالح البنك الكريديتور النمساوي	١٠ سنوات بفائدة ٥ %
		١٠٠٩٤٠ جنيهاً إنجليزيًا	//	شراء مهنات لمصالح بعض المصالح الحكومية	٧ سنوات بفائدة لم تحدد
	//	٨٤٢٥١ ليرة	//	إقامة مشروعات بالميناء	٣ شهور بفائدة لم تحدد وعمولة ١ %
١٨٦٧هـ/ ١٢٨٤م	الكرديتور	١٠٨١٥١٨٧ قرشاً و ٢٠ ليرة	خليل باشا يكن	سداد تون	رهن اطلال مساحتها ٢٨٥٥ فداناً وثلاثة قراريط بمديونية للروضة مقابل القرض على أن يتم تسديده من ٧-١٠ سنوات
	//	١٩٠٦٩٣٢ قرشاً و ٣١ ليرة	ديوان المالية	تمويل مشروعات إنشائية بالمدينة	سنة بفائدة ١٦,٥ % وعمولة ١ %
	البنك السلطاني المملوكي للمساوي الشرقي ليمتد	٨٤٧٩٤ ليرة	//	تمويل مشروعات إنشائية بالميناء على يد شركة فرنسية	سنة بفائدة ١٦,٥ % وعمولة ١ %
		٢٥٠١ ليرة و ٨٤٧ مثلاً و ٣١ بنساً <sup>(١٢٥)</sup>	//	توزيعها على عدة مصالح حكومية لخدمة أعمالها	سنة بفائدة ١٦,٥ % وعمولة ١ %
	البنك النمساوي المصري				

طريقة السداد	الهدف من القرض	الجهة المقترضة	قيمة القرض	اسم البنك	السنة
سنة بقاءة ١٦,٥ % وعمولة ١ %	توزيعها على عدة مصالح حكومية لخدمة أعمالها	//	١٦٢٧ ليرة و ٨٩٢ شللاً و ٢٣ بنساً	//	١٢٨٧ هـ - ١٨٧٠ م
سنة بقاءة ١٦,٥ % وعمولة ١ %	توزيعها على عدة مصالح حكومية لخدمة أعمالها	//	٩١٥٤٦٧٥ قرشاً و ٣٧ بارة	البنك السلطاني المملوكي التمساري الشرقي ليمتد	
سنة بقاءة ١٢ % وعمولة ١ %	شراء طرود حديد	أو بنهليم البرتي وشركاه Obenhiem Alberti & Co الإنجليزية للحديد	١٢٥٠٠٠٠ فرنك (١١١)	//	
سنة بقاءة ١٢ % وعمولة ١ %	شراء ١٣ ألف إربب بنزة قططن من الدائرة السنوية	نزدالك كيراره وشركاهم Derdak Kirarah & Co من رعايا النمسا	٧٤٢٠٠٠ ليرة	//	
سنوياً بقاءة لم تحدد وعمولة ١ %	شراء ٢٠٠٠ إربب بنزة قططن من الدائرة السنوية باسم هذا البنك	بنك أنجلو ايجيپتيان Anglo-Egyptien Bank	١٨٢٤٩ ليرة	//	
ثلاث سنوياً بقاءة ١٢ % وعمولة ١ %	شراء ٩٠٠ إربب بنزة قططن من الدائرة السنوية ثم يبيعها على يد هذا البنك لتتظفر المالية بسعر الإربب ٧٤ قرشاً	ليدل وشركاه & Liedel Co	٢١٧٤٥ جنيهات إنجليزية	//	
حساب جاري لها بالبنك	شراء سفن	الشركة المريزية	٩٧٥٠٠٠ قرش	//	
حساب جاري لها بالبنك	لتسوية حسابات خاصة	محافظه الإسكندرية	٥٩٨٦٦٨٩ قرشاً	//	
حساب جاري لها بالبنك	شراء فضة	الضربخانة	٤٠٧٩٨ قرشاً و ٣٨ بارة	//	
٣ شهور بقاءة ٦ % وعمولة ١ %	تمويل بعض منشآت الميناء على يد شركة جرنفيلد الإنجليزية Grenfield Company	ديوان المالية	٥٠ ألف ليرة	//	

السمة	اسم البنك	قفة القرض	الجهة المقترضة	الهدف من القرض	طريقة السداد
//	البنك التسولى المصرى	٨٧٥٧ ليرة و ٣٦٤ شللاً و ٢١ بنساً	تجار قطن مصرين	لشراء قطن من الدائرة السنية	سنوياً بفائدة ١٢% وصولاً ١%
	//	٢٥ ألف ليرة	وجالراكبورا Wagalo و Compieva وشركاه للحديد الإيطالية	شراء طرود حديد	سنوياً بفائدة ١٢% وصولاً ١%
	//	١٨ آلاف ليرة	بيت تجارة أوبهـلـم نوفو Openihem Novo وشركاه Commercial House & CO الإنجليزية للقطن	شراء قطن	سنوياً بفائدة ١٢% وصولاً ١%
	//	٢٢٣١ ليرة و ٨ شللاً	أفلاطون باشا اللوئلى	شراء أرض عقارية بالإسكندرية	سنوياً بفائدة ١٢% وصولاً ١%
	//	٢٢٠٠٠ ليرة	مودش Modles الإنجليزي	تسديد ديون	سنوياً بفائدة ١٢% وصولاً ١%
	البنك الساطلى المملوكى للفسولى الشرقى ليمك	٧٠٠١٤٢ قرشاً	بيت صربكو أكران وشركاه Domico الإنجليزي Brothers' House & Eco	شراء ٢٠٠٠٠ لرب بندرة قطن بسمر الإرب ٧٤ قرشاً	٣ شهر بفائدة ١٢% وصولاً ١% وسمرة ٥٠%
	//	١٠١٦٦٨٧٥ ليرة	ديوان الحالية	إقامة مشروعات متنوعة بالحديثة	سنوياً بفائدة ١٢,٥% وصولاً ١%
		٢٢٩٤٧٦٤٠ قرشاً	//	شراء ٢٤٠٠٠ لرب فول من الدائرة السنية مرتجع للديوان الحالية	سنوياً بفائدة ١٠% وصولاً ١% مع قطع هذه الدائرة للبنك عرلة ١% وسمرة ٥٠,٥% من قفة هذا المبلغ

١٢٨٨هـ/١٨٧١م

طريقة السداد	الهدف من القرض	الجهة المقترضة	قيمة القرض	اسم البنك	السنة
٣ - ٥ شهور بفائدة ١٢% وعمولة ١ في الألف	تسديد ديون	//	١٠٠٨٦٦٧ قرشاً و ٢٥ ليرة	//	//
٣ شهور بفائدة ١٢% وعمولة ١%	شراء ٦٠٠٠ اردب قمح	تاجر قمح مصرى	٩٨١٢٢٧ قرشاً	//	
سنوياً بفائدة ١٢% وعمولة ١% ومسيرة ٠,٥%	شراء قطن	بيت تجارة اوردنهام نوفو وشركاه	٤١١٢٧٧ قرشاً و ٣٨ ليرة	//	
سنوياً بفائدة ١٢% وعمولة ١%	شراء أخشاب	شركة ريشوفتشى النمساوى Richowichy Company Gold Smith الإنجليزية وجولد سميث الإنجليزية	٢٧١٠٠٠ ليرة	//	
٣-٧ شهور بفائدة ١٠% و ٠,٥% وعمولة %	شراء سفن	شو تومستون وشركاه Tomstom & co الإنجليزية للسفن	٨٣٦٦ ليرة	//	١٢٨٩هـ/١٨٧٢م
٦ شهور بفائدة ١٢% وعمولة ٠,٥%	شراء أقمشة	اكزينون الكونوم الإيطالى Akzinon Alkotom	٢٦٦١٨ قرشاً	//	
يدفع فى شكل حوالات لفرع البنك بلوندره بفائدة ١٢% وعمولة ٠,٥%	تسوية حسابات بالبنك	بنك انجلو اجيبان كومباني ليمتد Egyptian Company Limited	٣٢٦١٥٦ ليرة و ٤ ثلثات و ٣ بنسات	//	
سنوياً بفائدة ١٢% وعمولة ١%	شراء معدات لبعض المصالح الحكومية من الخارج	ديوان المالية	١٢٥٠٠ ليرة	البنك النمساوى المصرى	
سنوياً بفائدة ١٢% وعمولة ٠,٥%	شراء محصول قطن من الدائرة السنية لصالح تجار تموين مشروعات إنشائية	//	٢١٩٦٠٢ ليرة	//	
سنوياً بفائدة ١٠% وعمولة ١%	تمويل مشروعات إنشائية بمحافظه الإسكندرية	//	٥١٤٠٠٠ ليرة	البنك السلاطنى المملوكى النمساوى الشرقى ليمتد	١٢٩٠هـ/١٨٧٣م
٣-٥ شهور بفائدة ١٢% وعمولة ١ في الألف	تسديد ديون	//	١٧٤٠٠٠ ليرة	//	



السننة	اسم البنك	قيمة القرض	الجهة المقرضة	الهدف من القرض	طريقة المداك
١٢٩١هـ/١٨٧٤م	//	٤٢٠١١٣ قرشا و ١٩ ليرة	الدائرة المدنية الخديوية	تسديد ديون لصلح شركة نساقوية مسؤولة عن اعتكاف التجارة والصناعة بمصر بالتعاون مع قومية ليرة للزراعة والصناعة للمصرية لتحل هذه الدائرة مديونية في مباشرة عملها	٣-٥ شهور بقاتلة ١٢ % و صولة ١ في الألف
	//	٧٢٥٨٠ ليرة و ١٢ شللا و ٤ بنسات	يعقوب ليفي منتهى اليهودى واولاده من رعايا النمسا تساجر القفلرات المذكور سابقا	شراء املاك عائلية بالإسكندرية	سنويا بقاتلة ١٢ % و صولة ١ % و مسمرة ٥٠.٥ %
	البنك للعمالى المصرى	مائة ألف ليرة	ديوان المالية	نسوية ديون	٣ سنوات بقاتلة ١٢ % و صولة ١ %
	//	٢٣٩٦.٢ ليرة	//	شراء محصول القطن من الدائرة المدنية لصلح تجار	سنويا بقاتلة ١٢ % و صولة ١ % و مسمرة ٥٠.٥ %
	//	٥٠ ألف ليرة	//	مصرفية لصلح إسماعيل مصطفى لافيش نظير المالية لنساقوية صديقات بالمالية	٤ شهور بقاتلة ١٦.٥ % ولا يوجد صولة
١٢٩١هـ/١٨٧٥م	البنك الساقطى المملوكى العمالى الشرقى ليهند	٦٦٠٠ ليرة	هنرى اشكرودر وشركاه Henry Ashrodar & co الورد كيرارد وهوبسون مدخلوا للنمساوين & Edward Kirarah Himion Mendolvo تجار دقيق	تسديد ديون على الشركة	٤ شهور بقاتلة ١٠ % و صولة ١ %
	//	٤١٧٧١٣ قرشا و ٥ بنسات		لشراء دقيق	٦-٤ شهور بقاتلة ١٦ % و صولة ١ % و مسمرة ٥٠.٥ %
	//	١٠ آلاف ليرة	البنك الجوى لجهيمان كوميلى ليهند Anglo - Egyptian company	نسوية صديقات بالبنك	سنويا بقاتلة ١٦ % و صولة ٥٠.٥ %
	البنك للعمالى المصرى	٩٠ ألف ليرة	ديوان المالية	قيمة بونك <sup>(١١٧)</sup> مصروقة من ليلك لصلحات خاصة بملكية وزارة محافظة الإسكندرية	سنويا بونك ١٠ % و صولة ١ % و مسمرة ٥٠.٥ %

يلاحظ من الجدول السابق مدى مساهمة هذه البنوك في إقراض عدة جهات حكومية مهمة على رأسها ديوان المالية، وكذلك عدة مصالح حكومية مثل الدائرة السننية، ومحافظة الإسكندرية، والضربخانة لتسيير أمورها، وتسوية ديونهم فضلاً عن تمويل بعض الشركات الحكومية مثل الشركة العزيرية للواردات، يضاف إلى ذلك تمويل بعض المشروعات الإنشائية سواء بالمدينة أو ميناها، فضلاً عن إقراض بعض الشركات التجارية الأجنبية كالإنجليزية، الفرنسية، والنمساوية وكذلك بعض التجار الأجانب من الجنسيات الثلاث، وبعض الرعايا اليهود المصريين، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل قامت بعض هذه البنوك بإقراض بعض البنوك المصرية الإنجليزية المشتركة لتسيير أمورها أيضاً، وهذا يعني أن هذه البنوك نالت ثقة متميزة لهؤلاء جميعاً مما جذبهم إلى التعامل معها، ومن ثم استطاعت هذه البنوك أن تكثر من معاملاتها التجارية في السوق المصرية، والأجنبية مما جعلها تدخل في منافسة مع البنوك الأخرى لاسيما مثلثتها الأجنبية التي أقيمت فروع لها بالإسكندرية، وبعض أقاليم مصر، وإن احتل البنك السلطاني المملوكي النمساوي الشرقي ليمتد المركز الأول بين البنوك النمساوية بالإسكندرية من حيث المعاملات التجارية مع كافة الأطراف السابقة نظراً لتوسعاته المالية، والتسهيلات التي يقدمها لعملائه، وكان يملك أكبر فرع له بإنجلترا، فضلاً عن أنه بنك مشترك مع الدولة العثمانية مما جذب إليه الكثير من هذه الأطراف، بل فتح هؤلاء حساباً جارياً لهم بهذا البنك تيسيراً لقروضهم من قبل هذا البنك.

كما يلاحظ أن عمليات الإقراض بين البنوك النمساوية المذكورة، كانت تتم وفقاً لعقود محددة بعدة شروط يلتزم بها الطرفان حفاظاً على حقوقهم، وهي تدوين هذه المبالغ المقرضة في كمبيالات تسدد في مواعيد محددة بها سواء بحولات لهذه البنوك بالإسكندرية أو بفروعها في الخارج، كذلك تحديد نسبة الفائدة، والعمولة، والسمسرة حسب قيمتها، ونوع المصلحة التي تصرف بشأنها، وإن لم يظهر في بعض المبالغ المقرضة نسبة الفائدة، والسمسرة كما جاء في الجدول السابق، لكن كانت هذه البنوك تشترط في صرفها لهذه القروض الحصول على ضمانات سواء بحساب جار لها، أو حجب رهنية للأراضي أو أملاك، أو بضمان الشركات والمحلات نفسها التي تقوم بعمليات الإقراض معها، وذلك لكي تحتفظ بحقها في قروضها، في حالة قيام هؤلاء بتسديد تلك القروض للبنوك كانت على الفور تقوم بتسليمها من قبل نظارها، أما في حالة عدم التزام بعضهم بتسديد القروض في ميعادها كانت تقوم بالحجز على مخصصاتهم سواء أكانت أموالاً كحساب جاريها أو أملاكهم، أو بضائع تخصهم لحين إيفائهم بالتسديد.

أما فيما يتعلق بالبيوت التجارية للأقطان وبذرتة، فكان هؤلاء يحصلون من هذه البنوك فيما يعرف بالبونات، والتي يوضح فيها قيمة القرض، وتحديد سعر قنطار القطن طبقاً لأسعار السوق، وعدد القناطير المطلوب شراؤها التي يتحدد على أساسها قيمة القرض المطلوب لإستخدامها في شراء القطن من الدائرة السنية نظير فائدة، وعمولة، وسمسرة تحدد من قبل هذه البنوك<sup>(١٨)</sup> وأحياناً كانت هذه البنوك تتوسط بين هذه البيوت، وبين سمسرة الدائرة السنية في عمليات رجوع القطن، وبذرتة إليها كفائض عن مبيعاتهم، أو لعدم قدرتهم على تسديد ثمن الكميات المرتجعة منهم، وذلك نظير سمسرة ٠,٥% من أصحابها<sup>(١٩)</sup>.

وفى سبيل إرساء وجود هذه البنوك بإيجاد فروع لها بالإسكندرية كانت تستأجر أراض لها مثل البنك السلطاني المملوكى النمساوى الشرقى ليمتد الذى استأجر أرضاً ضمن أراضى دائرة أحمد باشا مع التزامها بشروط الإيجار التى أشير إليها من قبل فيما يتعلق بإيجار الأراضى، والعقار من حيث دفع الأجرة فى ميعادها، أو إصلاح ما تلف بها على حسابها والعكس صحيح، وكذلك تسليمها لصاحبها إذا تبين أنها واقعة فى منطقة عسكرية ليتم تسليمها للحكومة دون تعويض<sup>(٢٠)</sup>.

على أية حال استطاعت هذه البنوك أن تحقق مكاسب عالية وراء القروض السابقة من فوائدها، وعمولاتها، وسمسرتها، ورغم أنها كانت تمثل لبعض المقترضين نسباً عالية بالنسبة لقيمة قروضهم إلا أنهم قبلوا ذلك لشدة احتياجهم إليها لتيسير أمورهم فى وقت كانت تعاني فيه البلاد بصفة عامة من الديوان التى سببتها قروض الخديو إسماعيل، والتى ساهمت فيها بعض هذه البنوك فى تسديد أجزاء منها، وإن استفادت أيضاً من ذلك فى تحصيل نسبة الفائدة وغير ذلك، ولكنها كانت محاولة منها لتحقيق هذه الديون على مصر.

خلاصة القول لقد نجح النمساويون ورعاياهم فى إثبات وجودهم بالإسكندرية التى وقع اختيارهم عليها بالدرجة الأولى نظراً لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية المكتسبة من موانئها كأهم ميناء بحرى متميز جغرافياً وملاحياً عن باقى الموانئ البحرية المصرية مما شجعهم - إلى جانب العديد من الأجانب ورعاياهم - على الإقامة بها متمتعين أيضاً بالامتيازات الممنوحة لهم منذ العصر العثمانى، لكن استغل بعضهم الامتيازات التى منحت لهم، و التى لم تكن وليدة عهدى سعيد باشا، والخديو إسماعيل وإنما كانت ترجع إلى العصر العثمانى ثم وجدت بجانبها عدد من القوانين، والأوامر التى اتخذتها الإدارة المصرية فى عهدى الحاكمين السابقين لتحجيم أى محاولة من قبلهما فى إحداث مخالفات

من شأنها تضرر البلاد، خاصة وأن بعضهم قد مارسوا حريتهم - إلى حد ما - فى معاملاتهم فى حياتهم اليومية مع المجتمع السكندرى من حيث إقبالهم على قيام بعض المخالفات الجنائية، وغير الأخلاقية ثم مخالفتهم للقوانين الإدارية فيما يتعلق بالصحة، وإيجار المنازل التى اتخذوها مكاناً للسكنى بها، حتى يمكنهم الإقامة بالإسكندرية لمباشرة أعمالهم المتنوعة سواء كانت اقتصادية، أم موظفين فى بعض الأجهزة الإدارية المصرية التى تحتاج إلى خبرتهم سواء بلغتهم أو بعض اللغات الأخرى بكيفية التعامل مع بنى جنسهم، أو جنسيات أخرى مثل الوافدين للبلاد لخدمة مصالحهم أياً كانت.

لكن جاءت هذه المخالفات من واقع مرتكبيها اعتماداً على نفوذ قنصلهم فى حمايتهم، وتبرئتهم منها بأقل الخسائر غير أن هذه المخالفات فى واقع الأمر أخرجت مركز القنصل ومعاونيه بدرجة كبيرة لأن فى معظمها كانت ثابتة على هؤلاء بشهادة الشهود، فتمثلت عبئاً كبيراً على عائقه ومحاولته إقناع الإدارة المصرية، وعلى رأسها الضبطية فى تخفيف العقوبة على هؤلاء سواء إعطاء فرصة لهم فى تحسين سلوكهم أم ترحيلهم إلى بلادهم فى حالة استمرارهم فى إحداث مثل هذه المخالفات، كانت هذه التصرفات الصادرة من القنصل إنما كانت بدافع الحفاظ على كيانه - بين قناصل الدول الأخرى - بالبلاد، وسمعة جاليته والاستمرار فى بقائها فى مدينة مهمة من مدن مصر للاستفادة منها اقتصادياً، ومادياً، خاصة وأن بعضهم ممن اعتادوا إحداث مخالفات جنائية كالقتل، أم التعدى بالضرب، أم السرقة ببلادهم قد انتهت الفرصة للهروب من بلادهم إلى هذه المدينة المصرية لبناء حياة جديدة لهم، ولكن سوء سلوكهم غلب على البعض منهم فى الاستمرار فى ارتكاب مثل هذه المخالفات التى كانت تنتهى بترحيلهم إلى بلادهم للتخلص من شرورهم، وحماية المدينة منهم.

على أية حال حرص القنصل بمساعدة معاونيه فى حماية المستقيمين منهم فى إدارة أعمالهم إذا ما تعرضت لخسائر، فكان عليه الوقوف معهم فى حسم القضايا المتعلقة بها بصرف تعويضات مادية لهم سواء كانت تتعلق بحوادث إتلاف وسائل نقلهم البحرى بالميناء، أم بضائعهم من جراء سوء تخزينها بالجمرك أو تعرضها للغرق بالميناء، فضلاً عن الوقوف مع بعضهم فى حال حدوث مشكلات تتعلق ببسبورتاتهم عند مجيئهم للمدينة سواء بعدم وجودها معهم، أو عدم استكمال بياناتها فكان يقوم بمعالجة ذلك الأمر عن طريق ضبط هذه البسبورتات، واستخراجها لهم بعد التأكد من هويتهم حتى يتمكنوا من العيش بالمدينة.

من ناحية أخرى زادت مهام القنصل في حماية بنى جنسه أيضاً من حوادث الإصابات التي يتسبب فيها بعض أجهزة الإدارة، أو بعض الأهالي في معالجتهم، لكن في الوقت نفسه كان ملزماً أمام الطرف الآخر المتضرر من بنى جنسه في مثل هذه الحوادث أيضاً تحقيقاً للعدالة، والمساواة، ودافعاً عن أهالي بلادهم.

أما فيما يتعلق بأنشطتهم الاقتصادية فقد ساهم فيها بعض النمساويين ورعاياهم بدور واضح والتي تنوعت تبعاً لخبرتهم، ورؤس أموالهم فجاءت ممثلة في امتلاك، أو إيجار عقارات سكنية، وتجارية بهدف تسكينها نظير أجره، أو الإتجار في وسائل النقل البحري بتكوين شركات أو الإتجار فيها بشكل فردي ثم الاتجار ببعض السلع المربحة فجاءت ممثلة في المحاصيل، والمواد الخام، والزيت المعدنية، والأحماض، والسبرتو، ودباغة الجلود، وصهاريج المياه، والأقمشة، والسلع الغذائية المعبأة، فضلاً عن تجارة الخمر، والحيوانات، والأسماك وإن تفاوتت أهميتها بالنسبة لهم تبعاً لخبرتهم بها، وحجم إمكانياتهم المادية، والبحث عما تحققه هذه السلع من أرباح أكثر ثم سلكوا طريقاً آخر للاستثمار وهو الإقراض نظير فائدة، لكن لم يكن الطريق سهلاً أمامهم في ممارسة هذه الأنشطة إذ تخللتها في بعض الأحيان حدوث عدة مشكلات قضائية نتيجة لمعاملاتهم المالية مع الأطراف الأخرى سواء كانوا من الأهالي، أو من جنسيات أخرى، والعكس صحيح، لكن تدخل القنصل بمساعدة نائبيه كعضوين ضمن أعضاء مجلس التجار للنظر في هذه المشكلات بالتعاون مع قلم الدعاوى الأفرنجي، والذي كان ينظر في جميع قضايا الأجانب ومنها القضايا الاقتصادية لحلها، وإرجاع الحقوق لأصحابها. ولعل أهم دور للنمساويين فيما يتعلق باقراض البنوك التي نجحت بفروعها بالإسكندرية أن تمول عدة جهات، ومصالح حكومية، ومشروعات إنشائية سواء بالمدينة أو مينائها، فضلاً عن مراعاة مصالح بعض الشركات، والتجار الأجانب، وكذلك بعض التجار المصريين لتيسير أمورهم، وتسديد ديونهم محققة من وراء ذلك مكاسب عالية من وراء الفوائد، والعمولات، والسمسة في وقت كانت تمر به البلاد بحالة اقتصادية سيئة لاسيما في أواخر عهد الخديو إسماعيل وهي أزمته المالية، وما اقترن بها من ديون متراكمة على البلاد بصفة عامة لتكون سبباً في التدخل الأجنبي في شؤون مصر ليسفر في نهاية الأمر عن إحتلالها من قبل إنجلترا.

ومن هنا بدأت سلسلة من الاضطرابات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية أثرت بشكل واضح على وجود الجاليات الأجنبية بصفة عامة، والنمساوية بصفة خاصة في البلاد عما كانوا عليه من قبل.





## ملحق (٤)

**محتوي الوثيقة:** يوسف لوساتو حماية النمسا تاجر الأخشاب يقوم بشراء ثلاث قطع من الأرض بالميناء الغربية لإنشاء مخازن لتدعيم تجارته في الأخشاب.

**المصدر:** محكمة الإسكندرية الشرعية - مبيعات.

**رقم السجل:** ٠٠٢٢٥٥ - ١٠٢٩، رقم الصفحة: ١١٣ - ١١٦، رقم المادة وتاريخها: م ١٠٤ بتاريخ ١٥ ذو القعدة ١٢٩٦هـ / ٣١ أكتوبر ١٨٧٩م.

بمحضر كل من المحترم محمد أفندي الديواني نجل المحترم الشيخ خليل بن المرحوم الشيخ إبراهيم الديواني، والمكرم محمد أفندي الزناتي الخشاب بن محمد بن المرحوم قاسم الزناتي والخوaja ميخائيل مسيحه بن درويش بن مسيحه، وإطلاعهم، وشهادتهم على ما سيذكر فيه اشترى الخوaja يوسف لوساتو حماية دولة النمسا التاجر بالأخشاب ابن إسرائيل بن إسرائيل لوساتو لنفسه خاصة دون غيره بمفرده من بايعه صمويل فيتر حماية دولة إيطاليا ولد باجيفيكو ولد فيتالي بيتا الحاضر معه يوم تاريخه بالمجلس الشرعي، واشترى منه المشتري المذكور الثلاث قطع أراضي البرح الكائنة بالثغر المرقوم بالمينة الغربية لإنشاء محلات للأخشاب على شارع تصدير الغلال مساحتها الأولى ٢١٨٠ ذراعاً، والثانية ٤٧٠٠ ذراعاً، والثالثة ٢١٩ ذراعاً بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه إيجليزي، مع الخضوع للقوانين من حيث دفع العوايد المقررة، وأن جميع العمارات التي تصير في الأراضي المذكورة سواء كانت ترميمات، أو إنشاء من جديد تكون على حسب أصول التنظيمات المدنية، وأن ينص في صلب هذه الحجة أنه قابل بتمشيته جميع الحقوق الميربية التي تترتب على ذلك وقت الاحتياج مثل حقوق الاستحکامات، والمنافع العمومية، وما أشبه من ذلك، وأن جميع ما يحدث من المخاصمات، والمنازعات، فيما يتعلق بالأراضي المذكورة يصير الحكم فيه على مقتضى شريعة المملكة، وقوانينها السياسية، وأصولها الجارية، وهذه الشروط ملزوماً بها كل من آل إليه ملك ذلك بطريق الشراء، والتوارث، والإسقاط الشرعي، وخلافه بأي وجه.



## هوامش البحث

- (١) باشا: قيل إنها من الكلمة الفارسية (بادشاه) بمعنى سلطان، أو ملك، وقيل إنها من (باش) بمعنى الرأس أو الرئيس، وهذا اللقب كان يطلق في مصر على رجال الجيش إذا صاروا ألوية، وعلى أعيان المدنيين، وكلاء الوزارات، ومحافظي الأقاليم، وكبار التجار، وملاك الأراضي، وألغى هذا اللقب سنة ١٩٥٢ (انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٣٦).
- (٢) موانئ: جمع ميناء، وهو مشتق من المصدر اللاتيني القديم "Porta" الذي يعني بوابة، أو مدخل "Gateway" وهو همزة الوصل بين اليابسة، والماء في نقل البضائع من السفن إلى اليابسة، أو وسائل النقل البحري، والعكس صحيح في ظل حماية وسائل الإرشاد بمساعدة المعدات اللازمة لشحن، وتفريغ، وتخزين كافة أنواع البضائع (انظر: محمود عبد اللطيف عصفور وآخرون، جغرافية النقل في مصر، سلسلة دراسات في جغرافية مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٢١-٢٢٤).
- (٣) كان هدف النمسا من هذه الحرب السيطرة على الأراضي البلقانية لاجتياح منطقة نفوذ قوية لها في البحر المتوسط أمام منافستها روسيا في هذه الأراضي لتحجيم نفوذها، كذلك كانت تخشى من انهيار الإمبراطورية العثمانية، وتفككها مما يعد انتصاراً لمبدأ القوميات مما يهدد كيائها، لذا رفضت الانضمام لفرنسا، وإنجلترا في هذه الحرب ضد روسيا خاصة، وأنها كانت تعلم مدى محاولة هاتين الدولتين أيضاً في الحصول على أطماع من هذه الحرب، فبالنسبة لفرنسا وجدت في هذه الحرب فرصة للتخلص من قيود بنود مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥م من ناحية، وتدعيم لمصالحها في الشرق من ناحية ثانية، وتخليد لاسم نابليون بكسب هذه الحرب من ناحية ثالثة، أما إنجلترا فكانت تتمسك بمبدأ المحافظة على كيانه الدولة العثمانية بمنع روسيا من الوصول إلى البحر المتوسط إذ كانت تعتبر منطقة الهلال الخصيب (سوريا- العراق) طريقاً استراتيجياً مهماً إلى الهند فكانت تخشى من سيطرة روسيا، وفرنسا عليهما مما يفتح الطريق لهما إلى الهند لكن في النهاية كان توسط النمسا ووقوفها أمام أطماع روسيا انقاداً للدولة العثمانية من خسائر هذه الحرب بمقتضى معاهدة باريس في ٢٥ فبراير سنة ١٨٥٦م، والتي كان من أهم بنودها الاعتراف بحرية الملاحة في نهر الدانوب، وإغلاق مضيق البوسفور، والدردنيل في وجه المراكب الحربية لسائر الدول ضمناً لحياض البحر المتوسط، والمحافظة على مبدأ احترام سيادة الدولة العثمانية واستقلالها. وهذا يعد نجاحاً للنمسا في إبعاد الخطر الروسي عن نهر الدانوب، والمضيقين المذكورين

سابقاً؛ فخسرت بذلك صداقة روسيا للأبد (انظر: محمد محمود السروجي، مصر والمسألة الشرقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مطبعة المصري، الإسكندرية، ١٩٦٦، ص ٢٣-٢٥)، عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢٣٦، ٢٣٧).

(٤) منحت هذه الاتفاقيات النمساوية امتيازات، والتي جاءت بعد أول معاهدة سلمية عقدتها الدولة العثمانية معها في سنة ١٦٠٦م بعد فترة من الحروب بينهما، فعقدت أول اتفاقية تجارية سنة ١٦١٥م ثم جاءت معاهدة ساروفتس سنة ١٧١٨م بين الأمير كارلوس السادس، والسلطان أحمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠م) والتي منحت فيها الدولة العثمانية للنمسا مزيداً من الامتيازات، وتكونت هذه المعاهدة من عشرين بنداً معظمها يختص بالشؤون التجارية، والملاحية، والبعض الآخر يتعلق بإقامة الجالية النمساوية في أنحاء الولايات النمساوية، ورغم قلة بنود هذه المعاهدة إلا إنها اشتملت على معظم ما يرد في المعاهدات التي عقدت مع الدول الأوروبية الأخرى ثم زاد في هذه المعاهدة مواد جديدة مضمونها من يقوم بتهريب بضائع في أي من الدولتين العثمانية أو النمساوية يدفع رسوم جمركية مضاعفة، وكذلك السماح للتجار النمساويين بإنشاء خانات ليحفظوا بها بضائعهم منعاً للمنازعات التي تقوم بين الطوائف المختلفة، ثم جاءت معاهدة ١٧٨٧م، والتي منحت بمقتضاها النمسا امتيازات على غرار الامتيازات السابقة (انظر: زينب محمد حسين الغنام، الجاليات الأجنبية ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر إبان العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨) رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، فرع البنات، قسم التاريخ، ١٩٨٨، ص ٤٨).

(٥) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٠٠١١٠٥-٢٠٠٦، ج ٢، ص ١٨٩، م ٦٧٣ بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢٧٣هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٨٥٦م؛ نفسه س ٢٠٠٦٦١-٢٠٠٦، ج ١، ص ١٧، م ١ بتاريخ ١١ ربيع أول ١٢٨١هـ/ ١٤ أغسطس ١٨٦٤م.

(٦) منح القنصل عدة امتيازات بموجب المعاهدات التي عقدت بين دولته، والدولة العثمانية، وكان تعيينه أو عزله من قبل حاكم دولته، أو سفيره، ولا يعطى لغيره الحق في عزله أو نقله، أو الاعتراض على وجودهم، كما لا يجوز سجنهم، أو طردهم، أو إغلاق محلاتهم، ولا تنتظر القضايا التي ترفع ضدهم إلا أمام الباب العالي، كما أعفى كل منهم من كافة الضرائب، والرسوم كما أعطى لهم الحق في رفع علم بلادهم في أماكن سكناهم (انظر: ليلى الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر

والسابع عشر الميلاديين العاشر والحادي عشر الهجريين، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩، ص ٦١٣؛ زينب محمد حسين الغنام، المرجع السابق، ص ٨٤، ٨٣) وعندما ساءت العلاقة بين السلطان العثماني، ومحمد علي سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م أصبح تعيين القناصل يتم باعتماد من محمد علي (انظر: صلاح أحمد هريدي، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٢٢٠-١٣٠٠هـ/١٨٠٥-١٨٨٢م، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٤١٨).

(٧) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٠١١٠٥-٢٠٠٦، ج ٢، ص ١٨٩، م ٦٧٣ بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢٧٣هـ/٢٧ نوفمبر ١٨٥٦م.

(٨) أسرة محمد علي (الأرشف الأوروبى - عصر إسماعيل سابقاً): ملف ٥٠١٣-٥٠٤١١٠، ص ٢٣٠-٢٣٢ بتاريخ ١٣ من ذى الحجة ١٢٩٣هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٨٧٦م.

(٩) أسرة محمد علي: ملف ٥٠١٣-٥٠٤١١٠، ص ٢٢٣-٢٥٦ بتاريخ ٢٣ من ذى الحجة ١٢٩٣هـ/ ٩ يناير ١٨٧٧م بعد إنشاء هذه المحاكم - بعد أن كانت محاكم القنصلية تنتظر في المواد المدنية والتجارية والجنح، والجنايات، والأحوال الشخصية لرعاياها أصبحت المنازعات بين الوطنى، والأجانبى من الدول صاحبة الامتياز من اختصاصها الفصل فيها، وإن كانت هذه المحاكم مصرية، إلا أن بها أغلبية من القضاة الأجانب، وهؤلاء بالطبع لا يصدر عن أحكاماً تضر بمصالح الأجانب مهما بلغت درجة إدانتهم (انظر: محمد عبد البارى، الامتيازات الأجنبية، سلسلة المعارف العامة، القاهرة، ١٩٣٠، ص ٩٠، ٩١).

(١٠) رتب لكل ميناء قلم بسابورات تحت إدارة مأمور الضبطية، وقد تعين له ناظر يتولى إدارة أشغاله، ومعاوناً أول ثم معاونين آخرين قانونيين لهما معرفة باللغات الأجنبية، ويكونا مخصصين لحركة أشغاله، وكذلك كاتبين لأجل تأدية عملية القيودات بهذا القلم، وقد يورد أسماء الأجانب القادمين إلى البلاد عن طريق قبودان السفينة أو المركب القادمين عليها إلى هذا القلم ثم توزيعها على القناصل لتحرير قائمة إلى مأمور الضبطية عن الأشخاص الذين أعطيت لهم بسابوراتهم، والذين تحرر لهم تذاكر إقامة منها بتصديق من الضبطية مع تجديدها بعد موافقة الحكومة المحلية، والقناصل (انظر: فيليب بن يوسف جلال، قاموس الإدارة والقضاء، المجلد الأول، تقديم محمد صابر عرب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣، ص ١٢٦، ١٢٧).

(١١) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٢٠٠٦٦١-٢٠٠٦، ج ١، ص ١٧، م ١ بتاريخ ١١ ربيع أول ١٢٨١هـ/١٤ أغسطس ١٨٦٤م.

(١٢) نفسه: نفس السجل، ص ١٠٢، م ٢٦ بتاريخ ٢٤ جماد أول ١٢٨١هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٦٤م، نفسه: س ٢٠٠٦٦٢-٢٠٠٦، ج ٢، ص ٦٥، م ٨٧ بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٨١هـ/ ١٧ يناير ١٨٦٥م.

(١٣) نفسه: س ٢٠٠٦٦٥-٢٠٠٦، ج ١، ص ٣٢، م ٢٥ بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٨٢هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٨٦٥م، نفسه: س ٢٠٠٦٦٦-٢٠٠٦، ج ١، ص ٢٦٣، م ١٨٦ بتاريخ ٢٤ ذو القعدة ١٢٨٢هـ/ ١١ أبريل ١٨٦٦م.

(١٤) نفسه: س ٢٠٠٦٦٥-٢٠٠٦، ج ١، ص ٦٤، م ٥٦ بتاريخ ٦ جماد ثاني ١٢٨٢هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٦٥م.

(١٥) نفسه: س ٢٠٠٦٦٦-٢٠٠٦، ج ١، ص ٢٢٣، م ١٦٣ بتاريخ ١٥ شوال ١٢٨٢هـ/ ٣ مارس ١٨٦٦م.

(١٦) نفسه: نفس السجل، ص ٢٢٣، م ١٦٣ بتاريخ ١٥ شوال ١٢٨٢هـ/ ٣ مارس ١٨٦٦م، اتفقت جميع المعاهدات التي عقدها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية تقريباً في موادها على ضرورة حماية، وتأمين، وحرية إنتقال المراكب الأوروبية، ومن هم في حمايتها في الموانئ التابعة للدولة العثمانية، وأيضاً لا تجبر على إنزال بضائعها بدون رغبتها، ووجوب إمداد هذه السفن بالمؤن، والذخيرة، والدهان، وما تحتاجه من مأكّل، ومشرب، والذخيرة للصيانة، والترميم، وفي حالة تعرضها للخطر، أو غرق إحداها تقوم السلطات العثمانية بمساعدتها، ويرد إليها ما ينقذ من بضائع، وأمتعة (انظر: ليلي الصباغ، المرجع السابق ص ٥١، ٥٦).

(١٧) الجمرک: من الإيطالية "Commercio" واليونانية "Commercium" وحرفت إلى جمرک في العربية، وكمرك في التركية، والجمرک هو الهيئة المختصة بتنظيم، وفرض الضريبة على التجارة الصادرة، والواردة (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٧٠، صلاح أحمد هريدي، دراسة عن بعض جمارک مصر في القرن الثامن عشر، الإسكندرية، دمياط، رشيد، البرلس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ٢٣، هامش ١) وعرفت الجمارک بالأساکل، ومفردها أسکلة اقتبست من الإيطالية سكالاً Scala بمعنى ميناء أو ثغر، وهي تكتب في المصادر، والمراجع العربية في أشكال شتى في صيغة المفرد إسقالة- سقالة - صقالة - أسکلة، وفي صيغة الجمع إسقالات- أساکل -أساکیل، وتورد أحياناً في بعض المصادر التاريخية العربية كلمة "سکُلر" وهي مقتبسة من اللغة الأسبانية، ومعناها ميناء للعابرين، أو المارين (انظر: عبد العزيز محمد الشناوى، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٧٠، هامش ٢)

(١٨) كان كل مالك لسفينة أو مركب وغير ذلك؛ مسؤولاً مدنياً عن أعمال قبودانها بمعنى أنه ملزم بدفع الخسارة الناشئة عن أى عمل من أعمال القبودان تضر بوسائل نقل أخرى تابعة للآخرين (انظر: فيليب بن يوسف جلد، المصدر السابق، المجلد الثالث، ٢٠٠٥، ص ٧٩).

(١٩) القلاطية: جمع قلفاط، وهو مشتق من المصدر التركي "قالفات" و "قالفات تلامق" بمعنى تصليح السفينة، والجلفطة، والزخرفة، ويقال "قالفاتجي" أي مصلح السفن (انظر: محمد على الأنسي، قاموس اللغة العثمانية المسمى الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، يحتوي على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفريقية المتداولة في اللغة العثمانية، بيروت، ١٩٠٠، ص ٤٠٤، ٤٢١) والقلفاط هو الفني المسئول عن أعمال الجلفطة أو القلفطة، وهذه الأعمال عبارة عن حشو الكتان المبلل بالقطران أو الشمع، ووضعه بين ألواح السفن لمنع تسريب المياه إلى داخل السفن بالإضافة إلى أعمال الطلاء الجزئية (انظر: السيد سيد أحمد توفيق دياب، البحرية المصرية خلال حكم إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، قسم التاريخ، ١٩٨٥، ص ٢٦ هامش ١). وفي بعض الأحيان كانت تسند له مهام "المرتقوز" وهو المختص بأعمال الحدادة التي تشمل تثبيت المسامير، والمثبتات الحديدية، والخشبية في أجزاء، ومقاطع السفينة، وإجراء الصيانة اللازمة لها (انظر: خلف عبد العظيم سيد الميري، تاريخ البحرية التجارية المصرية ١٨٥٤ - ١٨٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٧٥).

(٢٠) الغطاسين: هي من الوظائف المهمة في صيانة السفن فقد أسند إليهم - إلى جانب المعرفين - مهمة الكشف على السفن، وغيرها بالقاع للتأكد من صيانتها، ويتم الاستعانة بهم في الأحواض، والترسانات، لذا اشترط فيهم الاستقامة، واللياقة، والاستعداد للعمل مع أحد الضمانات اللازمة عليهم، وقد خصص لكل واحد منهم أجرة اختلفت حسب درجاتهم، فخصص لغطاسين الدرجة الأولى مبلغ عشرة قروش، والثانية تسعة قروش، والثالثة ثمانية قروش يومياً، أما شيخهم فقد خصص له اثنا عشر قرشاً وعشرون بارة يومياً (انظر: وارد مصلحة ليمان ريس الإسكندرية: س ١٦، حديث ل/١٢/٣/٥/٩٧٣ قديم، ص ٦، م ٦ بتاريخ ٦ جماد ثاني ١٢٨٢هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٨٦٥م).

(٢١) وابور: أو بابور، جمع بوابير أو بابورات، يقابله بالفرنسية Vapeur، وفي الانجليزية Vapour، والأسبانية Vapor، وهو يطلق على السفينة البخارية، ويسمى أحياناً بابور البحر تمييزاً له عن بابور أو وابور البر أي قطار السكة الحديد. (انظر: درويش النخيلي، السفن الإسلامية على حروف المعجم، الإسكندرية، ١٩٧٤، ص ٩).

(٢٢) قبودان: أو قبطان، وهي كلمة تركية بمعنى أمر، أو رئيس السفينة (انظر: محمد على الأنسي، المرجع السابق، ص ٤١٢) وكان بمصر أربعة قبودانات هم قبودان الإسكندرية، ودمياط، ورشيد، والسويس، وكانت خدمتهم حفظ القلاع، والحكم بين الرعايا بالعدل والشفقة. (انظر: Shaw, S.J., Ottoman Egypt in the age of the French Revolution, Cambridge, Massachustter, 1964, pp80,81.

(٢٣) القرش: في الأصل تعريب Groshen الألمانية، وهي تعني البياستر Piastre أي النقد الأسباني الفضة الذي بدأ ضربه، وتداوله في مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ثم استقر في التعامل التجاري مع بلدان الشرق العربي فأطلق على البياستر الفضة التركي اسم "عرش" و "قرش" أو "ارش" كما يسميه العامة في مصر، وقد ضرب هذا النقد في تركيا لأول مرة في عهد السلطان سليمان الثاني (١٠٩٩ - ١١٠٢ هـ / ١٦٨٧ - ١٦٩٠ م) وفي مصر ضربت القروش في عهد علي بك الكبير لأول مرة سنة ١١٨٣ هـ / ١٧٦٩ م، وقد أشار إليها الجبرتي في أحداث سنة ١١٨٦ هـ / ١٧٧٢ م وذكر أن مصر عرفت على يد علي بك أجزاء القروش المجوز، والذي قيمة القطعة منه عشرة أنصاف، والقرش المفرد، وقيمته خمسة أنصاف، وذكر أن محمد بك أبو الذهب أبطل سنة ١١٨٦ هـ / ١٧٧٢ م كل هذه القروش التي كانت تحمل علامة اسم علي بك، ولكن الفرنسيين أثناء احتلالهم لمصر أعادوا ضرب القروش، واستمر القرش يضرب في مصر بقيمة تقدر بأربعين نصف فضة، أو أربعين بارة، وأطلق عليه أحياناً اسم القرش الرومي، أو القرش التركي، وكان لهذا القرش أجزاء منها نصف القرش، وهي قطعة قيمتها عشرون نصف أو بارة، وفي عام ١٣٣٥ هـ / ١٩١٦ م حدد قيمة القرش المصري بعشر مليمات، وأصبح المليم هو أصغر وحدات النقود في مصر (انظر: عبد الرحمن فهمي، النقود المتداولة أيام الجبرتي، بحث منشور ضمن كتاب بحوث ودراسات عن عبد الرحمن الجبرتي بإشراف الدكتور/ أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٥٧٤، ٥٧٥).

(٢٤) وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٢٣١٩ - ٢٠٠٥، ج٤، ص ٨٧، ٩٧، ١١٢، مواد ٢٢٠، ٤٤٤، ٤٩٧، ٦٥١ بتاريخ ١٥ جماد أول - ٩ شوال ١٢٨٠ هـ / ١٨ مارس ١٨٦٤ م؛ نفسه: س ٢٣٥٥ - ٢٠٠٥، ج١، ص ٨٣، م ٤١١٨ بتاريخ ١٦ رجب ١٢٨٢ هـ / ٥ ديسمبر ١٨٦٥ م.

(٢٥) نفسه: س ٢٣١٩ - ٢٠٠٥، ج١، ص ١١٢، م ٧٥٠ بتاريخ ١٥ شوال ١٢٨٠ هـ / ٢٤ مارس ١٨٦٤ م.

(٢٦) نفسه: نفس السجل، ص ١١٢، م ٧٥٠ بتاريخ ١٧ ذو القعدة ١٢٨٠هـ / ٢٤ أبريل ١٨٦٤م؛ نفسه: س ٢٣٥٥ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ٦٣، م ٢٦٧٣ بتاريخ ٢٧ جماد ثاني ١٢٨٢هـ / ١٨ نوفمبر ١٨٦٥م.

(٢٧) نفسه: س ٢٣١٩ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ١٣١، م ١٠٩٠ بتاريخ ١٨ شوال ١٢٨٠هـ / ٢٧ مارس ١٨٦٤م.

(٢٨) نفسه: نفس السجل، ص ١٥٢، م ١٠٦٩ بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١٢٨٠هـ / ٢٧ أبريل ١٨٦٤م.

(٢٩) الأستفجية: وهى طائفة بحرية تتكون من ٤٠ نفراً تقريباً يرأسهم شيخ الأستفجية، وقد خصص لهم دفتر بمصلحة كل ميناء يعملون به لحضر أسمائهم، ومرتباتهم حيث يتم خصم بارتين من كل قرش من مرتبهم البالغ جنيهين لكل نفر منهم شهرياً أسوة بطائفة الشياطين لسداد عوائد الويركو (وهو كل ما يجبى من الضرائب بغير نظر إلى دين المفروض عليها الضريبة) وقد انحصرت مهمتهم في تستيف البضائع لتسهيل مهمة الشياطين في نقلها إلى وسيلة النقل البري المخصصة لها (انظر: ديوان المجلس الخصوصي، صادر غير رسمي، س ٢ حديث، ٤٦ قديم، ص ١١، ١٢، م ٢٢ بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٩٣هـ / ٤ أبريل ١٨٧٦م).

(٣٠) الماعونة: تعرف بالفرنسية Mahonne أي المركب الصغير، وقيل إنها مشتقة من العربية "معون" ويقابلها بالإنجليزية Keel ولها ساريتان، أو ثلاث سوار يبلغ طولها مائة وخمسة وتسعون قدماً، وعرضها ثلاثة وثلاثون قدماً، وكانوا يجهزونها بأربعة وعشرين مدفعاً، وحمولتها ستمائة شخص، وعرفت عند العثمانيين باسم "ماعونة"، وقد استخدمها العثمانيون، والأوروبيون كمراكب حربية توضع دائماً في قلب تشكيل الأسطول (انظر: درويش النخيلي، المرجع السابق، ص ١٣٧).

(٣١) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٢٦٥ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ٢٧، م ٦٢ بتاريخ ٥ جماد ثاني ١٢٨٢هـ / ٢٦ سبتمبر ١٨٦٥م.

(٣٢) نفسه: نفس السجل، ص ٥٣، م ٤٢ بتاريخ ٢٦ جماد أول ١٢٨٢هـ / ١٨ أكتوبر ١٨٦٥م.

(٣٣) القباينة: جمع قباني، ومهمته وزن البضائع، وتحرير قوائم تشتمل على زنتها، وسعرها، وجملة ذلك، وعوائده على التجار بحسب ما يوزن (انظر: عبد الحميد حامد سليمان، تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٨٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٥٧).

(٣٤) المثمنين: وهم القائمين بعمليات تثمين البضائع، والكشف عليها، ومراجعتها للتأكد من مطابقتها للحوافظ المدون بها كافة البيانات، وعن أصحابها، ومن ثم اشترط فيهم الخبرة

بأنواع البضائع، وأثمانها، والأمانة والاستقامة، وقولهم بالثمن قد يفصل المشكلات التي قد تحدث بين الجمارك، والتجار، أو العكس، إذا لم يكن أميناً في قوله، إلى جانب الحفاظ على إيرادات الجمارك (انظر: صادر محافظة الإسكندرية: س ٩٦ حديث، ل/٣/١/٢٥٦/٤٠٥ قديم، جـ ١، ص ٩٧، م ٢٥ بتاريخ ٢٠ ربيع أول ١٢٨٠هـ/ ١٧ أغسطس ١٨٦٣م؛ معية سنية تركي: س ٥٣٩، م ٨ بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٨٠هـ/ ٢٥ يناير ١٨٦٤م).

(٣٥) وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٠٠٢٣١٩ - ٢٠٠٥، جـ ١، ص ٨٧، م ٢٤٢ بتاريخ ١٩ جماد أول ١٢٨٠هـ/ ١ نوفمبر ١٨٦٣م.

(٣٦) ريال حجر بطاقة: من ريال (Real) بمعنى ملكي، وكان الأسبان أول من تداولوا هذا النقد في الأسواق التجارية، وأطلق الريال في العالم العربي منذ القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي على نقود فضية كبيرة فرنسية، وأسبانية، وهولندية، وألمانية، ونمساوية، والريال النمساوي والذي سمي (بالتالير) أو ريال (ماريا تريزا) أطلق عليه في مصر (الريال أبو طاقة) نسبة إلى النافذة أو الطاقة المرسومة على صدر النسر المصور على أحد وجهي الريال (انظر: عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق، ص ٢٧٨).

(٣٧) وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٠٠٢٣١٩ - ٢٠٠٥، جـ ١، ص ٨٧، م ١٣١، م ٢٤٢، ١٠٦٠ بتاريخ ١٩ جماد أول - ١٨ شوال ١٢٨٠هـ/ انوفمبر ٦٤ - ٢٧ مارس ١٨٦٥م.

(٣٨) صادر محافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٢٠٩ - ٢٠٠٥، جـ ٣، ص ٥٥٣، م ١٥٢ بتاريخ ٢٧ ذو الحجة ١٢٨٠هـ/ ٣ يونيو ١٨٦٤م.

(٣٩) نفسه: س ٠٠٠٣٦١ - ٢٠٠٥، ص ٦٦، م ٣٥ بتاريخ ١٤ محرم ١٢٩٤هـ/ ٢٩ يناير ١٨٧٧م.

(٤٠) ريس: هي من الكلمات العربية التي دخلت الأوروبية، وكان يقال قديماً القبطان، أو الرئيس أي المسؤول عن توجيه السفينة سواء بالريح، أو بالمجاديف، وكذلك عن الرسو (انظر: أنور عبد العليم، المعارف البحرية وتطور الملاحة العربية ضمن فصول تاريخ البحرية المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٣، ص ١٦٩) وبصفة عامة ينقسم الرويسا إلى أربعة فئات، وهي ريس كامل يقف على أكبر صاري، و ٤/٣ ريس يقف على الصاري الأمامي، و ٢/١ ريس يقف على الصاري الخلفي، و ٤/١ ريس يقوم بجمع الشراع مع الأنفاس البحرية، ويطلق على تلك الفئات رتب الكدكلية (الصف ضباط أو ضباط الصف) وذلك قبل استخدام قوة البخار بالسفن، وكان من أثر تعدد هذه الفئات التي تحمل لفظ ريس أن أقرن كبيرهم أو أعلاهم مرتبة بالكامل (باش ريس) ويتبعه الصاري الذي يقوم بخدمته كل منهم، ولكن لما أصبحت السفن كلها بالبخار، وألغى الشراع بالتدريج تحورت الرتب لتكون منذ عهد



الاحتلال "باش ريس" ريس بحري ماهر (انظر: أحمد عبد المنصف محمود، البحرية المصرية في مائة عام ١٨٦٣ - ١٩٦٣ ضمن فصول تاريخ البحرية المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٣، ص ٦٨٣) وقد استحدثت في السفن البخارية مسميات لوظائف أخرى منها "ريس ربع ارمه" ويقصد به المسؤول عن الأدوات التي تشمل المكونات الثابتة، والمتحركة في صواري، وتدد، وستائر السفينة، وكذلك "البكروات والسلاسل" وما يكون في عدادها (انظر: خلف عبد العظيم الميري، المرجع السابق، ص ٢٧٥).

(٤١) وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٢٣١٩ - ٢٠٠٥، جـ ١، ص ٨٧، م ٢٣١ بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٨٠هـ / ٢٨ أكتوبر ١٨٦٥م.

(٤٢) نفسه: نفس السجل، ص ٨٧، م ٢٣٧ بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨٠هـ / ٣٠ أكتوبر ١٨٦٥م.

(٤٣) نفسه: س ٢٣١٩ - ٢٠٠٥، جـ ١، ص ٩٣، م ٤١٢ بتاريخ ٤ رمضان ١٢٨٠هـ / ١٢ فبراير ١٨٦٥م.

(٤٤) نفسه: س ٢٣٥٢ - ٢٠٠٥، جـ ١، ص ٥٠، م ٢٧٠ بتاريخ ٧ رجب ١٢٨٠هـ / ١٨ ديسمبر ١٨٦٥م؛ نفسه: س ٢٣٥٥ - ٢٠٠٥، جـ ١، ص ٨٠، م ٤١٠ بتاريخ ٨ رجب ١٢٨٢هـ / ٢٧ نوفمبر ١٨٦٥م.

(٤٥) نفسه: س ١١٠٥ - ٢٠٠٦، جـ ٢، ص ١٨٩، م ٦٧٣ بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢٧٣هـ / ٢٧ نوفمبر ١٨٥٦م.

(٤٦) نفسه: س ٢٣٢٢ - ٢٠٠٥، جـ ١، ص ٢٦، م ٢٥٢٥ بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢٧٨هـ / ٤ أكتوبر ١٨٦١م.

(٤٧) ديون المالية: ملف ٧١٤٦٥ - ٣٠٠٣، صفحة ومادة بدون رقم بتاريخ ١٢٩٦هـ / ١٨٧٩م.

(٤٨) صادر محافظة الإسكندرية: س ٢٥٣ - ٢٠٠٥، جـ ٣، ص ٤١٨، م ٦٢٧ بتاريخ ٢ جماد أول ١٢٨٤هـ / ١ سبتمبر ١٨٦٧م.

(٤٩) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٣٥٢ - ٢٠٠٥، جـ ١، ص ٦٦، م ٢٦٥٣ بتاريخ ١٠ رجب ١٢٨٠هـ / ٢١ ديسمبر ١٨٦٣م.

(٥٠) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٢٦٤ - ٢٠٠٦، ص ٣٠، م ٢٨٦ بتاريخ ١٨ رجب ١٢٨٢هـ / ٧ ديسمبر ١٨٦٥م.

(٥١) القواصة: أو القواسة، وهي كلمة عربية الأصل مشتقة من "قوس" وتعني "صاحب القوس والرامي به" فاستعارها الأتراك بمعنى حارس ثم نقلها المصريون بالنطق التركي قواص أو

غواص كما كان ينطقها الأتراك أحياناً إذ كانوا يبدلون القاف غيناً في بعض الأحوال، وكان العرب يستعملون في معناها الاصطلاحي الذي ابتدعه الأتراك كلمة مشد (انظر: عبد السميع سالم الهراوي، لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٣١٩).

(٥٢) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٣ - ٢٠٠٦، جـ ١، ص ١٦٧، م ٢٤٨ بتاريخ ١٧ رجب ١٢٨٢هـ / ٦ ديسمبر ١٨٦٥، على الرغم أنه قد نبهت الحكومة المحلية القناصل بصفة عامة في سنة ١٢٧٣هـ / ١٨٥٧م بإبلاغ رعاياهم ممن يعملون بهذه المهنة الكشف على عرباتهم، واتقان المهنة بواسطة شيخهم، أو رئيسهم منعاً لحدوث أضرار تؤثر على حياة الأهالي ( انظر: صادر القناصل بضبطية الإسكندرية، س ٠٠١١٠٥ - ٢٠٠٦، جـ ٢، ص ٢٢٠، م ٧٩٦ بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٧٣هـ / ١١ يناير ١٨٥٧م).

(٥٣) ريال فرانسة: أحد أنواع الريالات الذي تعرض لمضاربة نقدية خطيرة عندما اختلف سعره في الشام عن سعره في مصر، فكان وكلاء محمد علي يمتصونه من الشام بسعر أقل مقابل أنصاف الفضة المصرية ليعاد سبك هذه الريالات من جديد بعد إضافة ثلاثة أمثال وزن فضتها نحاساً هذا إلى أن سعر الريال الفرنسية كان في ارتفاع دائم طيلة العصر العثماني ففي سنة ١٢٠٣هـ / ١٧٨٩م وصل سعره إلى مائة نصف فضة ثم في سنة ١٢٣١هـ / ١٨١٦م زاد إلى ثلاثمائة وستين نصفاً رغم التشدد في معاقبة المتزايدين في سعره إلى حد الشنق على باب زويلة، وتعليق ريال فرانسة في أنف المخالفين (انظر: عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق، ص ٥٧٨).

(٥٤) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٣ - ٢٠٠٦، جـ ١، ص ١، م ١٣٩ بتاريخ ٢٣ ذو القعدة ١٢٨١هـ / ١٩ أبريل ١٨٦٥م.

(٥٥) نفسه: س ٠٠٠٢١٦ - ٢٠٠٥، جـ ٥، ص ٩٦٧، م ٢٢٠ بتاريخ ١٦ صفر ١٢٨٢هـ / ١١ يوليو ١٨٦٥م.

(٥٦) نفسه: س ٠٠٠٦٦٣ - ٢٠٠٦، جـ ١، ص ١٤٢، م ٢٣٤، ٢٣٨ بتاريخ ٢٨ صفر ٣ - ربيع أول ١٢٨٢هـ / ٢٣ - ٢٧ يوليو ١٨٦٥م.

(٥٧) بارة: عملة نقدية قيمتها ربع مليم، تساوي ١: ٤٠ من القرش، ولقد أطلق الأتراك على الفضة اسم "بارة" الفارسية، ويرادف اسم البارة أو الفضة في زمن الجبرتي اسم نصف فضة ومؤيدي، وقد كانت هذه العملة وسيلة مهمة لتحقيق مرونة العمليات التجارية في مصر (انظر: عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق، ص ٥٧٣).

(٥٨) وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٠٠٢٣٢٢ - ٢٠٠٥، ص ١٨٠، ١٨٦، م ١٤٦٦ بتاريخ ٢٧ ذو الحجة ١٢٧٨هـ / ٢٥ أبريل ١٨٦٢م.

(٥٩) أغا: كلمة تركية من المصدر أغعق "بمعنى سيد كبير، أو أخ كبير (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص ٢٨) وقيل إنها من الكلمة الفارسية (أفا) وتطلق في التركية كلقب مثل الرئيس، والقائد، وشيخ القبيلة، وعلى الخادم الخصى الذى يؤذن له بدخول غرف النساء (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٧) وكان هناك نوعان من الأغول الأول هو "الأغول الأندرون" وهم الخدم الخصوصيون الذين يعملون لدخل القصور، وكانوا من الصبيان غالباً، والثانى هو "الأغول ليرون" وهم الذين يعملون خارج القصور، وكانت ألقابهم فى الأصل تركية، وفى لغالب فارسية مثل الأمير آخور" وهو رئيس الاسطبلات المنوط به الإشراف على الماشية، والأخير القوجى باشى، وهو رئيس البوليس، وقد خصص لهؤلاء معاشات، وأطيان بالبلاد (انظر: عبد السميع سالم الهرلوى، المرجع السابق، ص ٢٣٠؛ حلمى أحمد شلبى، الموظفون فى مصر فى عصر محمد على، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٣٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٣٠).

(٦٠) بلوكباشى: هى من كلمة "بولوك" التركية مشتقة من المصدر "بولمك" أن يقسم، القسم أو الفوج، وبولوكات النظام كانت معروفة فى مصر إلى عهد قريب (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٤٤)، استخدم لفظ البلوك أحيانا للإشارة إلى الأوجاق، كما استخدم للإشارة إلى أقسامه، ويرأس كل بلوك رئيس من الجند عرف بالبلوك باشى (البلوكباشى) (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٧٦).

(٦١) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦١ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ٨٨، م ٢١ بتاريخ ١٦ جماد أول ١٢٨١هـ / ١٧ أكتوبر ١٨٦٤م.

(٦٢) وكالة: كانت تستخدم لتخزين المنتجات، والبضائع قبل توزيعها على دكاكين البيع بالتجزئة، أو تخزين المنتجات التي كان يعاد تصديرها للخارج أو إلى بقية أنحاء البلاد، وكانت هناك منتجات معينة يحتكر بيعها في مكان محدد بالوكالات حيث يخضع البيع لرسوم يقوم بجبايتها الملتزم. وكانت معظم الوكالات تتخصص في بيع سلعة معينة، وكانت النتيجة لهذا التخصيص أن التجار الذين كانوا من أصول إقليمية واحدة، ويعملون في تجارة معينة قد أثروا التجمع معاً بصورة طبيعية داخل الوكالات نفسها، وكانت الوكالات علاوة على دورها تستعمل مأوى للتجار الأجانب أو المصريين (انظر: أندريه ريمون، الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، الجزء الأول، ترجمة/ ناصر إبراهيم، باتسي جمال الدين، مراجعة وإشراف/ رؤوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، العدد (٨١٨)، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٢٧، ٤٢٨).

(٦٣) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٢ - ٢٠٠٦، جـ ٢، ص ١٥١، م ١٢٣ بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٨١هـ / ٢٠ مارس ١٨٦٤م.

(٦٤) نفسه: نفس السجل، ص ١٥٨، م ١٣٠ بتاريخ ٥ ذو القعدة ١٢٨١هـ / ١ أبريل ١٨٦٥م.

(٦٥) نفسه: س ٠٠٠٧٢٥ - ٢٠٠٦، جـ ١، ص ٤٠، م ١٨ بتاريخ ١٥ ربيع أول ١٢٩٦هـ / ١٤ مارس ١٨٧٩م.

(٦٦) أسرة محمد علي: ملف ٠٠٤١١٠ - ٥٠١٣، ص ٢٢٩، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٦ جماد أول ١٢٩٤هـ / ٤١ يونيو ١٨٧٧م.

(٦٧) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٣ - ٢٠٠٦، جـ ١، ص ٤٩، م ١٧٤ بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٨١هـ / ١١ أغسطس ١٨٦٤م.

(٦٨) نفسه: نفس السجل، ص ٤٦، م ٣٧ بتاريخ ٢٤ جماد أول ١٢٨٢هـ / ١٥ أكتوبر ١٨٦٥م.

(٦٩) نفسه: نفس السجل، ص ٥٣، م ٣٩ بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٢٨٢هـ / ١٦ أكتوبر ١٨٦٥م.

(٧٠) نفسه: نفس السجل، ص ٦٤، م ٥٤ بتاريخ ٥ جماد ثاني ١٢٨٢هـ / ٢٦ أكتوبر ١٨٦٥م.

(٧١) نفسه: نفس السجل، ص ٦٤، م ٥٢ بتاريخ ٢ جماد ثاني ١٢٨٢هـ / ٢٣ أكتوبر ١٨٦٥م.

(٧٢) نفسه: س ٠٠٠٦٦٦ - ٢٠٠٦، جـ ١، ص ٢٢٣، م ١٦١ بتاريخ ١٤ شوال ١٢٨٢هـ / ٢ مارس ١٨٦٦م.

(٧٣) لم تكن تعديلات الأجانب — بصفة عامة — بالشئ الجديد في عهدي سعيد باشا، والخديو إسماعيل بل كانت منتشرة بصورة كبيرة في عهد أسلافهم، ونتيجة لذلك فقد قام سعيد باشا بجمع القناصل العمومية، وأبلغهم أنه إذا تناول أجنبي على وطني، أو العكس فتجري التحقيقات الابتدائية بمحل الواقعة ثم تطبق القوانين الأهلية على الوطني، والأجنبي، وبعد ذلك يرسل إلى قنصله بإفادة التحقيق ليجري اللازم معه حسب قوانين بلده ثم ينفذ القنصل الحكم على الجاني الأجنبي، لكن تهاون سعيد باشا في تنفيذ ذلك، واكتفى بتسليم الجاني إلى قنصليته، وإخبار القنصل بما فعله الأجنبي من تعديلات على الوطني الذي صار لا يملك من أمر نفسه شيئاً، واستمر الحال على ذلك حتى عهد الخديو إسماعيل حيث أصبح الأجانب يحتكمون إلى قنصليتهم دون المحاكم الأهلية. (انظر: نجوي إسماعيل السيد، المحاكم المختلطة وأثرها في المجتمع المصري، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، قسم التاريخ، ١٩٩٩، ص ١٦٢، هامش ٤).

(٧٤) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٣ - ٢٠٠٦، جـ ١، ص ٤٩، م ١٧٧ بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٨١هـ / ٣ أغسطس ١٨٦٤م.

(٧٥) نفسه: نفس السجل، ص ٢٧، م ١٦٤ بتاريخ ٢٠ جماد أول ١٢٨١هـ / ٢١ أكتوبر ١٨٦٤م.

- (٧٦) نفسه: س ٠٠٠.٦٦١ - ٢٠٠٦، ج١، ص ١٥٢، م ٤٥ بتاريخ ٢١ جماد ثاني ١٢٨١هـ / ٢١ نوفمبر ١٨٦٤م.
- (٧٧) نفسه: س ٠٠٠.٦٦٢ - ٢٠٠٦، ج٢، ص ٨١، م ٩٦ بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٨١هـ / ٢٦ يناير ١٨٦٥م.
- (٧٨) نفسه: نفس السجل، ص ٨١، م ٩٨ بتاريخ ٢ رمضان ١٢٨١هـ / ٢٩ يناير ١٨٦٥م.
- (٧٩) نفسه: نفس السجل، ص ٨٧، م ١٠١ بتاريخ ٨ رمضان ١٢٨١هـ / ٤ فبراير ١٨٦٥م.
- (٨٠) نفسه: س ٠٠٠.٦٦٣ - ٢٠٠٦، ج١، ص ١١٩، م ٢٢٠ بتاريخ ١٢ صفر ١٢٨٢هـ / ٧ يوليو ١٨٦٥م.
- (٨١) نفسه: نفس السجل، ص ١١٩، م ٢٢٢ بتاريخ ١٥ صفر ١٢٨٢هـ / ١٠ يوليو ١٨٦٥م.
- (٨٢) نفسه: س ٠٠٠.٦٦٥ - ٢٠٠٦، ج١، ص ٦٤، م ٥٧ بتاريخ ٦ جماد ثاني ١٢٨٢هـ / ٢٧ أكتوبر ١٨٦٥م.
- (٨٣) نفسه: س ٠٠٠.٦٦٦ - ٢٠٠٦، ج٢، ص ٢٥٨، م ١٧٨ بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٨٢هـ / ١٥ مارس ١٨٦٦م.
- (٨٤) نفسه: س ٠٠٠.٦٦٦ - ٢٠٠٦، ج٢، ص ٢٦٣، م ١٨٤ بتاريخ ٣ ذو القعدة ١٢٨٢هـ / ٢٠ مارس ١٨٦٦م.
- (٨٥) نفسه: س ٠٠٠.٦٦٦ - ٢٠٠٦، ج٢، ص ٢٩١، م ٢٠١ بتاريخ ١٧ ذو القعدة ١٢٨٢هـ / ٣ أبريل ١٨٦٦م.
- (٨٦) نفسه: س ٠٠٠.٧٢٥ - ٢٠٠٦، ج١، ص ١٨٨، م ٥٦ بتاريخ ١٩ شوال ١٢٩٤هـ / ٢٧ أكتوبر ١٨٧٧م.
- (٨٧) نفسه: س ٠٠٠.٣٦٩ - ٢٠٠٥، ج١، ص ١٠١، ١٠٦، م ١٥ بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٩٦هـ / ٢٠ فبراير ١٨٧٩م.
- (٨٨) بنتو: أو بينتو، وهو نقد فرنسي يساوي ٩٥ قرشاً تركياً صاغاً (أنظر: الأب أنستاس الكرمل، النقود العربية والإسلامية وعلم النميات، الطبعة الثانية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٠٤).
- (٨٩) شلن: هو نقد إنجليزي بكسرتين يعني الدرهم الإنجليزي، وهو يساوي خمسة قروش مصرية (انظر: الأب أنستاس الكرمل، المرجع السابق، ص ٢٤٢).
- (٩٠) وارد أقاليم ضبطية الإسكندرية: س ٠٠١.٢٠٤ - ٢٠٠٦، ج٤، ص ٧٢٤، م ١٩٤ بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٨١هـ / ٤ أغسطس ١٨٦٤م.

- (٩١) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٣ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ٢٥، م ٢٠. بتاريخ ١٧ صفر ١٢٨٢هـ / ١٢ يوليو ١٨٦٥م.
- (٩٢) نفسه: س ٠٠٠٦٦٦ - ٢٠٠٦، ج ٢، ص ٢٩٦، م ٢٠٨. بتاريخ ٢٣ ذو القعدة ١٢٨٢هـ / ٩ أبريل ١٨٦٦م.
- (٩٣) نفسه: نفس السجل، ص ٣٢٨، م ٢٣٧. بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨٢هـ / ٨ أكتوبر ١٨٦٥م.
- (٩٤) نفسه: س ٠٠٠٧٢٥ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ١١، م ٤. بتاريخ ٨ صفر ١٢٩٦هـ / ٢ فبراير ١٨٧٩م.
- (٩٥) يساقجية: هي كلمة تركية بمعنى قواص، أو محافظ و(جى) أداة لاحقة للوظيفة (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص ٥٤٩)، كان معظمهم من الأتراك، وقلّة من المصريين لذا كانت وسيلة التفاهم بينهم وبين القنصل ترجماناً يكون على دراية باللغتين التركية، والعربية، وقد تركّزت مهام هؤلاء في الطواف ليلاً بمصاحبة وكيل القنصل لحراسة المنازل، والشركات، والمحلات، والحوانيت الخاصة بالنمساويين، ورعاياهم، فضلاً عن احضار البعض من هؤلاء النمساويين إلى القنصل بناء على رغبة الأخير للتحقيق معهم في مشاكل تخصهم لحلها، وكان يتم تعيين هؤلاء بصفة مؤقتة للتأكد من حسن أداء مهامهم (انظر: صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٣ - ٢٠٠٦، ج ٣، ص ٨٨، م ٢٠٤. بتاريخ ٢ محرم ١٢٨٢هـ / ٢٨ مايو ١٨٦٥، نفسه، نفس السجل، ص ١٧٧، م ٢٠٤. بتاريخ ٢١ ربيع آخر ١٢٨٢هـ / ١٣ سبتمبر ١٨٦٥م).
- (٩٦) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٧٢٥ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ١١، م ٤. بتاريخ ٨ صفر ١٢٩٦هـ / ١ فبراير ١٨٧٨م.
- (٩٧) نفسه: س ٠٠٠٦٦١ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ٤٩، م ٨. بتاريخ ٢٥ ربيع أول ١٢٨١هـ / ٢٨ أغسطس ١٨٦٤م.
- (٩٨) نفسه: س ٠٠٠٦٦٢ - ٢٠٠٦، ج ٢، ص ٨٧، م ١٠٠. بتاريخ ٤ ربيع أول ١٢٨١هـ / ٧ أغسطس ١٨٦٤م.
- (٩٩) نفسه: نفس السجل، ص ٢٣، م ٧١. بتاريخ ٢٧ ربيع أول ١٢٨١هـ / ٣٠ أغسطس ١٨٦٤م.
- (١٠٠) ليرة: وهي تعرف باسم "بيرة الحصان" نظراً لوجود صور الحصان عليها، وهي تساوي ١١٠ قروش صاغ (انظر: الأب أنستاس الكرملى، المرجع السابق، ص ٩٨، ١٠٤، ٢٠٣).
- (١٠١) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦١ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ١٠٢، م ٢٨. بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٢٨١هـ / ٢٦ أكتوبر ١٨٦٤م.
- (١٠٢) نفسه: س ٠٠٠٦٦٣ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ١١٠، م ٢٠٨. بتاريخ ٢ صفر ١٢٨٢هـ / ٢٧ يونيو ١٨٦٥م.

(١٠٣) السمسار: مفرد سماسرة، ويطلق عليهم كذلك الدالون، وتتنحصر مهمته في التوفيق بين التجار، وكتابة التعاقد بينهم، ويتقاضى السمسار عوائد على الصفقات من التجار، ولا يعين إلا بضمانة شيخ السوق، وبعد ذلك يقر الحاكم الشرعي عمله في الدلالة حيث يعطيه حجة موقعة من الحاكم الشرعي، أو أحد نوابه تفيد تقريره، وتعيينه في الدلالة، ويجمع حصيلة أجرة السماسرة شيخهم في السوق، أو القيسارية ثم تقسم بينهم بالسوية، أما إذا كان في السوق أو القيسارية، أو الوكالة سمسار واحد فإنه يستأصل لنفسه بإيراداته على أن يدفع لشيخ الطائفة ما يقرره عليه من الرسوم. أما الأسواق التي تباع فيها البضائع بالتجزئة من مأكولات، وأقمشة، وغير ذلك فلا يشترط حضور السماسرة فيها حيث اقتصر عملهم على الصفقات المتبادلة بين التجار (انظر: عبد الحميد حامد سليمان، المرجع السابق، ص ١٥٧).

(١٠٤) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٦ - ٢٠٠٦، جـ ٢، ص ٣١٥، م ٢٢٥ بتاريخ ٤ صفر ١٢٨٢هـ / ٢٩ يونيو ١٨٦٥م.

(١٠٥) نفسه، نفس السجل، ص ٣١٥، م ٢٢٦ بتاريخ ٦ صفر ١٢٨٢هـ / ١ يوليو ١٨٦٥م.

(١٠٦) نفسه، نفس السجل، ص ٣١٥، م ٢٢٧ بتاريخ ٦ صفر ١٢٨٢هـ / ١ يوليو ١٨٦٥م.

(١٠٧) نفسه: س ٠٠٠٦٦٦ - ٢٠٠٦، جـ ٢، ص ٣١٥، م ٢٢٨ بتاريخ ٦ صفر ١٢٨٢هـ / ١ يوليو ١٨٦٥م.

(١٠٨) نفسه: س ٠٠٠٦٦٦ - ٢٠٠٦، جـ ٢، ص ١١٩، م ٢١٩ بتاريخ ١٤ صفر ١٢٨٢هـ / ٩ يوليو ١٨٦٥م.

(١٠٩) نفسه: س ٠٠٠٦٦٥ - ٢٠٠٦، جـ ١، ص ٣٢، م ٣١ بتاريخ ١٩ ربيع أول ١٢٨٢هـ / ١٢ أغسطس ١٨٦٥م.

(١١٠) دناتير: جمع دينار المقصود به النقود الذهبية، وهو أول دينار عثماني ضرب في مصر عقب الفتح العثماني في عهد السلطان سليم الأول، وقد أطلق عليه اسم سلطاني، أو أشرفي، وهو امتداد للفظ الأشرفي الذي ألفه المجتمع المصري منذ عهد السلطان الأشرف برسباي سلطان الجراكسة (انظر: عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق، ص ٥٥٧).

(١١١) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٥ - ٢٠٠٦، جـ ١، ص ٦٤، م ٥٥ بتاريخ ٥ ربيع ثاني ١٢٨٢هـ / ٢٨ أغسطس ١٨٦٥م.

(١١٢) نفسه: س ٠٠٠٦٦٣ - ٢٠٠٦، جـ ٣، ص ١٧٧، م ٢٥٠ بتاريخ ٢٠ ربيع آخر ١٢٨٢هـ / ١٢ أغسطس ١٨٦٥م.

- (١١٣) نفسه: س ٠٠٠٦٦٥ - ٢٠٠٦، ج١، ص ١٠٦، م ٨٠ بتاريخ ٢ رجب ١٢٨٢هـ / ٢١ نوفمبر ١٨٦٥م.
- (١١٤) نفسه: س ٠٠٠٦٦٦ - ٢٠٠٦، ج٢، ص ٢٤١، م ١٦ بتاريخ ١٩ شوال ١٢٨٢هـ / ١٣ مارس ١٨٦٦م.
- (١١٥) نفسه: س ٠٠٠٦٦٦ - ٢٠٠٦، ج٢، ص ٢٤١، م ١٦ بتاريخ ١٩ شوال ١٢٨٢هـ / ١٣ مارس ١٨٦٦م.
- (١١٦) نفسه: نفس السجل، ص ٣٤٥، م ٢٥٨ بتاريخ ٢٣ جماد أول ١٢٨٢هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٦٥م.
- (١١٧) نفسه: نفس السجل، ص ٢١٩، م ١٥١ بتاريخ ٦ شعبان ١٢٨٢هـ / ٢٥ ديسمبر ١٨٦٥م.
- (١١٨) نفسه: س ٠٠٠٦٦٣ - ٢٠٠٦، ج١، ص ١١٠، م ٢٠٨ بتاريخ ٢ صفر ١٢٨٢هـ / ٢٧ يونيو ١٨٦٥م.
- (١١٩) نفسه: س ٠٠٠٦٦٥ - ٢٠٠٦، ج١، ص ١٧٨، م ١٢٩ بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٨٢هـ / ٨ يناير ١٨٦٦م.
- (١٢٠) نفسه: س ٠٠٠٦٦٥ - ٢٠٠٦، ج١، ص ٤، م ١ بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٨٢هـ / ٦ فبراير ١٨٦٦م.
- (١٢١) نفسه: س ٠٠٠٦٦٦ - ٢٠٠٦، ج١، ص ٢٠٩، م ١٤٧ بتاريخ ٢٥ رمضان ١٢٨٢هـ / ١٠ فبراير ١٨٦٦م.
- (١٢٢) نفسه: نفس السجل، ص ٢٥٨، ٢٦٣، م ١٨١ بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٨٢هـ / ١٧ مارس ١٨٦٦م، أنظر الملحق رقم (١).
- (١٢٣) نفسه: نفس السجل، ص ٢٧٦، م ١٩٥ بتاريخ ٨ ذو القعدة ١٢٨٢هـ / ١ أبريل ١٨٦٦م.
- (١٢٤) نفسه: س ٠٠٠٦٦٣ - ٢٠٠٦، ج١، ص ١٢٥، م ٢٢٣ بتاريخ ١٥ ذو القعدة ١٢٨٢هـ / ٢ أبريل ١٨٦٦م.
- (١٢٥) نفسه: س ٠٠٠٦٦٣ - ٢٠٠٦، ج١، ص ١٢٥، م ٢٢٤ بتاريخ ١٦ ذو القعدة ١٢٨٢هـ / ٢ أبريل ١٨٦٦م.
- (١٢٦) نفسه: نفس السجل، ص ١٢٦، ٢٦٣، م ٢٢٩ بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١٢٨٢هـ / ٦ أبريل ١٨٦٦م.
- (١٢٧) نفسه: س ٠٠٠٦٦٨ - ٢٠٠٦، ج١، ص ١٥٧، م ٥٢ بتاريخ ١٤ جماد ثاني ١٢٨٣هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٦٦م.



- (١٢٨) نفسه: س ٧٢٥ - ٢٠٠٦، ص ١٥٤، م ٤٠ بتاريخ ٩ شعبان ١٢٩٦هـ / ٢٩ يوليو ١٨٧٩ م.
- (١٢٩) وارد الدواوين والأقاليم بضبطية الإسكندرية: س ١١٠٥ - ٢٠٠٦، ج ٢، ص ١٩٣، م ٣٦ بتاريخ ٢ جماد أول ١٢٧٣هـ / ٢٩ ديسمبر ١٨٥٦ م.
- (١٣٠) وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٢٣٢٢ - ٢٠٠٥، ص ١٥٢، م ٤٤٨ بتاريخ ٤ رمضان ١٢٧٨هـ / ٥ مارس ١٨٦٢ م.
- (١٣١) بالة: تساوى ٦٢٠ رطلاً (انظر: محمد فهمي لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، مطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٩٦١، ص ٧٤، هامش ١).
- (١٣٢) صادر محافظة الإسكندرية: س ٢١٦ - ٢٠٠٥، ج ٥، ص ٩١٤، م ١٠٥ بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٨٢هـ / ٢٠ يوليو ١٨٦٥ م.
- (١٣٣) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٦٦٥ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ١٤٠، م ٨٩ بتاريخ ٣٠ ربيع أول ١٢٨٢هـ / ٢٣ أغسطس ١٨٦٥ م.
- (١٣٤) نفسه: نفس السجل، ص ٨٠، م ٦٥ بتاريخ ١٢ جماد ثاني ١٢٨٢هـ / ٢ نوفمبر ١٨٦٥ م.
- (١٣٥) نفسه: نفس السجل، ص ٨٠، م ٦٦ بتاريخ ١٧ جماد ثاني ١٢٨٢هـ / ٨ نوفمبر ١٨٦٥ م.
- (١٣٦) نفسه: س ٧٢٥ - ٢٠٠٦، ص ١٨٨، م ٥٥ بتاريخ ١٦ شوال ١٢٩٤هـ / ٢٤ أكتوبر ١٨٧٧ م.
- (١٣٧) نفسه: نفس السجل، ص ٦٨، م ١٩ بتاريخ ٢ ربيع أول ١٢٩٦هـ / ٢٤ فبراير ١٨٧٩ م.
- (١٣٨) نفسه: نفس السجل، ص ٩٨، م ٢٩ بتاريخ ٣١ جماد أول ١٢٩٦هـ / ٨ مايو ١٨٧٩ م.
- (١٣٩) نفسه: س ٦٦٢ - ٢٠٠٦، ج ٢، ص ١٧٦، م ١٣٨ بتاريخ ٢٢ ذو القعدة ١٢٨١هـ / ٨ أبريل ١٨٦٥ م.
- (١٤٠) نفسه: س ٦٦٣ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ١، م ١٤٢ بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٨١هـ / ١٥ أبريل ١٨٦٥ م.
- (١٤١) نفسه: س ٦٦٣ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ١٢٥، م ٢٢٨ بتاريخ ١٨ صفر ١٢٨٢هـ / ١١ يوليو ١٨٦٥ م.
- (١٤٢) نفسه: نفس السجل، ج ١، ص ١٥٣، م ٢٤٢ بتاريخ ٩ ربيع آخر ١٢٨٢هـ / ١ سبتمبر ١٨٦٥ م.
- (١٤٣) نفسه: س ٦٦٥ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ٣٢، م ٠٣ بتاريخ ١٩ جماد أول ١٢٨٢هـ / ١٠ أكتوبر ١٨٦٥ م.

(١٤٤) نفسه: س ٢٠٠٦٦٥-٢٠٠٦، ج١، ص٤٦، م ٣٢ بتاريخ ١٩ جماد أول ١٢٨٢هـ/١٠ أكتوبر ١٨٦٥م.

(١٤٥) نفسه: س ٢٠٠٦٦٤-٢٠٠٦، ص٢٤، م ٢٨٠ بتاريخ ١٣ رجب ١٢٨٢هـ/٢ ديسمبر ١٨٦٦م.

(١٤٦) نفسه: س ٢٠٠٦٦٥-٢٠٠٦، ج١، ص١٥٨، م ١١٣ بتاريخ ٨ شعبان ١٢٨٢هـ/٢٧ ديسمبر ١٨٦٦م.

(١٤٧) نفسه: س ٢٠٠٦٦٦-٢٠٠٦، ج٢، ص٢١٩، م ١٥٠ بتاريخ ٥ شوال ١٢٨٢هـ/٢١ فبراير ١٨٦٦م.

(١٤٨) نفسه: س ٢٠٠٦٠١-٢٠٠٦، ج١، ص٩، م ٤ بتاريخ ٨ محرم ١٢٧٢هـ/٢٠ سبتمبر ١٨٥٥م.

(١٤٩) نفسه: س ٢٠٠٦٦٣-٢٠٠٦، ج٣، ص١٧٧، م ٢٥٢ بتاريخ ٢١ ربيع آخر ١٢٨٢هـ/١١ سبتمبر ١٨٦٥م.

(١٥٠) نفسه: س ٢٠٠٦٦٦-٢٠٠٦، ج٢، ص٣٣٨، م ٢٥٥ بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٢٨٢هـ/١٦ أكتوبر ١٨٦٥م.

(١٥١) نفسه: نفس السجل، ص٢٩٦، م ٢٠٦ بتاريخ ٢٣ ذو القعدة ١٢٨٢هـ/٩ أبريل ١٨٦٦م.

(١٥٢) نفسه: س ٢٠٠٦١١٠٥-٢٠٠٦، ج٢، ص ١٦٩، م ٥٨١ بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٢٧٣هـ/١٥ نوفمبر ١٨٥٦م.

(١٥٣) نفسه: س ٢٠٠٦٦٣-٢٠٠٦، ص ١٤٢، م ٢٣٥ بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٨٢هـ/٢٤ يوليو ١٨٦٥م.

(١٥٤) نفسه: س ٢٠٠٦٦٦-٢٠٠٦، ج٢، ص ٢٤٧، م ١٧٤ بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٨٢هـ/١٢ مارس ١٨٦٦م.

(١٥٥) وضعت الحكومة المصرية عدة قوانين بشأن تأجير الأجانب للمنازل أو العنابر، أو المحلات، أو المخازن، والتي جاء مضمونها لا يجوز لصاحب ملك أو مستأجر أصلي من الآن فصاعداً أن يؤجر لغيره أو من باطنه منزلاً أو حانوتاً، أو مخزناً لأجنبي دون الرجوع إلى تدوين كافة بياناته الشخصية، والوظيفية وديانته، بمعرفة من شيخ الحارة ليتمكن الإبلاغ بها للضبطية وقت اللزوم، وأن يتم تدوين عقود الإيجار بالضبطية منعاً لحدوث أى خلافات بين الطرفين، (انظر: فيليب بن يوسف جلال، المصدر السابق، مجلد ١، ص ١٣٠) مع الالتزام بدفع الأجرة فى ميعادها، والمدة المحددة للإيجار، وإصلاح ما تلف إذا كان المتسبب فيها هو المستأجر، أما إذا كان السبب فى ذلك هو

المالك فعليته إصلاحها، كذلك عدم إنشاء أو تعديل أى شئ بالمنشآت دون إذن المالك حتى لا يعتبر مخالفة تحاسب عليها الحكومة (انظر: صادر القناصل بضبطية الإسكندرية، س ٢٦٥-٢٠٠٦، ج١، ص ٥٣، م ٤٠ بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٢٨٢هـ/ ١٦ أكتوبر ١٨٦٥؛ وارد القناصل بضبطية الإسكندرية، س ٢٣٦٢-٢٠٠٥، ج١، ص ١٤، م ٢٨٠٩ بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٨٨هـ/ ١١ أكتوبر ١٨٧١م).

(١٥٦) بيت المال: هو المكان الذى تحفظ فيه تركة الميت الذى لا وارث له، أو لم يعين له وارث عند وفاته، وإذا لم يظهر لهذه التركة وارث خلال خمس سنوات تؤول ملكيتها إلى بيت المال، وإن لم يظهر لها وارث أخذ بيت المال عن التركة واحد على أربعين من قيمتها نظير حفظها، وكان المسئول عن ذلك أمين بيت المال، وذلك طبقاً لقانون نامة مصر (انظر: Shaw, S.J., Administrative organization and development of Ottoman Egypt (1517-1798) Princeton, New jersey, (1962, pp171,172)؛ عفاف مسعد السيد العبد: دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر (1517-1798) سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٤٠ هامش ٥٤).

(١٥٧) صاغقول أغاسى: هى رتبة عسكرية تعنى رئيس الجناح الأيسر، أو معاون اليسار، وتختصر إلى صول (انظر: عبد السميع سالم الهراوى، المرجع السابق، ص ٢٣٩، مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية "دراسة فى تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثمانى لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية" من خلال الآثار والوثائق والمحفوظات (١٥١٧-١٩٢٤م) دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٨٨).

(١٥٨) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ص ٢١، م ٥ بتاريخ ٤ صفر ١٢٧٢هـ/ ١٦ أكتوبر ١٨٥٥م.

(١٥٩) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٣٢٢-٢٠٠٥، ج١، ص ٧٨، م ٢٥٦٣ بتاريخ ١٦ جماد آخر ١٢٧٨هـ/ ١٩ ديسمبر ١٨٦١م.

(١٦٠) نفسه: س ٢٣٥٢-٢٠٠٥، ج١، ص ٥٠، م ٢٤٦٤ بتاريخ ١١ جماد آخر ١٢٨٠هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٨٦٣م.

(١٦١) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ص ١٤٢، م ٢٣٦ بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٨٢هـ/ ٢٤ يوليو ١٨٦٥م.

(١٦٢) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٣٦٢-٢٠٠٥، ج١، ص ١٤، م ٢٨٠٩ بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٨٢هـ/ ١٥ ديسمبر ١٨٦٥م.

(١٦٣) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ج١، ص ٢٤، م ٣ بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٨٢هـ / ٧ فبراير ١٨٦٦م.

(١٦٤) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ج٣، ص ١٨٠، م ٢٥٦ بتاريخ ٢٤ ربيع آخر ١٢٨٨هـ / ١٣ يوليو ١٨٧١م.

(١٦٥) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ج١، ص ١١٢، م ٤١ بتاريخ ٣٠ جماد أول ١٢٨٣هـ / ١٠ أكتوبر ١٨٦٦م.

(١٦٦) نفسه: نفس السجل، ص ١٦٢، م ٥٤ بتاريخ ١٧ جماد ثاني ١٢٨٣هـ / ٢٧ أكتوبر ١٨٦٦م.

(١٦٧) نفسه: نفس السجل، ص ١١٢، م ٤٠ بتاريخ ٣٠ جماد أول ١٢٨٣هـ / ١٠ أكتوبر ١٨٦٦م.

(١٦٨) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ج٢، ص ٨١، م ٩٧ بتاريخ غرة رمضان ١٢٨١هـ / ٢٨ يناير ١٨٦٥م.

(١٦٩) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ص ١١٠، م ٢١٠ بتاريخ ٤ صفر ١٢٨٢هـ / ٢٩ يونيو ١٨٦٥م.

(١٧٠) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ص ١١٠، م ٢١١ بتاريخ ٤ صفر ١٢٨٢هـ / ٢٩ يونيو ١٨٦٥م.

(١٧١) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ص ٧١، م ١٨٧، بتاريخ ١٤ محرم ١٢٨٢هـ / ٩ يونيو ١٨٦٥م.

(١٧٢) نفسه: نفس السجل، ص ١١٠، م ٢١١ بتاريخ ٤ صفر ١٢٨٢هـ / ٢٩ يونيو ١٨٦٥م.

(١٧٣) نفسه: نفس السجل، ص ١، م ١٤٣ بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٨٢هـ / ٢٩ أبريل ١٨٦٦م.

(١٧٤) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ج١، ص ١٩، م ٦ بتاريخ ٣ شعبان ١٢٩٠هـ / ٢٦ سبتمبر ١٨٧٣م.

(١٧٥) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ج١، ص ٥٣، م ٤٠ بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٢٨٢هـ / ١٦ أكتوبر ١٨٦٥م.

(١٧٦) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ج٢، ص ٤، م ٦٣ بتاريخ ٢ رجب ١٢٨٣هـ / ١٠ نوفمبر ١٨٦٦م.

(١٧٧) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ج٢، ص ٢٤٧، م ١٧٦ بتاريخ ٢ شوال ١٢٨٦هـ / ٥ يناير ١٨٧٠م.

(١٧٨) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ج٢، ص ١٠٨، م ٧٢، ٢٨ بتاريخ ٩-٢١ جماد أول ١٢٧٢هـ / ٢٩-١٧ يناير ١٨٥٦م.

(١٧٩) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ص ٣١٥، م ٢٢٢ بتاريخ ٦ جماد أول ١٢٨٢هـ / ٢٧ سبتمبر ١٨٥٦م.

(١٨٠) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ص ٨٠، م ٦٧ بتاريخ ١٧ جماد ثاني ١٢٨٢هـ / ٧ نوفمبر ١٨٦٥م.

(١٨١) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ج ١، ص ٣٢، ٢٩ بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٨٢هـ / ٢٨ سبتمبر ١٨٦٥م.

(١٨٢) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ص ٢٧٦، م ١٩٤ بتاريخ ٨ ذو القعدة ١٢٨٢هـ / ٢٥ مارس ١٨٦٦م.

(١٨٣) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ج ١، ص ٧٨، م ١٧ بتاريخ ١١ جماد أول ١٢٨١هـ / ١٢ أكتوبر ١٨٦٤، نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ص ٢٤، م ٢٨٢ بتاريخ ١٣ رجب ١٢٨٢هـ / ٢ ديسمبر ١٨٦٥م.

(١٨٤) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ص ٥٣، م ٤٤ بتاريخ ٢٧ جماد أول ١٢٨٢هـ / ١٨ أكتوبر ١٨٦٥م، نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ص ٨، م ٢٧١ بتاريخ ٧ رجب ١٢٨٢هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٦٥ م

(١٨٥) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ص ٢٥٨، م ١٧٩ بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٨٢هـ / ١٦ مارس ١٨٦٦م.

(١٨٦) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ج ٢، ص ٣٤٥، م ٢٥٨ بتاريخ ٢٣ جماد أول ١٢٨٢هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٦٥م، نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ص ١٢٠، م ٣٧ بتاريخ ٢٦ جماد ثاني ١٢٩٦هـ / ١٧ يونيو ١٨٧٩م.

(١٨٧) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ج ٢، ص ١٧، ١٢، م ٦٨، ١١٥ بتاريخ ٢١ رجب - ٨ شوال ١٢٨١هـ / ٢٠ ديسمبر ١٨٦٤-١٣ مارس ١٨٦٥م، نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ج ٤، ص ٨، م ٢٧١ بتاريخ ٧ رجب ١٢٨٢هـ / ٢٧ نوفمبر ١٨٦٥م، محكمة إسكندرية الشرعية: الشهادات، س ١٠٢٩-٠٠٠٠٦، ص ٢٩٠، م ٨١ بتاريخ ١٢ محرم ١٢٩٠هـ / ١٢ مارس ١٨٧٣م.

(١٨٨) نفسه: س ٢٠٠٦-٢٠٠٦، ج ٤، ص ٢٤، م ٢٨٢ بتاريخ ١٣ رجب ١٢٨٢هـ / ٢ ديسمبر ١٨٦٥م، م ١٠٨٨ بتاريخ ٢٢ ذو القعدة ١٢٨١هـ / ١٨ أبريل ١٨٦٥م.

(١٨٩) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٠٠٢-٢٠٠٠، ج ١، ص ٧٦، م ٢١٩ بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٨٠هـ / ٢٢ يناير ١٨٦٤م، أنظر الملحق رقم (٢).

(١٩٠) نفسه: نفس السجل، ص ١٥٤، م ١٠٨٨ بتاريخ ٢٢ ذو القعدة ١٢٨١هـ / ١٨ أبريل ١٨٦٥م.

(١٩١) بصفة عامة سمح للأجانب منذ عهد محمد علي بتملك الأراضي في مصر، وهو أمر شاذ في الدولة العثمانية حيث كان غير مسموح للأجانب بامتلاك أراضٍ داخل أملاك هذه

الدولة، وجرى العرف أن تسوى المنازعات الخاصة بالأراضي، والعقارات، واستمر هذا الوضع حتى سنة ١٢٦٧هـ/ ١٨٥٠م حيث استأثرت المحاكم القنصلية بالنظر في جميع المنازعات الخاصة بتلك الأراضي، والعقارات، وفي صفر ١٢٨٤هـ/ يونيو ١٨٦٨م صدر قانون أباح للأجانب رسمياً تملك العقارات في الولايات العثمانية بشرط خضوعهم للضرائب، والأعباء التي يخضع لها الرعايا العثمانيون، ولكن بتحويل المحاكم القنصلية حق النظر في تلك المنازعات أصبحت العقارات المصرية يطبق عليها سبعة عشر قانوناً، وهي قوانين الدول صاحبة الامتيازات (انظر: أحمد الشربيني، تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠-١٩١٤، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٨٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٦١).

(١٩٢) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٠٠٦٦٣-٢٠٠٦، ج ٣، ص ٤٣، م ١٦٩ بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٢٨١هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٨٦٤ م؛ وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٠٠٣٥٥-٢٠٠٥، ج ١، ص ٩٧، م ٤٣٠٥ بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٨٢هـ/ ١ يناير ١٨٦٦م، محكمة الإسكندرية الشرعية: مبيعات، س ٢٠٠٥٨-١٠٢٩، ص ٢٩٦-٢٩٨، م ٢٨٦ بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٨٤هـ/ ٩ يناير ١٨٦٨م.

(١٩٣) كانت الحكومة المصرية قد وضعت شروطاً إلى جانب القوانين السابقة فيما يتعلق بهذا النوع من الأملاك مضمونها لا بد من حصول ترخيص من القنصل بذلك، مع تقديم جداول بأسماء النزلاء إلى مشايخ الحارات لتقديمها للضبطية لإجراء التحريات عنهم، والتأكد من استقامتهم مع استخدامهم دفاتر مخصوصة منمرة ومختومة من قلم ضبط، وربط الأجانب الموجود بالضبطية يقيدون فيها أسماء النزلاء، ومدة وجودهم بها، ويتم الاطلاع على هذه الدفاتر أسبوعياً من قبل مأمور الضبطية، مع التفتيش على هذه اللوكاندات من قبل معاون الضبطية من وقت لآخر منعاً لحدوث مخالفات بها، وإذا حدث عكس ذلك يصير إغلاقها مع مجازاتهم قانوناً (انظر: فيليب بن يوسف جلال، المصدر السابق، مجلد ١، ص ١٢٨، ١٢٩).

(١٩٤) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٠٠٦٦٣-٢٠٠٦، ج ٣، ص ٤٣، م ١٦٩ بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٢٨١هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٨٦٤م، نفسه، نفس السجل، ص ٤٩، ١٧٨ بتاريخ ٢ محرم ١٢٨٢هـ/ ٢٨ مايو ١٨٦٥م.

(١٩٥) نفسه: س ٢٠٠٦٦١-٢٠٠٦، ج ١، ص ١٣٦، م ٤٤٠ بتاريخ ٥٧٨ بتاريخ ١٠ جماد ثاني ١٢٨١هـ/ ١٠ نوفمبر ١٨٦٤م.

(١٩٦) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٠٠٣٥٢-٢٠٠٥، ج ١، ص ١٥٤، ١٠٨٨ بتاريخ ٢٢ ذو القعدة ١٢٨١هـ/ ١٨ أبريل ١٨٦٥م.

(١٩٧) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٤-٢٠٠٦، جـ ٤، ص ٢٨، م ٢٧٣ بتاريخ ٨ رجب ١٢٨٢هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٨٦٥م، إلزامت الحكومة المصرية المالك بنفس الشروط التي طبقت على اللوكاندات.

(١٩٨) بك: تعنى كبير، أو أمير، أو حاكم، أو رئيس، أو آمر (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص ١٥٥؛ جلال يحيى، مصر الحديثة ١٥١٧-١٨٠٥، دار المعارف، الإسكندرية ١٩٨٢، ص ١٦٧).

(١٩٩) صادرة القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٦-٢٠٠٦، ط ٢، ص ٣٠٤، م ٢١٤ بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٨٢هـ/ ١٥ أبريل ١٨٦٦م.

(٢٠٠) الفراع: المقصود به هنا ذراع المساحة وهو يساوى ٦٦ سم (انظر: فالترهنتس، المكايل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المترى، ترجمة دكتور/ كامل العسيلي، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠، ص ٨٩).

(٢٠١) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٥٥-٢٠٠٥، جـ ١، ص ١٣٠، م ٥٠٠ بتاريخ ٤ شوال ١٢٨٢هـ/ ٢٠ فبراير ١٨٦٦م؛ محكمة الإسكندرية الشرعية: مبايعات، س ٠٠٢٠٦١-١٠٢٩، ص ٧٧، ٧٨، م ٧١ بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٨٦هـ/ ١٠ مايو ١٨٦٩م.

(٢٠٢) الجنيه الاسترليني: نتيجة لارتباك العملة في عهد الخديو إسماعيل بسبب قلة الكمية التى تسك منها العملة المصرية لاسيما الجنيه المصرى، انتشرت العملة الأجنبية لاسيما الجنيه الاسترليني (الإنجليزى) وراجت سوقها، وهى نقود رديئة تطرد من سوق النقود الجيدة لأن الناس فى معاملاتهم يحتفظون بالنقود الجيدة التى يكثر عيارها، ولذلك تكثر النقود الرديئة فى السوق فزادت الأمور المالية تعقيداً خاصة، وأن أقساط الديون كان يجب أدائها بالنقود الجيدة. لكن مع صدور المرسوم فى ٢٦ صفر ١٣٠٥هـ/ ١٣ نوفمبر ١٨٨٧م اعتبر وحدة النقود المصرية هى الجنيه المصرى الذهبى مع سك عملة فضية، وبرونزية، ونيكلية من الفئات الصغيرة تساعد حركة التداول بين الناس مع الاحتفاظ بثلاثة أنواع من النقود الأجنبية وهى الجنيه الإنجليزى، وسعره سبعة وتسعون ونصف قرش إلى جانب الجنيه الفرنسى والتركى (انظر: أمين مصطفى عفيفى عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٤، ص ٣٢٧-٣٢٩).

(٢٠٣) محكمة الإسكندرية الشرعية: مبايعات، س ٠٠٢١٥١-١٠٢٩، ص ٢٢٥-٢٢٦، م ٦٣١ بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٨٦هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٨٦٩م.

- (٢٠٤) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٣٦٢-٠٠٢٠٠٥، جـ ١، ص ٥٣، م ٣٤٠٥ بتاريخ ٤ شوال ١٢٨٨هـ / ١٧ ديسمبر ١٨٧١م.
- (٢٠٥) محكمة الإسكندرية الشرعية مبيعات، س: ٢١٥٦-٠٠٢٩، ص ٣٨١-٣٨٣، م ٣٨٦ بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٨٩هـ / ١٦ نوفمبر ١٨٧٢م؛ نفسه: س ٢١٦١-٠٠٢٩، ص ١٤٢، ١٤١، م ٥٠٢ بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٩١هـ / ٢٧ سبتمبر ١٨٧٤م.
- (٢٠٦) نفسه: مبيعات، س ٢١٥٨-٠٠٢٩، ص ٣٠٠، ٣٠١، م ٢٦٥ بتاريخ ١٩ رجب ١٢٩٠هـ / ١٢ سبتمبر ١٨٧٣م.
- (٢٠٧) القيراط: يساوى اليوم ١/ ٢٤ فدان أو ١٧٥٠٣٥ متر مربع (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص ٩٨).
- (٢٠٨) محكمة الإسكندرية الشرعية: مبيعات، س ٢١٥٩-٠٠٢٩، ص ٥٤، ٥٥، م ٤٠٤ بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٩٠هـ / ٧ أكتوبر ١٨٧١م.
- (٢٠٩) نظراً لكثرة إقبال بعض النمساويين ورعاياهم على شراء أراضي بهذا الخط لبناء مساكن للإيجار لأهمية موقعه بالنسبة لأحياء الإسكندرية فقد اهتموا بتقديم شكوى إلى مجلس الأورناتو، والتنظيم المسئول عن المنشآت، والطرق عندما تم إغلاق الطرق بهذا الخط لفترة طويلة للإصلاحات مما يعيق من حركة التنقل ويؤثر على مشروعاتهم فكلفوا شركة وكلايوى أخوان Waklaiwy Brother's Company النمساوية للفهم مع الحكومة فى سرعة إنجاز هذه الإصلاحات على يدها حل هذه المشكلة (انظر: وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س: ٢٣١٩-٠٠٢٠٠٥، ص ١١٢، ١٥٢، م ٦٥٩، ١٠٣٥ بتاريخ ٢ شوال - ٢٠ ذو القعدة ١٢٨٠هـ / ١١ مارس - ١٩ أبريل ١٨٦٤م).
- (٢١٠) محكمة الإسكندرية الشرعية: مبيعات، س ٢١٥٩-٠٠٢٩، ص ٢٣٥، ٢٣٦، م ٥٨٠ بتاريخ ٧ ربيع أول ١٢٩١هـ / ٢٤ أبريل ١٨٧٤م.
- (٢١١) نفسه: مبيعات س ٢٢٥٦-٠٠٢٩، ص ٣٨، ٣٩، م ١٦ بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٦هـ / ٢١ نوفمبر ١٨٧٩م.
- (٢١٢) نفسه: مبيعات، س ٢٠٥٣-٠٠٢٩، ص ٢٤٢، ٢٤٣، م ٢٣٨ بتاريخ ١٢ رجب ١٢٨١هـ / ١١ ديسمبر ١٨٦٤م.
- (٢١٣) نفسه: نفس السجل، ص ٢٤٣، ٢٤٤، م ٢٣٩ بتاريخ ١٢ رجب ١٢٨١هـ / ١١ ديسمبر ١٨٦٤م.
- (٢١٤) نفسه: نفس السجل، ص ٢٤٥، ٢٤٠، م ٢٤٠ بتاريخ ١٢ رجب ١٢٨١هـ / ١١ ديسمبر ١٨٦٤م.



- (٢١٥) نفسه: نفس السجل، ص ٢٤٦، ٢٤٥، م ٢٤١ بتاريخ ١٤ رجب ١٢٨١هـ / ١٣ ديسمبر ١٨٦٤م.
- (٢١٦) نفسه: مبيعات، س ٢٠٥٤-٠٠٢٩، ص ٢١٠، ٢١١، م ١٧٩ بتاريخ ١٨ جماد أول ١٢٨٢هـ / ٩ أكتوبر ١٨٦٥م.
- (٢١٧) نفسه: مبيعات، س ٢١٥٣-٠٠٢٩، ص ٣٥٨، م ٨١٨ بتاريخ ربيع أول ١٢٨٨هـ / ٢ يونيو ١٨٧١م.
- (٢١٨) نفسه: مبيعات، س: ٢١٥٤-٠٠٢٩، ص ١٨١، ١٨٢، م بتاريخ ١٢ جماد أول ١٢٨٨هـ / ٣٠ يوليو ١٨٧١م.
- (٢١٩) نفسه: مبيعات، س: ٢١٥٦-٠٠٢٩، ص ٣١٢، ٣١٣، م ٣١٠ بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٨٨هـ / ٢ أغسطس ١٨٧١م.
- (٢٢٠) نفسه: مبيعات، س: ٢١٥٥-٠٠٢٩، ص ٦٠-٦٢، م ٤٥٤ بتاريخ ١١ شعبان ١٢٨٨هـ / ٢٦ أكتوبر ١٨٧٠م.
- (٢٢١) نفسه: نفس السجل، ص ٥٩، م ٤٥١ بتاريخ ٩ شوال ١٢٨٨هـ / ٢ يناير ١٨٧١م.
- (٢٢٢) نفسه: مبيعات، س: ٢١٥٦-٠٠٢٩، ص ٨، ٧، م ٤ بتاريخ ١٤ جماد أول ١٢٨٩هـ / ٢٠ يوليو ١٨٧٢م.
- (٢٢٣) نفسه: نفس السجل، ص ٣١٢، ٣١٣، م ٣١٠ بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٨٨هـ / ٢ أغسطس ١٨٧١م.
- (٢٢٤) نفسه: نفس السجل، ص ٣٢٧، ٣٢٨، م ٣٢٨ بتاريخ ١٠ جماد أول ١٢٨٨هـ / ٢٨ يوليو ١٨٧١م.
- (٢٢٥) نفسه: مبيعات، س ٢١٥٦-٠٠٢٩، ص ٣٥٦، ٣٥٧، م ٣٥٩ بتاريخ ١٨ جماد أول ١٢٨٩هـ / ٢٤ يوليو ١٨٧٢م.
- (٢٢٦) نفسه: مبيعات، س ٢١٥٥-٠٠٢٩، ص ٣١٣، ٣١٤، م ٦٩٧ بتاريخ ١٨ ربيع ثانى ١٢٨٩هـ / ٢٥ يونيو ١٨٧٢م.
- (٢٢٧) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٦٦٣-٠٠٠٦، ص ٢٧، م ١٦٠ بتاريخ ٨ جماد أول ١٢٨١هـ / ٩ أكتوبر ١٨٦٤م. طبقت نفس الشروط التى فرضت على اللوكاندات، والمساكن، على المحلات، والتى أشرنا لها من قبل على اعتبار إنها جزء من المنشآت العقارية الاستثمارية لهم بالبلاد.
- (٢٢٨) محكمة الإسكندرية الشرعية: مبيعات، س: ٢٠٥٢-٠٠٢٩، ص ٧٩، ٨٠، م ٧٢ بتاريخ ٤ صفر ١٢٨٢هـ / ٢٩ يونيو ١٨٦٥م.

- (٢٢٩) نفسه: مبيعات: س ٠٠٢٠٦١ - ١٠٢٩، ص ٢٨١، ٢٨٢، م ٢٦٦ بتاريخ غرة ربيع ثانى ١٢٨٦هـ/ ١١ يوليو ١٨٦٩م.
- (٢٣٠) نفسه: س ٠٠٢١٥٥ - ١٠٢٩، ص ٢٤٧، ٢٤٨، م ٦٣٠ بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٢٨٩هـ/ ٢٢ مايو ١٨٧٢م.
- (٢٣١) نفسه: مبيعات س ٠٠٢١٥٦ - ١٠٢٩، ص ٢٥٧، ٢٥٦، م ٢٥٣ بتاريخ ٤ رمضان ١٢٨٩هـ/ ٥ نوفمبر ١٨٧٢م.
- (٢٣٢) نفسه: مبيعات، س ٠٠٢١٥٨ - ١٠٢٩، ص ٣٠٣، ٣٠٤، م ٢٦٧ بتاريخ ١٧ صفر ١٢٩٠هـ/ ١٦ أبريل ١٨٧٣م.
- (٢٣٣) نفسه: اشهادات: س ٠٠٠٠٠٧ - ١٠٢٩، ص ١٠، ١١، م ٣١ بتاريخ ١٤ صفر ١٢٩١هـ/ ٢ أبريل ١٨٧٤م.
- (٢٣٤) نفسه: مبيعات، س: ٠٠٢٢٥٣ - ١٠٢٩، ص ٢٣٩، ٢٤٠، م ٢١٧ بتاريخ ١٤ ربيع ثانى ١٢٩٦هـ/ ٧ أبريل ١٨٧٩م.
- (٢٣٥) نفسه: مبيعات، س: ٠٠٢٢٥٥ - ١٠٢٩، ص ٤١، ٤٢، م ٣٧ بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٩٦هـ/ ٩ أغسطس ١٨٧٩م.
- (٢٣٦) نفسه: مبيعات، س: ٠٠٢٠٦٠ - ١٠٢٩، ص ١٢٩، ١٣٠، م ١١٥ بتاريخ ٣ شعبان ١٢٨٥هـ/ ١٩ نوفمبر ١٨٦٨م.
- (٢٣٧) نفسه: مبيعات، س: ٠٠٠٠٠٦ - ١٠٢٩، ص ١١٨، م ٣٣١ بتاريخ ١٩ محرم ١٢٨٧هـ/ ٢١ أبريل ١٨٧٠م.
- (٢٣٨) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٢٢ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ٢٦، م ٣١٢٩ بتاريخ ١٧ جماد آخر ١٢٨٧هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٧٠م.
- (٢٣٩) صادر محافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٣٦١ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ٤٠، م ١٤ بتاريخ ١٣ محرم ١٢٩٠هـ/ ١٣ مارس ١٨٧٣م.
- (٢٤٠) محكمة الإسكندرية الشرعية: مبيعات، س: ٠٠٢١٦٠ - ١٠٢٩، ص ٣١٣، ٣١٤، م ٢٩٦ بتاريخ ٨ رمضان ١٢٩٠هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٨٧٣م.
- (٢٤١) نفسه: مبيعات، س: ٠٠٢١٥٨ - ١٠٢٩، ص ٣٥٧، ٣٥٨، م ٣١٨ بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٩٠هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨٧٣م.
- (٢٤٢) نفسه: مبيعات، س ٠٠٢١٦١ - ١٠٢٩، ص ٣٩٣، ٣٩٥، م ٧٤٠ بتاريخ ٧ رجب ١٢٩٢هـ/ ٩ أغسطس ١٨٧٥م.
- (٢٤٣) نفسه: مبيعات، س: ٠٠٢٢٥٤ - ١٠٢٩، ص ٣٠٧، ٣٠٨، م ٦٨٦ بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٩٦هـ/ ٢ سبتمبر ١٨٧٩م.

(٢٤٤) أسكلة: وهى كلمة إيطالية بمعنى "سلم"، والمقصود بها بالعرف البحرى السلم الثابت، أو المتحرك الذى يستخدم فى المراكب، والسفن لوصل أقسام بعضها ببعض المراكب المجاورة، أو للهبوط من السفينة إلى البر، ولقد وسع المعنى حتى شمل الميناء الذى يرقى إليه سلم السفينة، وكلمة "سكالاً" الإيطالية تقابل بالفرنسية Echelle وقد حاول بعضهم ترجمتها إلى العربية "يسلم" فأطلقوا على الثغور الممتدة على شاطئ البحر الشرقى، والجنوبى الشرقى بما فيها موانئ جزر بحر إيجيه اسم "سلام الشرق" وإن ذهب بعض المؤرخين بالقول إن أسكلة كلمة تركية ينطبق على واقع الأسكلة أكثر من ذلك إذ أنه لا يقصد منها فى الواقع الموانئ فقط، وإنما تشمل جميع المراكز، والمدن التى كانت تشحن منها البضائع، أو تفرغ فيها، ويقام فيها الأجانب أكانت هذه المراكز موانئ على الساحل أو مدناً فى الداخل (انظر: ليلى الضباغ، المرجع السابق، جـ ١، ص ٢٣٣، ٢٣٤).

(٢٤٥) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٥-٢٠٠٦، ط ١، ص ٢٥، م ١٥ بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ / ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥ م.

(٢٤٦) محكمة الإسكندرية الشرعية: س ٠٠٢٢٥٣-١٠٢٩، ص ٨٤، ٨٥، م ٧٥ بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٢٩٥هـ / ٢٨ نوفمبر ١٨٧٨ م.

(٢٤٧) نفسه: نفس السجل، ص ٦١، ٦٢، م ٥٢ بتاريخ ١١ ذو القعدة ١٢٩٥هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٧٨ م، يبدو أن يعقوب كان على درجة كبيرة من الثراء دفعه إلى عمل الخير لطائفته حيث خصص قطعة أرض بالمنشية بالقرب من الميناء الشرقى لإنشاء كنيس عليها، وقد ألحق بهذا الكنيس مدرسة أوقفها على فقراء أولاد طائفة اليهود المقيمين بالإسكندرية ليتعلموا بها الخط، والحساب، والهندسة، وغير ذلك. بالإضافة إلى بيمارستان لخدمة مرضى فقراء تلك الطائفة، ووقف ريعهما على احتياجات إدارتي المدرسة، والبيمارستان وتجهيزاتها، وأجرة معلمي الأطفال، والأطباء. وفي سبيل ذلك اشترط يعقوب على أن يخصص من ريع وقفه على تعمیر، وترميم هذه المنشآت، كذلك النظر على الوقف طيلة حياته ثم ولده بخور منشه من بعده ثم إلى ذريته حتى ينقرضوا جميعاً ثم تنتقل النظارة إلى رئيس ديانة طائفة اليهود ليتولى الإشراف على هذا الوقف، والصرف على إدارته، ثم يخصص الباقي على فقراء اليهود وساكينهم، لكن يلاحظ أن هذا الوقف يقع في منطقة عسكرية مطلة على الميناء من حيث التحصن عندهما وقت الحرب لذا على المالأك الخضوع للقوانين الحكومية فيما يتعلق بتسليم هذه الأرض، وهدم ما عليها وقت الحرب دون تعويض (انظر: محكمة الإسكندرية الشرعية، مبيعات، س ٢١٥٦، - ١٠٢٩، ص ١٨٦، ١٨٨، م ٨٥ بتاريخ ١١ رجب ١٢٨٩هـ / ١٤ سبتمبر ١٨٧٢ م).

- (٢٤٨) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٥ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ١١٤، م ٨٤  
بتاريخ ٤ ربيع أول ١٢٨٢هـ / ٢٨ يوليو ١٨٦٥ م.
- (٢٤٩) محكمة الإسكندرية الشرعية: مبيعات، س ٠٠٢١٥٨ - ١٠٢٩، ص ٢١٧، ٢١٨، م ١٩٣  
بتاريخ ١٨ جماد ثاني ١٢٩٠هـ / ١٣ أغسطس ١٨٧٣ م.
- (٢٥٠) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٥٥ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ٩٧، م ٤٣٠٥  
بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٨٢هـ / ١ يناير ١٨٦٦ م.
- (٢٥١) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٤ - ٢٠٠٦، ج ٤، ص ١٩، م ٢٧٥  
بتاريخ ٩ رمضان ١٢٨٢هـ / ٢٥ يناير ١٨٦٦ م.
- (٢٥٢) أسرة محمد علي: ملف ٠٠٤١١٠ - ٥٠١٣، ص ٢٢٧، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٢ جماد  
أول ١٢٩٤هـ / ٤ يونيو ١٨٧٧ م.
- (٢٥٣) محكمة الإسكندرية الشرعية: مبيعات، س ٠٠٢٠٥٨ - ١٠٢٩، ص ٢٩٦ - ٢٩٨،  
م ٢٨٦ بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٨٤هـ / ٩ يناير ١٨٦٨ م.
- (٢٥٤) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٥٢ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ٩، م ٢٢٣٢  
بتاريخ غرة جماد أول ١٢٨٠هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٦٣ م.
- (٢٥٥) نفسه: س ٠٠٢٣٥٥ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ٨٠، م ٣٨٩٢ بتاريخ ٨ رجب ١٢٨٢هـ /  
٢٧ نوفمبر ١٨٦٥ م.
- (٢٥٦) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٦ - ٢٠٠٦، ج ٢، ص ٢٤٧، م ١٦٧  
بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٨٢هـ / ٨ مارس ١٨٦٦ م.
- (٢٥٧) نفسه: س ٠٠٠٦٦١ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ١٦٦، م ٥٤ بتاريخ ٢٦ ذو القعدة ١٢٨٢هـ /  
١٢ أبريل ١٨٦٦ م.
- (٢٥٨) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٥٢ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ٥٠، م ٢٥٨٨  
بتاريخ ٥ رجب ١٢٨٠هـ / ١٦ ديسمبر ١٨٦٣ م.
- (٢٥٩) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٨ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ٤٠، م ١٤  
بتاريخ ١٢ جماد أول ١٢٨٣هـ / ٢٢ سبتمبر ١٨٦٦ م.
- (٢٦٠) نفسه: س ٠٠٠٦٦٨ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ١١٢، م ٤٠ بتاريخ ٣٠ جماد أول ١٢٨٣هـ /  
١٠ أكتوبر ١٨٦٦ م.
- (٢٦١) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٦٠ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ٨٨، م ٢٨٠  
بتاريخ ١٥ محرم ١٢٨٧هـ / ١٧ أبريل ١٨٧٠ م.

(٢٦٢) أبعاديات: جمع أبعادية: وهي الأراضي التي كانت خارجة عن زمام النواحي، واستبعدت من مساحة عام ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣ م لأنها لم تكن منزرعة، وهي تمثل في جملتها الفارق بين أراضي المعمور، وبين إجمالي الزمام، وتتكون أساساً من الأراضي البور، والشرافي ( انظر: على بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية ( ١٨١٣ — ١٩١٤ م )، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٣٢، ٣٣) وكذلك الأراضي التي لم يستطع واضعو اليد عليها تقديم ما يثبت حيازتهم لها عند إجراء المساحة، والأطيان التي زادت عن زمام القرى نتيجة قياس الأراضي أثناء تلك المساحة بالقصبة الجديدة التي استحدثها محمد علي، والتي كان من نتيجة استخدامها زيادة زمام القرية، أو الناحية بمقدار الزيادة التي أحدثها استخدام وحدة القياس الجديدة هذه، وقد استولت الدولة على ما زاد من الزمام. وقد أراد محمد علي استصلاح هذه الأراضي، واستزراعها فأعطاهما لكبار رجال دولته، والزهم بزراعتها لتتسع دائرة العمران، ويعم الرخاء للبلاد ( انظر: رؤوف عباس، الملكيات الزراعية المصرية ودورها في المجتمع المصري ( ١٨٣٧ — ١٩١٤ م)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٨، ٢٩ ). وفي عهدي عباس ( ١٢٦٥ — ١٢٧١هـ/ ١٨٤٨ — ١٨٥٤ م) وسعيد تم تأجيرها سنوياً بالميزاد، وقد حصل بعض الأجانب الذين عجزت الحكومة عن تسديد ديونهم على مساحات من هذه الأبعاديات مقابل تنازلهم عن ديونهم ( انظر: أحمد أحمد الحته: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة المصري، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٩٦، ص ٩٦؛ رؤوف عباس، المرجع السابق، ص ٣٢ ). ثم في عهد إسماعيل تم منحها للعساكر الأتراك الذين انفصلوا عن الخدمة بالحكومة للعيش منها ثم بصور قانون المقابلة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١ م أصبحت ملكاً لهم ولورثتهم من بعدهم بعد دفع المقابلة عنها ( انظر: أحمد أحمد الحته، المرجع السابق، ص ٩٧).

(٢٦٣) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٠١ — ٢٠٠٦، ص ١٠٨، م ٢٦ بتاريخ ١٩ جماد أول ١٢٧٢هـ/ ٢٧ يناير ١٨٥٦ م.

(٢٦٤) نفسه: س ٠٠٠٦٠١ — ٢٠٠٦، ص ٧٩، م ٢٠ بتاريخ ٢٢ ربيع ثاني ١٢٧٢هـ/ ١ يناير ١٨٥٦ م؛ وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٥٢ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ٩، ٨٣، م ٢٤٨٩، ٢٢٤٦، بتاريخ ٢٨ ربيع آخر/ ١٧ رمضان ١٢٨٠هـ/ ١٢ أكتوبر ٦٣ — ٢٧ فبراير ١٨٦٤ م.

(٢٦٥) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٥٢ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ٩٧، ١٥٥، م ٤١٢، ١٠٨٧، بتاريخ ٤ رمضان ١٢٨٠ — ١٣ ذو القعدة ١٢٨٢هـ/ ١٢ فبراير ٦٤ — ٣٠ مارس ١٨٦٦ م.

(٢٦٦) نفسه: نفس السجل، جـ ١، ص ٩، م ٢١٨٨، ٢١٨٩ بتاريخ ١٧ ربيع آخر ١٢٨٠هـ / غرة أكتوبر ١٨٦٣ م.

(٢٦٧) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٣ - ٢٠٠٦، جـ ٣، ص ٧٩، م ١٩٥ بتاريخ ١٩ محرم ١٢٨٢هـ / ١٤ يونيو ١٨٦٥ م.

(٢٦٨) نفسه: نفس السجل، ص ٧٩، م ١٩٦ بتاريخ ١٩ محرم ١٢٨٢هـ / ١٤ يونيو ١٨٦٥ م.

(٢٦٩) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٥٥ - ٢٠٠٥، جـ ١، ص ٢٤، م ٣٣٣٢، ٣٣٣٦ بتاريخ ١١ جماد أول ١٢٨٢هـ / ٢٠ أكتوبر ١٨٦٥ م.

(٢٧٠) نفسه: نفس السجل، ص ٢٤، م ٣٣٣٢، ٣٣٣٦ بتاريخ ١١ جماد أول ١٢٨٢هـ / ٢٠ أكتوبر ١٨٦٥ م.

(٢٧١) نفسه، ص ٣٤، م ٣٥٦٦ بتاريخ ٢٩ جماد أول ١٢٨٢هـ / ٢٠ أكتوبر ١٨٦٥ م.

(٢٧٢) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦١ - ٢٠٠٦، جـ ١، ص ١٧، م ٢ بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٢٨١هـ / ٢٠ أغسطس ١٨٦٤ م.

(٢٧٣) نفسه: س ٠٠٠٦٦٢ - ٢٠٠٦، جـ ٢، ص ٨١، م ٩٩ بتاريخ ٤ رمضان ١٢٨١هـ / ٣١ يناير ١٨٦٥ م، كانت هذه الشركة تنقل بضائعها إلى السكة الحديد قبل إتمام قناة السويس، وبعد إتمامها لم تستعمل هذه السكة، ورغم أن سفنها لم تكن كثيرة، وإيرادها قليل إلا أنها أثبتت وجودها بالميناء برحلاتها المتعددة ما بين الإسكندرية، وترسنية، وأزمير، واستانبول، وغير ذلك، كما لها خط لجهة الشام يمر بمدينة بورسعيد، وبافا، وبيروت، وعدة جزر أهمها قبرص، ورودرس، والدرنيل، واستانبول ( انظر: علي باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، الجزء السابع، مدينة الإسكندرية )، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨، ص ٢٣٩، ٢٤٠).

(٢٧٤) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٥٢ - ٢٠٠٥، جـ ١، ص ٧٦، م ١٢٠ بتاريخ ٤ شعبان ١٢٨٠هـ / ١٤ يناير ١٨٦٤ م.

(٢٧٥) صادر محافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٢٠٩ - ٢٠٠٥، جـ ٣، ص ٤٨٦، م ١١٣ بتاريخ ١٧ ذو الحجة ١٢٨٠هـ / ٢٤ مايو ١٨٦٤ م.

(٢٧٦) نفسه: س ٠٠٠٦٦٢ - ٢٠٠٦، جـ ٢، ص ٨١، م ٩٥ بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٨١هـ / ٢٥ يناير ١٨٦٥ م.

(٢٧٧) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٥٢ - ٢٠٠٥، جـ ١، ص ٧٦، م ١٧٩ بتاريخ ٨ شعبان ١٢٨٠هـ / ١٨ يناير ١٨٦٤ م.

(٢٧٨) نفسه: س ٠٠٢٣٢٢ - ٢٠٠٥، جـ ١، ص ٣٥، م ٢٦٢٣ بتاريخ ١٢ ذو القعدة ١٢٨٥هـ / ١٦ أكتوبر ١٨٧٨ م.

(٢٧٩) نفسه: نفس السجل، ص ١٦٧، م ١٢٢٦ بتاريخ ٢٨ ذو القعدة ١٢٧٨هـ / ٢٧ مايو ١٨٦٢م.

(٢٨٠) نفسه: س ٢٣٥٢ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ٧٦، م ١٢٢، ١٢٧، ١٨٧ بتاريخ ٤ - ٧ شعبان ١٢٨٠هـ / ١٤ - ١٧ يناير ١٨٦٤م.

(٢٨١) نفسه: س ٢٣٥٥ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ٨٣، م ٤١٧١ بتاريخ ١٩ رجب ١٢٨٢هـ / ٨ ديسمبر ١٨٦٥م.

(٢٨٢) نفسه: نفس السجل، ص ٩٢، م ٤٢٩٦ بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٨٢هـ / ١٢ ديسمبر ١٨٦٥م.

(٢٨٣) نفسه: س ٢٣٥٢ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ٨٧، م ٢٥٨ بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٨٢هـ / ٧ يناير ١٨٦٦م.

(٢٨٤) نفسه: نفس السجل، ص ٩٧، م ٣٨٢ بتاريخ غرة رمضان ١٢٨٢هـ / ١٨ يناير ١٨٦٦م.

(٢٨٥) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٥ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ٥٣، م ٤٢ بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٨٢هـ / ١٤ مارس ١٨٦٦م.

(٢٨٦) الطوائف: جمع طائفة وهى هيئة ينتظم فيها المشتغلون بالحرفة الواحدة فى البلد الواحد، وتنظم كل طائفة شؤونها بنفسها فى هيئة واحدة لها قوانينها، وتقاليدها التى تربط أعضاء الحرفة الواحدة فى وحدة واحدة مؤلفة ( انظر: محمد فهم أمين، تاريخ الحركة النقابية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧١، ص ٩ ) ويرجع قيام الطوائف إلى ضعف السلطة المركزية الوظيفية، وإلى المحافظة على سرية الصناعة، وتقاليدها، وإلى تدبير أمور الحرفة، والدفاع عن مصالحها، والعمل على رعايتها، وحماية أفرادها ( انظر: عبد السلام عبد الحليم عامر، طوائف الحرف فى مصر من ١٨٠٥ - ١٩١٤ م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٣٣، ص ٣٦ ) وقد ضمت الطوائف جميع فئات المجتمع بلا استثناء، أو تفرقة فكان ينضم إليها المسلمون، والأقباط، وكانوا يميلون إلى إظهار ولائهم لشيخ الطائفة أكثر من إظهاره للسلطة الحاكمة ( انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٥٧ ) غير أن نظام الطوائف أصابه الضعف فى عهد محمد على نظراً لاتباع نظام الاحتكار، وإغلاق الباب أمام الابتكار، والفن، واستمر هذا التدهور فى عهد خلفائه لاتباعهم مبدأ الحرية الاقتصادية، والاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية حتى ألغى ما بقى من الطوائف عام ١٣٠٠هـ / ١٨٨٢م (انظر: عبد السلام عبد الحليم عامر، المرجع السابق، ص ١٩٠، ١٩١، صلاح أحمد هريدى، الحرف والصناعات فى عهد محمد على، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٧٤).

(٢٨٧) وارد الأقاليم والدواوين بضبطية الإسكندرية: س ٠٠١٢٠٣ - ٢٠٠٦، ج ٣، ص ٤٦٨، م ١٤٦  
بتاريخ غرة جماد أول ١٢٨٠هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٦٣ م؛ صادر القناصل بضبطية الإسكندرية:  
س ٠٠٠٦٦١ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ١٧، م ٢ بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٢٨١هـ / ٢٠ أغسطس  
١٨٦٤ م؛ وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٥٥ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ٢٤، م  
٣٣٣٦، ٣٣٣٢ بتاريخ ١١ جماد أول ١٢٨٢هـ / ٢ أكتوبر ١٨٦٥ م.

(٢٨٨) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٠١ - ٢٠٠٦، ص ١٥٤، م ٤٥ بتاريخ  
١٠ رجب ١٢٧٢هـ / ١٧ مارس ١٨٥٦ م.

(٢٨٩) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٥٢ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ٩، م ٢٢٧٢  
بتاريخ ٢ جماد أول ١٢٨٠هـ / ١٥ أكتوبر ١٨٦٣ م.

(٢٩٠) نفسه: نفس السجل، ص ١٥٢، م ١٠٧٦ بتاريخ ذو القعدة ١٢٨٠هـ / أبريل ١٨٦٤ م.  
(٢٩١) نفسه: س ٠٠٢٣٥٥ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ٨٠، م ٤٠٠٣ بتاريخ ١٠ رجب ١٢٨٢هـ /  
٢٩ نوفمبر ١٨٦٥ م.

(٢٩٢) نفسه: س ٠٠٢٣٥٢ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ١٢٠، م ١٧٠ بتاريخ ٣ رمضان ١٢٨٢هـ /  
٢٠ يناير ١٨٦٦ م.

(٢٩٣) نفسه: س ٠٠٢٣٦٠ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ١٧، م ٣٧٢٢ بتاريخ ٢٦ جماد آخر  
١٢٨٦هـ / ٣ أكتوبر ١٨٦٩ م.

(٢٩٤) نفسه: س ٠٠٢٣٥٥ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ٨٠، م ٤٠٠٣ بتاريخ ١٠ رجب ١٢٨٢هـ /  
٢٩ نوفمبر ١٨٦٥ م.

(٢٩٥) نفسه: س ٠٠٢٣٥٢ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ١٥٢، م ١٠٧٦ بتاريخ ٢٢ ذو القعدة  
١٢٨٠هـ / ٢٩ أبريل ١٨٦٤ م. انظر الملحق رقم (٣).

(٢٩٦) إردب: هو مكيال مصرى يتألف من ست وبيات كل وبية ثمانية أقداح كبيرة، أو ستة عشر  
قدحاً صغيراً ثم ارتفع وزنه في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى ستة وتسعين قدحاً  
صغيراً، وقد تضاربت الآراء حول تحديد مقداره فقد يكون ١٨٢ لترأ تقريباً أو ١٨١٫٧٣٥  
لترأ، معنى ذلك أنه يصعب تحديد الإردب بدقة، وهو في الوقت الحاضر يساوى ١٩٨  
لترأ ( انظر: فالتر هنتس، المرجع السابق، ص ٥٨ ).

(٢٩٧) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٨ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ٦٨، ٧٣، م ٢٢  
بتاريخ ١٦ جماد أول ١٢٨٣هـ / ٢٧ سبتمبر ١٨٦٦ م، وارد القناصل بضبطية  
الإسكندرية: س ٠٠٢٣٥٢ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ١٢٠، م ١٧٠ بتاريخ ٣ رمضان  
١٢٨٢هـ / ٢٠ يناير ١٨٦٦ م.



- (٢٩٨) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٣٥٥ - ٢٠٠٥، جـ ١، ص ٨٠، م ٤٠٠٣ بتاريخ ١٠ رجب ١٢٨٢هـ / ٢٩ نوفمبر ١٨٦٥ م.
- (٢٩٩) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٦ - ٢٠٠٦، ص ٢٩٦، م ٢٠٥ بتاريخ ٢٣ ذو القعدة ١٢٨٢هـ / ٢٩ أبريل ١٨٦٦ م.
- (٣٠٠) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٣٥٥ - ٢٠٠٥، جـ ١، ص ١٥٥، م ١٠٦٨ بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١٢٨٢هـ / ١٩ أبريل ١٨٦٦ م.
- (٣٠١) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٣ - ٢٠٠٦، ص ٨٨، م ٢٠٠، ٢٠٧ بتاريخ ١٩ محرم - غرة صفر ١٢٨٢هـ / ١٤ - ٢٦ يونيو ١٨٦٥ م.
- (٣٠٢) نفسه: س ٠٠٠٦٦٥ - ٢٠٠٦، جـ ١، ص ٢٥، م ١٨ بتاريخ ٥ جماد أول ١٢٨٢هـ / ٢٦ سبتمبر ١٨٦٥ م.
- (٣٠٣) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٣٥٥ - ٢٠٠٥، جـ ١، ص ٨٣، م ٤٠٧٤ بتاريخ ١٩ رجب ١٢٨٢هـ / ٨ ديسمبر ١٨٦٥ م.
- (٣٠٤) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٦ - ٢٠٠٦، ص ٢٠٩، م ١٤٣ بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٨٢هـ / ٩ ديسمبر ١٨٦٥ م.
- (٣٠٥) نفسه، نفس السجل، ص ٢٩٦، م ٢٠٢ بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٨٢هـ / ٤ أبريل ١٨٦٦ م.
- (٣٠٦) وارد الدواوين والأقاليم بضبطية الإسكندرية: س ٠٠١٢٠٢ - ٢٠٠٦، جـ ٢، ص ٢٤٤، م ٣١ بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٨٠هـ / ٩ يناير ١٨٦٤ م.
- (٣٠٧) نفسه: نفس السجل، ص ٣٠٤، م ١٠٨ بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٨٠هـ / ٧ فبراير ١٨٦٤ م.
- (٣٠٨) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٣٥٢ - ٢٠٠٥، جـ ١، ص ٧٦، م ٤٠ بتاريخ ٥ شعبان ١٢٨٠هـ / ١٥ يناير ١٨٦٤ م.
- (٣٠٩) وارد الدواوين والأقاليم بضبطية الإسكندرية: س ٠٠١٢٠٢ - ٢٠٠٦، جـ ٢، ص ٢٤٤، م ٣١ بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٨٠هـ / ٩ يناير ١٨٦٤ م.
- (٣١٠) نفسه: نفس السجل، ص ٣٠٤، م ١٠٨ بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٨٠هـ / ٧ فبراير ١٨٦٤ م.
- (٣١١) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٣٥٢ - ٢٠٠٥، جـ ١، ص ٧٦، م ٤٠ بتاريخ ٥ شعبان ١٢٨٠هـ / ١٥ يناير ١٨٦٤ م.
- (٣١٢) نفسه: س ٢٣٥٥ - ٢٠٠٥، جـ ١، ص ٨٣، م ٤٠٧٤ بتاريخ ١٩ رجب ١٢٨٢هـ / ٨ ديسمبر ١٨٦٥ م.
- (٣١٣) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٥ - ٢٠٠٦، جـ ١، ص ٢٥، م ١٧ بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٨٢هـ / ٢ يناير ١٨٦٦ م.

(٣١٤) نفسه: س ٥٠٠٦٠١ - ٢٠٠٦، ص ٦٢، م ١٦ بتاريخ غرة رجب ١٢٧٢هـ / ٨ مارس ١٨٥٦م.

(٣١٥) نفسه: نفس السجل، ص ١٤٥، ١٦٤، م ٤٣، ٤٧ بتاريخ ٢ - ١٣ رجب ١٢٧٢هـ / ٩ - ٢٠ مارس ١٨٥٦م.

(٣١٦) نفسه: نفس السجل، ص ٦٢، م ١٦ بتاريخ غرة رجب ١٢٧٢هـ / ٨ مارس ١٨٥٦م.

(٣١٧) نفسه: نفس السجل، ص ١٤٥، م ٤٣ بتاريخ ٢ رجب ١٢٧٢هـ / ٩ مارس ١٨٥٦م.

(٣١٨) نفسه: نفس السجل، ص ١٦٤، م ٤٧ بتاريخ ١٣ رجب ١٢٧٢هـ / ٢٠ مارس ١٨٥٦م.

(٣١٩) وارد الأقاليم والدواوين بضبطية الإسكندرية: س ٥٠١٢٠٢ - ٢٠٠٦، ج ٢، ص ٢٠٧، م ٦٨ بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٨٠هـ / ٣١ ديسمبر ١٨٦٣م.

(٣٢٠) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٥٠٠٦٦٦ - ٢٠٠٦، ج ٢، ص ٣٥١، م ٢٦٥ بتاريخ غرة محرم ١٢٨٣هـ / ١٦ مايو ١٨٦٦م.

(٣٢١) نفسه: س ٥٠٠٦٦٥ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ١٠، م ١٤ بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ / ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، نفسه، س ٥٠٠٦٦٦ - ٢٠٠٦، ج ٢، ص ٢١٩، م ١٥٣ بتاريخ ٦ شوال ١٢٨٢هـ / ٢٢ فبراير ١٨٦٦م.

(٣٢٢) نفسه: س ٥٠٠٧٢٥ - ٢٠٠٦، ص ١١، م ٧ بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٩٦هـ / ١٨ فبراير ١٨٧٩م.

(٣٢٣) صنادل: جمع صندل بمعنى زورق، أو قارب للشحن، بينما ذكر أن أصل اللفظ هو " الشلندى " استعمله العرب فقالوا الصندل، وقد اشتمل الأسطول المصرى فى القرن الثالث عشر الهجرى/ التاسع عشر الميلادى على الصنادل، كما استعملت فى السودان للنقل، والمواصلات النهرية فى عهد محمد على، واستخدم الفرنسيون نوعاً منها مصنوعة من الصاج ينحدر من أعالي النيل فى السودان وقت احتلالهم لفاشودة، وكان من هذه الصنادل الصغيرة، والكبيرة الذى يستعمل فى الملاحة النهرية ثم وجه سعيد باشا عنايته للملاحة فى النيل فأوجد له مصلحة خاصة سميت بالانجرارية، وأصلح دار بولاق، وابتاع جملة بواخر، وصنادل، وكان بهذه المصلحة أيضاً واحد وستون صندلاً، وحمولة أصغرها مائة وخمسون إردباً، وأكبرها مائة وستة وخمسون إردباً، ويقال إن هذه الصنادل أعطيت للبوستة الخديوية فيما بعد لاستخدامها فى أعمال البريد ( انظر/ دوريش النخيلي، المرجع السابق، ص ٨٧، ٨٨).

(٣٢٤) وارد الأقاليم والدواوين بضبطية الإسكندرية: س ٥٠١٢٠٢ - ٢٠٠٦، ج ٢، ص ٢٠٧، م ٦٨ بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٨٠هـ / ٣١ ديسمبر ١٨٦٣م.

(٣٢٥) صادر القناصل بمحافظه الإسكندرية: س ٥٠٠٦٦٥ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ١٠، م ١٤ بتاريخ ١٤ جماد أول ١٢٨٢هـ / ٥ أكتوبر ١٨٦٥م.

- (٣٢٦) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٥٢ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ١٦٧، م ١٣٩٠ بتاريخ ١٧ ذو الحجة ١٢٨٠هـ / ٢٤ مايو ١٨٦٤ م.
- (٣٢٧) باشه: أو بشه وهى كلمة تركية بمعنى رئيس، أول، أمر، مقدم ( انظر: محمد على الانسى، المرجع السابق، ص ١٠٠ ).
- (٣٢٨) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٢٢ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ٢٦، م ٢٢٥٤ بتاريخ ٤ ربيع آخر ١٢٧٨هـ / ٩ أكتوبر ١٨٦١ م.
- (٣٢٩) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٠١ — ٢٠٠٦، ص ١٦٤، م ٤٨ بتاريخ ١٨ رجب ١٢٧٢هـ / ٢٥ مارس ١٨٥٦ م.
- (٣٣٠) نفسه: س ٠٠٠٦٦٩ — ٢٠٠٦، ج ٢، ص ٥٨، م ٧٦ بتاريخ ١٩ ربيع أول ١٢٨٣هـ / ١ أغسطس ١٨٦٦ م.
- (٣٣١) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٢٢ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ٢٦، م ٢٢٥٤ بتاريخ ٤ ربيع آخر ١٢٧٨هـ / ٩ أكتوبر ١٨٦١ م.
- (٣٣٢) صادر وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٩ — ٢٠٠٦، ج ٢، ص ٦٥، م ٨٢ بتاريخ ٣٠ ربيع أول ١٢٨٣هـ / ١٢ أغسطس ١٨٦٦ م.
- (٣٣٣) نفسه: نفس السجل، ص ٦٥، م ٨٢ بتاريخ ٣٠ ربيع أول ١٢٨٣هـ / ١٢ أغسطس ١٨٦٦ م.
- (٣٣٤) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٢٢ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ٦٣، م ٢٩٦٧ بتاريخ ٢٣ جماد أول ١٢٧٨هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٦١ م.
- (٣٣٥) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٢ — ٢٠٠٦، ج ٢، ص ١٧، م ٦٥ بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٨١هـ / ١٩ ديسمبر ١٨٦٤ م.
- (٣٣٦) تونيلاطة: وهى تساوى ٧٩٢ أقة ( انظر: معية سنية عربى، قيد الأوامر الكريمة، س ٤٣ حديث، ١٩١ قديم، ص ٧٧، ٧٨، م ١٢٣ بتاريخ ٣ نو القعدة ١٢٩٤هـ / ٩ نوفمبر ١٨٧٧ م ).
- (٣٣٧) صادر محافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٣٦٥ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ٢٣، م ٣٥ بتاريخ ٣ محرم ١٢٩٥هـ / ٧ يناير ١٨٧٨ م.
- (٣٣٨) محكمة الإسكندرية الشرعية: س ٠٠٢١٥٦ — ١٠٢٩، ص ٣٨١، ٣٨٦، م ٣٨٨ بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٨٩هـ / ١٦ نوفمبر ١٨٧٢ م.
- (٣٣٩) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٠١ — ٢٠٠٦، ص ٢١، م ٥ بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٧٢هـ / ١٠ أكتوبر ١٨٥٥ م؛ وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٥٥ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ٩٢، م ٤٢٧٨ بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٨٢هـ / ١٣ ديسمبر ١٨٦٥ م.

(٣٤٠) نفسه: س ٠٠٠٦٠١ — ٢٠٠٦، ص ٢١، م ٥ بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٧٢هـ / ١٠ أكتوبر ١٨٥٥ م.

(٣٤١) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٢٢ — ٢٠٠٥، ص ١٨٠، م ١٤٥١ بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٢٧٨هـ / ٢٣ يونيو ١٨٦٢ م.

(٣٤٢) نفسه: س ٠٠٢٣٥٥ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ٩٢، م ٤٢٧٨ بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٨٢هـ / ١٣ ديسمبر ١٨٦٥ م.

(٣٤٣) محكمة الإسكندرية الشرعية: مبيعات، س ٠٠٢٢٥٥ — ١٠٢٩، ص ١١٣ — ١١٦، م ١٠٤ بتاريخ ١٥ ذو القعدة ١٢٩٦هـ / ٣١ أكتوبر ١٨٧٩ م، انظر الملحق رقم (٤).

(٣٤٤) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٢ — ٢٠٠٦، ج ٢، ص ٧٢، م ٩٤ بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٨١هـ / ٢٥ يناير ١٨٦٥ م.

(٣٤٥) نفسه: س ٠٠٠٦٦٣ — ٢٠٠٦، ص ١، م ١٤١ بتاريخ ٢٣ ذو القعدة ١٢٨١هـ / ١٩ أبريل ١٨٦٥ م.

(٣٤٦) نفسه: س ٠٠٠٦٠١ — ٢٠٠٦، ص ٦٦، م ١٧ بتاريخ ٦ ربيع أول ١٢٧٢هـ / ١٦ نوفمبر ١٨٥٥ م.

(٣٤٧) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٥٢ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ١٦٧، م ٢٣٥٨ بتاريخ ١١ ذو الحجة ١٢٨٠هـ / ١٨ مايو ١٨٦٤ م.

(٣٤٨) نفسه: س ٠٠٢٣٥٢ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ٦٦، م ٣٨ بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٨٠هـ / ٧ يناير ١٨٦٤ م.

(٣٤٩) نفسه: نفس السجل، ص ٥١، م ٣٧٢٣ بتاريخ ٢٠ جماد ثاني ١٢٨٢هـ / ١٠ نوفمبر ١٨٦٥ م.

(٣٥٠) نفسه: س ٠٠٢٣٢٢ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ٤٥، م ٢٧٩٨ بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٧٨هـ / ٧ نوفمبر ١٨٦١ م، صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٨ — ٢٠٠٦، ج ١، ص ٣١، م ٧ بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٨٣هـ / ١٥ سبتمبر ١٨٦٦ م.

(٣٥١) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٨ — ٢٠٠٦، ج ١، ص ٣١، م ٧ بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٨٣هـ / ١٥ سبتمبر ١٨٦٦ م.

(٣٥٢) قناطير: جمع قنطار، وهو يساوى من حيث الأساس مائة رطل، وكان حجم القنطار تبعاً للزمان، والمكان ففي أواخر العصر المملوكى كان يتراوح وزنه ما بين ٤٥ و ٩٦ كيلو جراماً، وفى القرن السابع عشر الميلادى وصل وزنه إلى ١٢٠ كيلو جراماً ( انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص ٣٠، ٣١، Shaw, s.j., Ottoman Egypt, p.170 ).

- (٣٥٣) ديوان المجلس الخصوصي: ملف ٠٠١٥٤٩ — ٠٠١٩، ص ١٤، صفحة ومادة بدون رقم بتاريخ محرم ١٢٨٢هـ/ مايو ١٨٦٥ م.
- (٣٥٤) صادر محافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٣٠٧ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ١٦، م ٢٨ بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٩٠هـ/ ١٣ سبتمبر ١٨٧٣ م.
- (٣٥٥) نفسه: نفس السجل، ص ١٦، م ٢٨ بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٩٠هـ/ ١٣ سبتمبر ١٨٧٣ م.
- (٣٥٦) نفسه: نفس السجل، ص ٣٦، ٤٦، م ١٨ بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٩٠هـ/ ٢١ سبتمبر ١٨٧٣ م.
- (٣٥٧) نفسه: س ٠٠٠٣٠٧ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ٤٥، ٤٦، ٥٦، م ١٩، ٢٢ بتاريخ ٢٢ — ٢٤ شعبان ١٢٩٠هـ/ ١٥ — ١٧ أكتوبر ١٨٧٣ م.
- (٣٥٨) نفسه: نفس السجل، ص ٧٩، م ١١١ بتاريخ ٦ شعبان ١٢٩٠هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٨٧٣ م.
- (٣٥٩) نفسه: نفس السجل، ص ١٠٠، م ٤٦، ٤٨، ٥١ بتاريخ ٨ — ٩ شعبان ١٢٩٠هـ/ ١ — ٢ أكتوبر ١٨٧٣ م.
- (٣٦٠) نفسه: نفس السجل، ص ٣١، م ١٦ بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٩٢هـ/ ١٦ سبتمبر ١٨٧٥ م.
- (٣٦١) نفسه: س ٠٠٠٣٦٠ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ١٧٨٦، م ١١٤٠ بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٢٩٣هـ/ ١١ يناير ١٨٧٧ م.
- (٣٦٢) نفسه: س ٠٠٠٣٥٤ — ٢٠٠٥، ج ٤، ص ٥٩٥، م ٣٨٣ بتاريخ ٢١ محرم ١٢٩٣هـ/ ١٧ فبراير ١٨٧٦ م.
- (٣٦٣) نفسه: س ٠٠٠٣٦٠ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ١٧٨٦، م ٧٣٨ بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٢٩٣هـ/ ١١ يناير ١٨٧٧ م.
- (٣٦٤) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٦ — ٢٠٠٦، ج ٢، ص ٣٠٤، م ٢١٥ بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٢٨٢هـ/ ١٥ أبريل ١٨٦٦ م.
- (٣٦٥) صادر محافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٣٥١ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ١٢٣، م ٥٢ بتاريخ ٦ رمضان ١٢٩٢هـ/ ٦ أكتوبر ١٨٧٥ م.
- (٣٦٦) نفسه: نفس السجل، ج ١، ص ١٢٣، ١٥٠، م ٥٤، ٧٥، ٧٩ بتاريخ ٦ — ١٩ رمضان ١٢٩٢هـ/ ٦ — ١٩ أكتوبر ١٨٧٥ م.
- (٣٦٧) نفسه: س ٠٠٠٣٥٤ — ٢٠٠٥، ج ٤، ص ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٢، ١٨٨٦ بتاريخ ٢٤ — ٢٧ صفر ١٢٩٣هـ/ ٢١ — ٢٤ مارس ١٨٧٦ م.
- (٣٦٨) نفسه: س ٠٠٠٣١٥ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ١٥٦، م ٢٧ بتاريخ ٦ شوال ١٢٩١هـ/ ١٦ نوفمبر ١٨٧٤ م؛ واردة القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٥٢ — ٢٠٠٥، ص ١٨٥، م ٣٥٧ بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٨٢هـ/ ٦ يناير ١٨٦٦ م؛ نفسه، س ٠٠٢٣٦٠ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ١٧، م ٤١٤٨ بتاريخ غرة شعبان ١٢٨٦هـ/ ٦ نوفمبر ١٨٦٩ م.

- (٣٦٩) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٠١ - ٢٠٠٦، ص ٦٢، م ١٤ بتاريخ ٢٣ ربيع ثاني ١٢٧٢هـ / ٢ يناير ١٨٥٦ م.
- (٣٧٠) نفسه: س ٠٠٠٦٦٥ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ٢٧، م ٢٣، ٢٤ بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٨٢هـ / ٢٨ سبتمبر ١٨٦٥ م. طبقت عليها نفس الشروط الخاصة بتملك اللوكاندات، والمحلات، وغيرها بالنسبة للأجانب كما أشرنا لها من قبل.
- (٣٧١) نفسه: س ٠٠٠٦٦٥ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ٢٧، م ٢٣، ٢٤ بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٨٢هـ / ٢٨ سبتمبر ١٨٦٥ م طبقت عليها نفس الشروط الخاصة بإيجار المنازل، والمحلات، وغير ذلك كما أشرنا لها من قبل.
- (٣٧٢) نفسه: س ٠٠٠٦٠١ - ٢٠٠٥، ص ٥٥، م ١٢ بتاريخ ١٩ ربيع ثاني ١٢٧٢هـ / ٢٨ ديسمبر ١٨٦٤ م.
- (٣٧٣) صادر محافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٢٠٩ - ٢٠٠٥، ج ٣، ص ٥٥٣، م ٥٢ بتاريخ ٢٧ ذو الحجة ١٢٨٠هـ / ٣ يونيو ١٨٦٤ م.
- (٣٧٤) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٦ - ٢٠٠٦، ص ٢٠٩، م ١٤٦ بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٨٢هـ / ٨ فبراير ١٨٦٦ م.
- (٣٧٥) نفسه: س ٠٠٠٦٦٣ - ٢٠٠٦، ص ١، م ١٤٠ بتاريخ ٢٣ ذو القعدة ١٢٨١هـ / ١٩ أبريل ١٨٦٥ م.
- (٣٧٦) محفظة أبحاث: رقم ١٣٤ صفحة ومادة بدون رقم بتاريخ ١٢٨١هـ / ١٨٦٥ م.
- (٣٧٧) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣١٩ - ٢٠٠٥، ج ٤، ص ٩٠٢، م ٢٠٢٧ بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٧٥هـ / ١ مارس ١٨٥٩ م، صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٥ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ٥٣، م ٣٨ بتاريخ ٢٤ جماد أول ١٢٨٢هـ / ١٥ أكتوبر ١٨٦٥ م.
- (٣٧٨) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٥٥ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ١٣٠، م ٢٦٢ بتاريخ ٨ شوال ١٢٨٢هـ / ٢٤ فبراير ١٨٦٦ م.
- (٣٧٩) نفسه: س ٠٠٢٣٥٢ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ٦٦، م ٣ بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٨٠هـ / ٢ يناير ١٨٦٤ م.
- (٣٨٠) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٩ - ٢٠٠٦، ص ١٦٠، م ٢٧٥ بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٨٣هـ / ٥ يناير ١٨٦٧ م.
- (٣٨١) نفسه: س ٠٠٠٧١٥ - ٢٠٠٦، ص ٢٨، م ١٩٧ بتاريخ ١٠ شوال ١٢٩٠هـ / ١ ديسمبر ١٨٧٣ م.

(٣٨٢) نفسه: س ٠٠٠٦٦٣ — ٢٠٠٦، ص ١١٠، م ٢١٠ بتاريخ ٤ صفر ١٢٨٢هـ / ٢٩ يونيو ١٨٦٥ م.

(٣٨٣) نفسه: س ٠٠١١٠٥ — ٢٠٠٦، ج ٢، ص ١٩٢، م ١٣٦ بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢٧٣هـ / ٢٧ نوفمبر ١٨٥٦ م.

(٣٨٤) نفسه: س ٠٠٠٦٠١ — ٢٠٠٦، ص ٢١، م ٥٠ بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٧٢هـ / ٢ أكتوبر ١٨٥٥ م.

(٣٨٥) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٢٢ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ٣٥، م ٢٦٨١ بتاريخ ٢١ ربيع أول ١٢٧٨هـ / ٢٦ سبتمبر ١٨٦١ م.

(٣٨٦) نفسه: نفس السجل، ص ١٠٦، م ٣٦٤ بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٧٨هـ / ١٤ فبراير ١٨٦٢ م.

(٣٨٧) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٢ — ٢٠٠٦، ج ٢، ص ١١٠، م ١٠٧ بتاريخ ٢٥ رمضان ١٢٨١هـ / ٢١ فبراير ١٨٦٥ م.

(٣٨٨) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٢٢ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ١٥٢، م ١٠٠٤ بتاريخ ٧ ذو القعدة ١٢٧٨هـ / ٦ مايو ١٨٦٢ م.

(٣٨٩) نفسه: نفس السجل، ص ١٥٢، م ١٠٠٥ بتاريخ غرة جماد أول ١٢٧٨هـ / ٤ نوفمبر ١٨٦١ م.

(٣٩٠) نفسه: س ٠٠٢٣٢٢ — ٢٠٠٥، ص ١٨٠، م ١١٣٦ بتاريخ ١٥ ذو الحجة ١٢٧٨هـ / ١٥ يونيو ١٨٦٢ م؛ صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٦ — ٢٠٠٦، ج ٢، ص ١٩، م ١٥٣ بتاريخ ٦ شوال ١٢٨٢هـ / ٢٢ فبراير ١٨٦٦ م.

(٣٩١) نفسه: س ٠٠٢٣٢٢ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ٤٥، م ٢٣٥٥ بتاريخ غرة جماد أول ١٢٧٨هـ / ٤ نوفمبر ١٨٦١ م.

(٣٩٢) صادر محافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٢١٦ — ٢٠٠٥، ج ٥، ص ٩١٠، م ١٠ بتاريخ ٢٣ محرم ١٢٨٢هـ / ١٨ يونيو ١٨٦٥ م.

(٣٩٣) صادر القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٣ — ٢٠٠٦، ج ٣، ص ١٣١، م ٢٢٩ بتاريخ ١٨ صفر ١٢٨٢هـ / ١٣ يوليو ١٨٦٥ م.

(٣٩٤) نفسه: نفس السجل، ص ١٥٣، م ٢٤٣ بتاريخ ٩ ربيع آخر ١٢٨٢هـ / ١ سبتمبر ١٨٦٥ م.

(٣٩٥) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٥٥ — ٢٠٠٥، ج ١، ص ٥١، م ٣٧٢٥ بتاريخ ٢٠ جماد ثانى ١٢٨٢هـ / ١٠ نوفمبر ١٨٦٥ م.

(٣٩٦) صادر القناصل بمحافظـة الإسكندرية: س ٠٠٠٦٦٥ — ٢٠٠٦، ص ٤، م ١٠ بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٨٢هـ / ٨ فبراير ١٨٦٦ م.

(٣٩٧) نفسه: نفس السجل، ص ٢٢٣، م ١٥٦ بتاريخ ١١ شوال ١٢٨٢هـ / ٢٧ فبراير ١٨٦٦ م.  
 (٣٩٨) نفسه: س ٢٠٠٦٦٥ - ٢٠٠٦، ص ٢٢٣، م ١٥٩ بتاريخ ١٣ شوال ١٢٨٢هـ / ١ مارس ١٨٦٦ م.

(٣٩٩) صادر محافظة الإسكندرية: س ٢٠٠٢٥١ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ٩٣، م ٢٧ بتاريخ ٣ رجب ١٢٨٣هـ / ١١ نوفمبر ١٨٦٦ م.

(٤٠٠) نفسه: نفس السجل، ص ١٦٢، م ١٤ بتاريخ ٢٥ رمضان ١٢٨٣هـ / ٣١ يناير ١٨٦٧ م.  
 (٤٠١) نفسه: س ٢٠٠٢٥٣ - ٢٠٠٥، ج ٣، ص ٤١٧، م ٢٣١ بتاريخ ٦ ربيع أول ١٢٨٤هـ / ٨ يوليو ١٨٦٧ م، نفسه: س ٢٠٠٢٦٣ - ٢٠٠٥، ص ٧٩، م ١٦ بتاريخ ٤ شعبان ١٢٨٧هـ / ٣٠ أكتوبر ١٨٧٠ م.

(٤٠٢) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٠٠٢٣٦٠ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ٤١٥ بتاريخ ٦ ذو القعدة ١٢٨٦هـ / ٧ فبراير ١٨٧٠ م.

(٤٠٣) جونى دوسكوفيتش من أشهر تجار العقارات لا فى الإسكندرية فحسب بل فى بعض أقاليم مصر مثل الشرقية إذ كان يملك بها قطعة أرض اشتراها من أخوان بيرنس Perns Borther's الفرنسى ( انظر: وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٠٠٢٣٦٠ - ٢٠٠٥، ص ٤٦، م ١٩ بتاريخ ٥ شوال ١٢٨٦هـ / ٨ يناير ١٨٧٠ م ).

(٤٠٤) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٠٠٢٣٦٠ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ٤٦، م ٦٣٠ بتاريخ ٥ شوال ١٢٨٦هـ / ٨ يناير ١٨٧٠ م.

(٤٠٥) نفسه: س ٢٠٠٢٣٢٢ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ٣٥، م ٢٦٦٠ بتاريخ ١١ ربيع أول ١٢٧٨هـ / ١٦ سبتمبر ١٨٦١ م.

(٤٠٦) نفسه: نفس السجل، ص ٦٣، م ٢٨٠١ بتاريخ ٢٧ جماد أول ١٢٧٨هـ / ٣٠ نوفمبر ١٨٦١ م.

(٤٠٧) نفسه: نفس السجل، ص ٧٨، م ٣٠٧٤ بتاريخ ١٩ جماد آخر ١٢٧٨هـ / ٢٢ ديسمبر ١٨٦١ م.

(٤٠٨) نفسه: س ٢٠٠٢٣٥٢ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ١١٢، م ٧١٩ بتاريخ ١٥ شوال ١٢٨٠هـ / ٢٤ مارس ١٨٦٤ م.

(٤٠٩) صادر القناصل بمحافظه الإسكندرية: س ٢٠٠٢٦٦٥ - ٢٠٠٦، ج ١، ص ٨٠، م ٦٤ بتاريخ ١٢ جماد ثانى ١٢٨٢هـ / ٢ نوفمبر ١٨٦٥ م.

(٤١٠) نفسه: نفس السجل، ص ٤، م ٨ بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٨٢هـ / ٧ فبراير ١٨٦٦ م.

(٤١١) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٢٠٠٢٣٢٢ - ٢٠٠٥، ج ١، ص ١٢٠، م ٣٦١ بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٨٧هـ / ٥ نوفمبر ١٨٧١ م.



- (٤١٢) ديوان المالية: ملف ٠٦٦٩٢٦ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٨٨هـ / ٣١ أكتوبر ١٨٧١ م، نفسه: ملف ٠٦٧١٢٦ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٢٩١هـ / ٣٠ أبريل ١٨٧٤ م.
- (٤١٣) صادر محافظة الإسكندرية: س ٠٠٠٢٥١ — ٢٠٠٥، جـ ١، ص ٩٥، ١٠٢، م ٢١ بتاريخ ١٠ رجب ١٢٨٣هـ / ١٨ نوفمبر ١٨٦٦ م؛ ديوان المالية: ملف ٠٦٦٩٤١ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٨٣هـ — ٢٠ شوال ١٢٨٤هـ / ٢٥ ديسمبر ١٨٦٣ م — ١٤ فبراير ١٨٦٨ م؛ نفسه: ٠٦٧١٢٥ — ٣٠٠٣ بتاريخ ٢٦ ذو القعدة ١٢٨٤هـ / ٢١ مارس ١٨٦٨ م؛ نفسه: ملف ٠٦٦٩٤١ — ٣٠٠٣ بتاريخ ٨ شوال ١٢٨٥هـ / ٨ يناير ١٨٦٩ م؛ نفسه: ٠٦٦٩٢٥ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٨٦هـ / ٢٣ أغسطس ١٨٦٩ م؛ نفسه: ملف ٠٦٦٩٢٨ — ٣٠٠٣ بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٢٨٦هـ / ٦ مارس ١٨٧٠ م؛ نفسه: ملف ٠٦٦٩٤١ — ٣٠٠٣ بتاريخ ٨ شوال ١٢٨٥هـ / ٨ يناير ١٨٦٩ م؛ نفسه: ملف ٠٦٦٩٢٦ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩ م؛ نفسه: ملف ٠٦٧١٢٨ — ٣٠٠٣ بتاريخ ٢٩ جماد أول ١٢٨٦هـ / ٦ سبتمبر ١٨٦٩ م؛ نفسه: ملف ٠٦٦٩٣١ — ٣٠٠٣ بتاريخ ٢١ ربيع آخر ١٢٨٧هـ / ٢١ يوليو ١٨٧٠ م؛ نفسه: ملف ٠٦٧١٢٥ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢٨٧هـ / ١٨٧٠ م؛ نفسه: ملف ٠٦٧١٢٨ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢٨٧هـ / ١٨٧٠ م؛ نفسه: ملف ٠٦٦٩٢٩ — ٣٠٠٣ بتاريخ ٢٠ ذو الحجة ١٢٨٦هـ / ٢٣ مارس ١٨٧٠ م؛ نفسه: ملف ٠٦٦٩٣٠ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢ ربيع آخر ١٢٨٧هـ / ١٢ يوليو ١٨٧٠ م؛ نفسه: ملف ٠٦٧١٣٢ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢٨٧هـ / ١٨٧٠ م؛ نفسه: ملف ٠٦٦٩٢٦ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢٨٨هـ / ١٨٧١ م؛ نفسه: ملف ٠٦٦٩٢٩ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢٨٨هـ / ١٨٧١ م؛ نفسه: ملف ٠٦٦٩٣٢ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢٨٨هـ / ١٨٧١ م؛ نفسه: ملف ٠٦٦٩٣٥ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢٨٨هـ / ١٨٧١ م؛ نفسه: ملف ٠٦٦٩٣٢ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢٨٨هـ / ١٨٧١ م؛ نفسه: ملف ٠٦٦٩٢٧ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢ م؛ نفسه: ملف ٠٦٦٩٣٠ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢ م؛ نفسه: ملف ٠٦٧١٣٢ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢ م؛ نفسه: ملف ٠٦٦٩٢٧ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣ م؛ نفسه: ملف ٠٦٦٩٣٣ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣ م؛ نفسه: ملف ٠٦٧١٢٥ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣ م؛ نفسه: ملف ٠٦٧١٢٦ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣ م؛ نفسه: ملف ٠٦٧١٣٩ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢٩١هـ / ١٨٧٤ م؛ نفسه: ملف ٠٦٧١٤٠ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢٩١هـ / ١٨٧٤ م؛ نفسه: ملف ٠٦٧١٣ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥ م؛ نفسه: ملف ٠٦٧١٢٥ — ٣٠٠٣ بتاريخ ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥ م.

- (٤١٤) الكريديتوا، أو الكريدى: هى كلمة تركية من Kredisi وتعنى قرض مصرفى أو اعتماد تسليف (انظر: سردار متجالى، معجم دغار جيق تركى عربى، استانبول، ٢٠٠٤، ص ٥٥٨)
- (٤١٥) بنس: هو نقد إنجليزى يساوى خمسة عشرة بارة ( انظر: محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد على، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٦٢١ ).
- (٤١٦) فرنك: نقد فرنسى ضرب لأول مرة من الذهب سنة ١٣٦٠م ثم اختفى الفرنك الذهب من الأسواق عندما ضرب الفرنك الفضى الذى يزن خمسة جرامات، وهو الذى سمحت الحملة الفرنسية على مصر منذ سنة ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م بالتعامل به إلى جانب الريالات الفرنسية، وقد قدر سعره بثمانية وعشرين نصف فضة أى ما يقرب من ثلاثة أرباع القرش (انظر: عبد الرحمن فهمى، المرجع السابق، ص ٥٧٨).
- (٤١٧) بونات: جمع بون، وهى كلمة فرنسية تعنى سند بمبلغ معين يدفع لحامله ( انظر: فيليب جلاد، المصدر السابق، مجلد ١، ص ٤٠٢ ).
- (٤١٨) ديوان المالية: ملف ٣٠٠٣-٠٦٦٩٢٧ بتاريخ ١٨ شوال ١٢٨٨هـ / ٢ يناير ١٨٧٢م
- (٤١٩) نفسه: ملف ٣٠٠٣-٠٦٧١٣٢ بتاريخ رجب ١٢٩٢هـ / أغسطس ١٨٧٥م.
- (٤٢٠) وارد القناصل بضبطية الإسكندرية: س ٠٠٢٣٦٢-٢٠٠٥، ص ١٥٤، م ٢٠٧٧، ٢٠٨٨. بتاريخ ٩-١١ جماد أول ١٢٨٩هـ / ١٥-١٧ يوليو ١٨٧٢م.

## المصادر والمراجع

### أولاً : وثائق غير منشورة :

١. سجلات صادر ووارد القناصل بضبطية ومحافظة الإسكندرية.
٢. سجلات صادر محافظة الإسكندرية.
٣. سجلات وارد الدواوين والأقاليم بضبطية الإسكندرية.
٤. سجلات وارد مصلحة ليمان ريس الإسكندرية.
٥. سجلات صادر ديوان المجلس الخصوصي.
٦. سجلات معية سنية عربي.
٧. سجلات معية سنية تركي.

### المحافظ :

١. أبحاث .
٢. ديوان المجلس الخصوصي.
٣. ديوان المالية.
٤. أسرة محمد علي (الأرشيف الأوروبي — عصر إسماعيل سابقاً).

### ثانياً : القواميس والمعاجم :

١. درويش النخيلي : السفن الإسلامية على حروف المعجم، الإسكندرية، ١٩٧٤م.
٢. سردار متجالي: معجم دغار جيق تركي عربي، استانبول، ٢٠٠٤.
٣. فيليب بن يوسف جلاذ : قاموس الإدارة والقضاء، المجلدين الأول والثالث، تقديم محمد صابر عرب، دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الثالثة، القاهرة، ٢٠٠٣.
٤. محمد علي الأنسي : قاموس اللغة العثمانية المسمى الدراري اللامعات في منتخبات اللغات يحتوي على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة في اللغة العثمانية، بيروت، ١٩٠٠.

### ثالثاً : رسائل غير منشورة :

١. زينب محمد حسين الغنام : الجاليات الأجنبية ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر إبان العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨) رسالة دكتوراه، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، فرع البنات، قسم التاريخ، ١٩٨٨.

٢. السيد سيد أحمد توفيق: البحرية المصرية خلال حكم إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة طنطا، قسم التاريخ، ١٩٨٥.
٣. نجوى إسماعيل السيد: المحاكم المختلطة وأثرها في المجتمع المصري، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، قسم التاريخ، ١٩٩٩.

#### رابعاً : المراجع العربية :

١. أحمد أحمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة المصري، القاهرة، ١٩٦٧.
٢. أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.
٣. أحمد الشربيني : تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠ - ١٩١٤، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٨٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.
٤. أحمد عبد المنصف محمود : البحرية المصرية في مائة عام ١٨٦٣ - ١٩٦٣ ضمن فصول تاريخ البحرية المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٣.
٥. أمين مصطفى عفيفي عبد الله : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٤.
٦. أندرية ريمون : الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، الجزء الأول، ترجمة / ناصر إبراهيم، باتسي جمال الدين، مراجعة وإشراف رؤوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، العدد (٨١٨)، القاهرة، ٢٠٠٥.
٧. أنور عبد العليم : المعارف البحرية وتطور الملاحة العربية ضمن فصول تاريخ البحرية المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٣.
٨. الأب انتاس الكرملي : النقود العربية والإسلامية وعلم النميات، الطبعة الثانية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٨٧.
٩. حلمي أحمد شلبي : الموظفون في مصر في عصر محمد علي، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٣٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.
١٠. خلف عبد العظيم سيد الميري : تاريخ البحرية التجارية المصرية ١٨٥٤ - ١٨٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢.
١١. رؤوف عباس : الملكيات الزراعية ودورها في المجتمع المصري (١٨٣٧ - ١٩١٤م)، دار النهضة العربية، ١٩٨٣.

١٢. صلاح أحمد هريدي : دراسة عن بعض جمارك مصر في القرن الثامن عشر، الإسكندرية، ١٩٨٩.
١٣. .... : دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٢٢٠ - ١٣٠٠هـ / ١٨٠٥ - ١٨٨٢م، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٠.
١٤. .... : الحرف والصناعات في عهد محمد علي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣.
١٥. عبد الحميد حامد سليمان : تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٨٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.
١٦. عبد الرحمن فهمي : النقود المتداولة أيام الجبرتي، بحث منشور ضمن كتاب بحوث ودراسات عن عبد الرحمن الجبرتي بإشراف الدكتور/ أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦ .
١٧. عبد السميع سالم الهراوي : لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣.
١٨. عبد السلام عبد الحليم عامر : طوائف الحرف في مصر من ١٨٠٥ - ١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٣٣.
١٩. عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي : التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣ .
٢٠. عبد العزيز محمد الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠.
٢١. عفاف مسعد السيد العبد : دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر (١٥٦٤ - ١٦٠٩) سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.
٢٢. على باشا مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، الجزء السابع (مدينة الإسكندرية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨.
٢٣. على بركات : تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية (١٨١٣ - ١٩١٤)، القاهرة، ١٩٧٧.
٢٤. فالنترهنتس : المكايل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المترى، ترجمة دكتور/ كامل العسيلي، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠.

٢٥. ليلي الصباغ : الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين العاشر والحادي عشر الهجريين، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩.
٢٦. ليلي عبد اللطيف أحمد : الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨.
٢٧. : دراسات في تاريخ و مؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠.
٢٨. محمد عبد اللطيف عصفور وآخرون : جغرافية النقل في مصر، سلسلة دراسات في جغرافية مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧.
٢٩. محمد عبد الباري : الامتيازات الأجنبية، سلسلة المعارف العامة، القاهرة، ١٩٣٠.
٣٠. محمد فهمي لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، مطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٩٦١.
٣١. محمد فهم أمين : تاريخ الحركة النقابية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧١.
٣٢. محمد فؤاد شكري : بناء دولة مصر محمد علي، القاهرة، ١٩٤٨.
٣٣. محمد محمود السروجي : مصر والمسألة الشرقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مطبعة المصري، الإسكندرية، ١٩٦٦.
٣٤. مصطفى بركات : الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار والوثائق والمحفوظات (١٥١٧ - ١٩٢٤)، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠.

#### خامساً : المراجع الأجنبية :

1. Shaw, S.J.: Administrative organization and development of Ottoman Egypt (1517-1798) Princeton , New Jersey, 1962.
2. ....: Ottoman Egypt in the age of the French revolution Cambridge Massachustter. 1964 .

\* \* \*